



الأمانة العامة لمجلس الوزراء

التقرير الربعي الثاني للعام الثاني من عمل الحكومة الفلسطينية
الثالثة عشرة
(2010/11/30 - 2010/9/1)

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	كلمة رئيس الوزراء
	كلمة أمين عام مجلس الوزراء
4	الملخص التنفيذي
8	المواقف السياسية للحكومة
	الإنجازات القطاعية وإنجازات المؤسسات
10	في مجال العدالة وسيادة القانون
12	في مجال الأمن
14	في مجال العلاقات الدولية
16	في مجال الشؤون المالية
19	في مجال التنمية الإدارية
22	في مجال الحكم المحلي والإداري
25	في مجال الإعلام
27	في مجال المعلومات والإحصاء
28	في مجال إدارة الأراضي
29	في مجال الحماية الاجتماعية والتمكين
32	في مجال دعم وتمكين الأسرى
33	في مجال مواجهة الجدار والاستيطان
35	في مجال التعليم العام والتعليم العالي والتدريب المهني
39	في المجال الديني
41	في مجال الصحة
42	في مجال تمكين المرأة
43	في مجال الشباب والرياضة
45	في مجال الثقافة والتراث
48	في مجال الصناعة والتجارة والاستثمار وحماية المستهلك
50	في مجال العمل والعمال
52	في مجال الزراعة والتنمية الريفية
54	في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
56	في مجال السياحة والآثار
57	في مجال النقل والمواصلات والمنافذ الدولية
59	في مجال الطاقة
61	في مجال المياه والمياه العادمة
62	في مجال البيئة والموارد الطبيعية والنفايات الصلبة
63	في مجال الإسكان والمباني العامة
67	الصعوبات
71	التوصيات

كلمة أمين عام مجلس الوزراء

لقد كان لالتفاف المواطن الفلسطيني حول خطة الحكومة انطلاقاً من انتمائه الحقيقي ومسؤوليته الوطنية دوراً أساسياً في الإنجازات التي حققتها السلطة الوطنية حتى الآن والتي يحق لشعبنا أن يفخر ويعتز بها.

وإذ تقدم الحكومة تقريرها الربعي الثاني من عامها الثاني، فهي تعاهد شعبنا بالحفاظ على الإنجازات التي تحققت، وعلى المضي قدماً في تنفيذ برنامجها بهمة وعزيمة، بالمراكمة على هذه الإنجازات التي مكنتنا من كسب المزيد من التأييد الدولي لحقوق شعبنا وثوابته الوطنية، ومستندة إلى ثقته بوعي شعبنا وإصراره على صون منجزاته الوطنية في طريقه نحو الحرية والاستقلال وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

د. نعيم أبو الحمص

أمين عام مجلس الوزراء

الملخص التنفيذي

يستعرض التقرير الربعي الثاني من العام الثاني لعمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، أهم الانجازات الوطنية في مختلف القطاعات الحيوية، والتي حرصت الحكومة على تحقيقها، استكمالاً لخطتها التنموية الهادفة إلى مواصلة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، في ظل الحفاظ على الاستقرار والأمن والأمان، وتوفير أفضل الخدمات للمواطنين، ففي الربع الثاني عملها كثفت الحكومة الفلسطينية مساعيها وجهودها المضنية، لتطوير وإصلاح وبناء المؤسسات، بما يحقق سيادة القانون وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد.

قدمت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة الكثير من الانجازات التي نشهدها على أرض الواقع، بالرغم من استمرار المعوقات والعراقيل التي تضعها سياسات الاحتلال الاسرائيلي وممارساته العدوانية على المدن والقرى الفلسطينية. وانطلاقاً من واجبها الأخلاقي والوطني، وتحقيقاً للمصالح العليا لابناء الشعب الفلسطيني، والتزاماً بتنفيذ ما جاء في برنامجها الحكومي، شهد الربع الثاني من عمل الحكومة انجازات متنوعة في قطاعات الحكم، والبنية التحتية والمجال الاقتصادي والاجتماعي.

ففي مجال دعمها لقطاع العدالة وسيادة القانون، صادقت الحكومة الفلسطينية على إنشاء محكمة قضايا الفساد بناءً على المرسوم الرئاسي الصادر عن الرئيس أبو مازن، انطلاقاً من هدفها في الحفاظ على المصلحة الوطنية ومكافحة كافة اشكال الفساد، كما وقامت عبر وزارة العدل بتطوير رؤية وإطار سياساتي ينظم المساعدة القانونية وآليات تقديمها للمعوزين مالياً والفئات المهمشة. وهي في إطار الانتهاء من مناقشة مسودة قانون العقوبات الفلسطيني والذي يوفر كافة أشكال الحماية لأبناء الشعب الفلسطيني.

ولإشاعة روح الالتزام بالقانون وضمان أمن وأمان المواطنين، قامت الحكومة الفلسطينية بإجراءاتها المعتادة لبسط سيادة القانون وحفظ النظام وحماية التزامات السلطة الوطنية بما يشمل مصادرة أسلحة ومعدات قتالية، وتفكيك خلايا مسلحة، ومصادرة أموال غير قانونية، واتلاف مركبات، حيث بلغ عدد أنشطة الأجهزة الأمنية خلال هذه الفترة (1692) نشاطاً أمنياً.

أما في إطار **تعزيز العلاقات الدولية** وحشد الدعم الدولي لقيام الدولة الفلسطينية، قامت الحكومة ممثلة بوزارة خارجيتها بعقد العديد من النشاطات والفعاليات على المستويين السياسي والدبلوماسي لدعم الموقف السياسي الفلسطيني، وأبرمت اتفاقيات ومذكرات تعاونية دولية مختلفة، تأكيداً على حسن العلاقات الثنائية والدولية بين فلسطين والمجتمع الدولي. كما وقامت خلال هذه الفترة بالمصادقة على تشكيل اللجنة الوطنية لإدارة برنامج التعاون بين فلسطين والوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك في سبيل تطوير العلاقة مع الوكالة الدولية ووضع الدراسات والاحتياجات الفلسطينية في هذا المجال.

وبغرض **تطبيق سياسات مالية وإصلاحية سليمة هادفة الى تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي، وسد العجز في خزينة الدولة** قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة باتباع اجراءات مالية صارمة تهدف إلى زيادة نسبة التحصيلات لصالح الخزينة، ففي الربع الثاني لعملها حققت الحكومة زيادة في صافي إيرادات ضريبة القيمة المضافة ما نسبته 3%، وزيادة في إيرادات ضريبة الدخل بما نسبته 72%، وزيادة في تحصيل إيرادات ضريبة الأملاك بما نسبته 9%، مقارنة بالعام الماضي.

وعلى صعيد سياسات التنمية الشاملة قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بإعداد المسودة الأولى للخطة الوطنية العامة 2011-2013، والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية هذا بالإضافة إلى مراجعة العديد من الهيكليات التنظيمية للوزارات والمؤسسات الحكومية ودراسة تعديلها وتطويرها بما ينسجم مع الهياكل النموذجية وتوجهات الحكومة نحو البناء والإصلاح.

وبهدف إصلاح مؤسسات الحكم المحلي وإيجاد هيئات محلية كبيرة قادرة على تحقيق التنمية، صادقت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على قرار يقضي بحل لجان المشاريع للتجمعات السكانية في المحافظات الشمالية وضمها إلى الهيئات المحلية المجاورة لزيادة المساحة وعدد السكان بما يوفر المزيد من المشاريع التنموية التي تساهم في تطور المجتمع المحلي.

ونظراً للدور الهام الذي يلعبه الاعلام الفلسطيني، وتعزيزاً للشفافية والمساءلة قامت الحكومة الفلسطينية بإصدار 16 مؤسسة اعلامية لتصويب أوضاعها القانونية، كما وأصدرت تراخيص لمؤسسات إعلامية مختلفة، وهنا يظهر حرص الحكومة الواضح على ضمان حق المواطنين في الحصول على المعلومات العامة، ونشر أجنحة السياسات الحكومية.

وفيما يخص إدارة وحماية الأراضي، فقد تم تنفيذ وانجاز 170 معاملة إذن شراء، والموافقة على طلبات تخصيص أراضي حكومية بغرض تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطنين في الحاضر والمستقبل.

وواصلت الحكومة الفلسطينية دعمها لقطاع التنمية الاجتماعية، ففي مجال توفير الحماية الاجتماعية والتمكين صادقت الحكومة على تخصيص (5) دونمات من أراضي بلاطة بمحافظة نابلس لإنشاء مركز للمرضى

شديدي الإعاقة في المحافظات الشمالية، وفي جانب آخر صادقت الحكومة على تشكيل اللجنة الوطنية لقطاع العدالة الاجتماعية للأحداث، وذلك من أجل بناء نظام متكامل لعدالة الأحداث في فلسطين وضمان مصلحة الحدث الفضلى وتفعيل أنظمة المراقبة.

ولأن قضية الأسرى والمعتقلين تشكل أولوية وطنية على أجندة الحكومة الفلسطينية، قامت الحكومة خلال هذه الفترة بتشكيل لجنة خاصة لدراسة وتقييم الظروف السكنية لعائلات الأسرى، لتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، والدمار الذي لحق بمسكنهم نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تأكيداً على اهتمامها بتحسين الظروف المعيشية للأسرى وعائلاتهم.

ولتعزيز صمود المواطنين في مواجهة سياسات الجدار والاستيطان، قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارتها في تنظيم العديد من الزيارات الميدانية التي استهدفت المناطق المتضررة للإطلاع على أحوال المواطنين ومعاناتهم، ودعم صمودهم، وفي جانب آخر، تم زيارة مناطق متعددة في مدينة القدس لمتابعة الانتهاكات بحق المواطنين وتعزيز صمود الأهالي. فضلاً عن متابعة العديد من إخطارات وضع اليد واعتداءات المستوطنين، ومتابعة قضايا تسريب الأراضي.

أما على صعيد دعم القطاع التعليمي، فقد خصصت الحكومة الفلسطينية منفعة قطعة أرض في قرية كفر راعي بمحافظة جنين لبناء مدرسة عليها، وخصصت منفعة جزء من قطعة أرض في قرية عرابة لإنشاء روضة أطفال أيضاً، حيث تأتي هذه القرارات انسجاماً مع خطتها الهادفة إلى تمكين البنية التعليمية ودعمها.

ونظراً لأهمية الجانب الديني في بناء جيل متقف وواعي بعيداً عن المغالاة، قامت الحكومة خلال هذه الفترة بتشكيل (8) لجان لمتابعة بناء وإعمار المساجد، وافتتاح (150) مركزاً جديداً من مراكز التحفيظ والتجويد.

وفي إطار حرصها الدائم على تقديم أفضل الخدمات الصحية، كثفت الحكومة الفلسطينية جهودها لدعم القطاع الصحي وتطويره على كافة الأوجه، حيث قامت في الربع الثاني لعملها بمتابعة برامج التنقيف الصحي على المستوى الوطني، والقيام بحملات التوعية، وافتتاح العديد من العيادات الصحية في عدة محافظات.

ونظراً للمكانة الهامة والتاريخية التي تحتلها المرأة الفلسطينية، قامت الحكومة الفلسطينية بأبان هذه الفترة بالمشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية والمحلية والتي تهدف إلى دعم المرأة وتمكينها كما وقامت بمتابعة وتقييم عمل وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات العامة، وتوقيع مذكرة تفاهم بين وزارة شؤون المرأة ومؤسسة الرئاسة لاحتضان مراكز تواصل.

ولأهمية القيادات الشابة في بناء المؤسسات الفلسطينية، حرصت الحكومة الفلسطينية على تلبية احتياجات الشباب من خلال المشاركات الشبابية والرياضية على المستويين العربي والإقليمي، حيث قامت بإجراء انتخابات لـ (18) نادياً رياضياً، وإصدار شهادات ترخيص جديدة أخرى لمؤسسات شبابية في مختلف المحافظات، كما وأطلقت الحكومة أيضاً الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب.

وفي مجال حماية التراث الفلسطيني، وتعزيز الثقافة الفلسطينية بأبعادها الإيجابية والتسامحية، قامت الحكومة الفلسطينية بإقامة معارض ثقافية وطباعة العديد من الكتب الأدبية، إضافة إلى دعم وتأسيس المكتبات، وإقامة المراكز الثقافية ترسيخاً للثقافة الفلسطينية.

أما على صعيد التنمية الاقتصادية صادقت الحكومة على تخصيص منفعة جزء من قطعة أرض في رام الله لبناء مقر لمديرية دمع ومراقبة المعادن الثمينة، وصادقت كذلك بشكل مبدئي على إنشاء مؤسسة متخصصة لتنظيم ورعاية قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

وصادقت الحكومة في مجال الصناعة والتجارة والاستثمار وحماية المستهلك على إتفاقية المؤسسة الإسلامية للإستثمار وإئتمان الصادرات، إضافة إلى إعداد برنامج تطويري خاص بالترويج للمنتج الوطني.

وحماية لحقوق العمال وتحسين ظروف عملهم، تم تسجيل (7) جمعيات تعاونية جديدة، وافتتاح (51) دورة تدريب مهني جديدة، وكذلك توقيع اتفاقية تعاون في مجال التدريب المهني مع مؤسسة التدريب المهني الأردنية. وتأكيداً على أهمية قطاع الزراعة والتنمية الريفية كونه أحد القطاعات الرئيسية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ودعماً من الحكومة لهذا القطاع، تم ترخيص (10) جمعيات زراعية ضمن نظام الجلوبل جاب، وإعداد قانون للتأمينات الزراعية والمصادقة عليه، وإنشاء صندوق للإقراض الزراعي.

وفيما يتعلق بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن خلال حرص الحكومة على مساندة التوسع المتواصل في صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تم إنجاز مخطط لكيفية إدارة الحكومة الالكترونية، وكذلك توقيع اتفاقية مع (USTDA) لدعم جهود القطاع العام الفلسطيني لزيادة القدرة والبنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ويشكل القطاع السياحي أهمية كبيرة، فقد تم خلال هذه الفترة مواصلة تنفيذ عدد من فعاليات مشروع التراث العالمي، كما قامت الحكومة بمقاومة تغيير الطابع التاريخي لمدينة القدس، واستصدار (5) قرارات من اليونيسكو حول الأراضي المحتلة، وخصوصاً وضع الحرم الإبراهيمي في الخليل وموقع مسجد بلال (قبة راحيل) في بيت لحم على قائمة التراث الإسرائيلي.

ودعماً لقطاع البنية التحتية الذي يشكل وسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، فقد قامت الحكومة بحل لجان المشاريع للتجمعات السكانية في المحافظات الشمالية وضمها إلى الهيئات المحلية المجاورة وتعزيز قدراتها وتطويرها، وفي مجال النقل والمواصلات والمنافذ الدولية، فقد تم إنجاز المخطط الهيكلي والمساحي لموقع المطار الجديد في البقيعة، إضافة إلى تطوير نظام ترخيص السائقين والمركبات.

أما فيما يتعلق بتوفير الطاقة، فقد تم إنجاز دراسة الجدوى الخاصة ببناء محطة توليد كهرباء شمال الضفة تنفيذاً للهدف المتمثل في إنشاء شبكة وطنية لتوزيع الكهرباء، وتنمية ثقافة تقنين الاستهلاك عند المواطن الفلسطيني. وفي إطار حماية الحكومة لمصادر المياه الفلسطينية، تم إطلاع مندوب اللجنة الرباعية على الوضع المائي والعقبات الإسرائيلية وضرورة التدخل لتسهيل العمل في المشاريع المائية، ومن جانب آخر استمرت حملة وقف التعديات ومحاسبة المعتدين ومتابعتها مع الجهات القضائية لوقف الانتهاكات تجاه قطاع المياه، كما تم توقيع اتفاقية إنشاء محطة تنقية غزة.

وفي مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية، تم تنفيذ مشروع تقييم القطاع البيئي، وكذلك إنشاء الحديقة البيئية "مركز التعليم البيئي"، وتجهيز (10) أندية بيئية في قرى شمال رام الله، وعمل مركز تعليم بيئي في رمون. وحرصاً من الحكومة على تطوير قطاع الإسكان والمباني وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المباني العامة التي تمتلكها الحكومة، فقد تم تأهيل وصيانة العديد من الطرق والمباني العامة تحقيقاً لهذا الهدف.

ورغم الإنجازات التي تحققت على الأرض بفضل العمل الكبير الذي تقوم به الحكومة، فما زال هناك الكثير من العمل الذي ستقوم به الحكومة، وذلك تحقيقاً لأهداف وطموحات شعبنا في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بمؤسساتها القوية وعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام 1967.

المواقف السياسية للحكومة

- ثمنت الحكومة الفلسطينية قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة القاضي بتبني تقرير لجنة التحقيق في الاعتداء الإسرائيلي على قافلة أسطول الحرية، والتي يحمل جيش الاحتلال المسؤولية الكاملة عن الهجوم وممارسة القتل العمد بحق المتضامنين العزل الذين كانوا على متن الأسطول. وأكدت على ضرورة وجود حملة دولية تنتهي برفع الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة، وضمان التنقل الحر للمواطنين والبضائع من وإلى قطاع غزة، وإعادة اعمار القطاع، وتشغيل الممر الآمن لضمان الترابط والتواصل بين قطاع غزة والضفة الغربية.

- رحبت الحكومة الفلسطينية بقرار اتحاد النقابات المهنية البريطانية، اتخاذ خطوات عملية لمقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تطبيقاً للقرار الذي تبنته العام الماضي، وحث المحال التجارية في بريطانيا على مقاطعة منتجات المستوطنات.

- أشادت الحكومة الفلسطينية بمواقف الدول والمؤسسات الدولية المشاركة في مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في مدينة نيويورك، وخاصة تقرير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذين ثمنوا خطة الحكومة الفلسطينية الهادفة إلى بناء مؤسسات قوية تكون جاهزة لحظة إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، كما ثمنوا أيضاً الجهود التي تبذلها الحكومة على صعيد الإصلاحات المالية والإدارية، وتقوية الاقتصاد الفلسطيني.

- رحبت الحكومة الفلسطينية بدعوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال خطابه أمام اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإقامة دولة فلسطينية خلال عام ومطالبته إسرائيل بوقف الاستيطان.

- عبرت الحكومة الفلسطينية عن تقديرها لدعم الأشقاء العرب للموقف الفلسطيني بشأن العملية السياسية ومتطلبات نجاحها. ودعت إلى وضع خطة تحرك عربية لمواجهة التعنت الإسرائيلي وخاصة رفضه الالتزام بالموقف الشامل والتام للإستيطان.

- رحبت الحكومة الفلسطينية ببيان اللجنة الرباعية التي أكدت دعمها لخطة العامين القادمين للسلطة الفلسطينية لا سيما استكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وأشادت بالتقدم الكبير الذي تم إنجازه نحو تحقيق هذا الهدف، كما دعت إسرائيل إلى اتخاذ خطوات لتسهيل بناء الدولة الفلسطينية وتحقيق النمو الاقتصادي، ودعت الدول العربية والمجتمع الدولي لتقديم الدعم الفوري والمتواصل للسلطة الفلسطينية.

- عبرت الحكومة الفلسطينية عن تقديرها لنتائج أعمال مؤتمر العمل الأورومتوسطي والمواقف التي عبر عنها في بيانه الختامي والذي أكد فيه على حقوق عمال وشعب فلسطين، وإدانتته لممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تدرك هذه الحقوق، كما وأكد على أشكال الدعم المختلفة لقطاع العمل سواء كان ذلك على مستوى التعاون الثنائي ما بين فلسطين والعديد من البلدان الأوروبية المشاركة، أو من خلال التعاون الإقليمي عبر المشاريع التي أقرت.

- أشادت الحكومة الفلسطينية بالموقف الذي أعلنته الحكومة اليابانية، واعتبرته خطوة هامة نحو تعزيز الإجماع الدولي حول أسس وركائز التسوية السياسية ومرجعيتها، وخاصة المتعلقة بحدود عام 1967، ووضع مدينة القدس. وأشارت إلى أن الإعلان الياباني يأتي منسجماً مع الإعلان الأوروبي الصادر في كانون أول من العام الماضي، وما تضمنه بيان اللجنة الرباعية الصادر في موسكو في آذار من العام الحالي، باعتبار أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. ورفض الاعتراف بضم إسرائيل للقدس الشرقية.

- حذرت الحكومة الفلسطينية في ذكرى مذبحه صبرا وشاتيلا، من خطورة تصاعد الممارسات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، والهجمة التي تنفذها قوات الاحتلال في الضفة الغربية والمدينة المقدسة، وأعربت عن استنكارها لهذه العمليات المتكررة يومية، والمتزامنة مع لهجة التصريحات الخطيرة التي يطلقها قادة الاحتلال مؤخراً، بإمكانية شن حرب جديدة على قطاع غزة. وطالبت المجتمع الدولي ولجان حقوق الإنسان، بضرورة التدخل الفوري لوقف مثل هذه العمليات والتهديدات ومنع إسرائيل من ارتكاب جرائم حرب جديدة وتوفير الحماية لشعبنا الأعزل.

- أدانت الحكومة الفلسطينية بشدة قيام اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع بالمصادقة على مشروع قانون يصنف القدس على أنها منطقة أولوية وطنية من الدرجة الأولى. وأكدت رفضها القاطع لهذا القرار ولأية إجراءات من شأنها المس بمكانة القدس وتغيير الأوضاع في المدينة المقدسة. كما واستنكرت أيضاً الإجراءات الإسرائيلية التي كان آخرها تمرير ما يسمى بقانون الاستفتاء في الكنيسة الإسرائيلية، إلى جانب سلسلة من القوانين ومشاريع القوانين العنصرية التي تمثل أخطرها بمقترح باعتبار القدس "عاصمة للشعب

اليهودي". وفي هذا السياق أكدت الحكومة إصرار الشعب الفلسطيني على أن القدس الشرقية هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وهي عاصمة لدولة فلسطين.

- أكدت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على دعمها للجهود والمواقف السياسية والتفاوضية للقيادة الفلسطينية الساعية للوصول الى حل سياسي ينهي الاحتلال الاسرائيلي، ويمكن من تحقيق هدف العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس على حدود 4 حزيران 1967. كما أكدت أيضاً على أهمية استمرار جهود المجتمع الدولي سواء في مجال إلزام إسرائيل باحترام القانون الدولي بما فيه الوقف التام للنشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية والقدس، أو في مجال استمرار دعم جهود الحكومة الفلسطينية وبرنامجها الخاص ببناء مؤسسات الدولة المستقلة استعداداً للاستقلال وإنهاء الاحتلال.

- أكدت الحكومة الفلسطينية عزمها على الاستمرار في خطواتها الإصلاحية والترشيدية، الهادفة إلى زيادة الاعتماد على القدرات الذاتية، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية كرافعة من أجل بناء مقومات دولة فلسطين المستقلة، ودعت إلى وجوب بذل مزيد من الضغوط الدولية على إسرائيل لكي توقف إجراءاتها التعسفية واعتداءاتها المستمرة على أبناء شعبنا وممتلكاته والتي تعرقل تنفيذ خطط الحكومة لإقامة بنى تحتية ومؤسسات فاعلة لدولة فلسطين.

- أدانت الحكومة الفلسطينية بشدة استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان خلافا للمواثيق الدولية والقانون الدولي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية و قطاع غزة، وكذلك طالبت المؤسسات المدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق الطفل العمل على إلزام إسرائيل بإلغاء قرار إبعاد الطفل كرم دعنا من مدينة الخليل، والإفراج عن الأسرى وفي مقدمتهم الأطفال.

الإجازات القطاعية والمؤسسية

في مجال الحكم

تتابع الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في العام الثاني لعملها استكمال خطتها في بناء مؤسساتها وتمكينها، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي عام 1967، ففي مجال الحكم باشرت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بتحقيق مجموعة من الإنجازات الأخرى والتي تبلورت عبر القطاعات التالية:

أولاً: قطاع العدالة وسيادة القانون

تعزيزاً للعدالة وترسيخاً لسيادة القانون وتطويراً للقضاء، قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة ممثلة بوزارة العدل بما يلي:

- المشاركة في لجنة خبراء وممثلي وزارات العدل العربية في مصر لمناقشة مشروع استراتيجية عربية لتطوير القضاء وأنظمة العدل، وتبادل الخبرات بين الدول العربية.
- عقد مؤتمر مناقشة مسودة قانون العقوبات (330) شخصية وطنية وعربية، سياسية وتشريعية وقانونية ومجتمعية لمناقشة المسودة الأولى لمشروع قانون العقوبات الفلسطيني.
- تشكيل لجنة لتقديم مقترح معدل لقانون التحكيم ولأئحته التنفيذية.
- تقديم ملاحظات على مشروع القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الفساد، والتوصية باستحداث مواد جديدة وتعديل مواد انسجاماً مع القوانين الفلسطينية السارية.
- تطوير رؤية وإطار سياساتي ينظم المساعدة القانونية وآليات تقديمها للمعوزين مالياً والفئات المهمشة.
- إعداد مشروع قرار بشأن تشكيل لجنة توجيهية تعنى بالعدالة الجنائية، تهدف إلى توحيد الجهود المتعددة التي تعمل على تقديم الخدمات المرتبطة بالعدالة الجنائية، وتطوير وتحديث التشريعات المرتبطة بها وتنظيم المساعدات المحلية والدولية وفق برامج مستجيبة لاحتياجات الفئات المستهدفة.
- المشاركة في عدد من المؤتمرات البحثية والعلمية، وإبرام عدد من التفاهات مع أكثر من جهة تمويلية وسياساتية دولية.
- الاتفاق المبدئي مع قسم التعاون والنشاط الثقافي في القنصلية الفرنسية لإجراء دراسة تحليلية للواقع الفلسطيني تهدف إلى تشخيص الإحتياج الفلسطيني فيما يتعلق بالقضاء الإداري.
- الاتفاق على تنفيذ مشاريع تطويرية بالشراكة مع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ومنها: تنفيذ مشروع لمراجعة وتطوير دليل الصياغة التشريعية.
- تنفيذ عدد من التدريبات التي استهدفت المستوى الوظيفي التنفيذي لتحسين ورفع الأداء الوظيفي.
- المشاركة في اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المنبثق عن اللجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة.
- المشاركة في مؤتمر التخطيط الاستراتيجي للسياسات التشريعية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد في فرنسا.
- المشاركة في ورشة العمل الإقليمية في قطر حول الرؤية المستقبلية لعمل مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الانسان.
- إنشاء مركز المعلومات العدلي لتوحيد الخطاب الإعلامي لقطاع العدالة، ومأسسة المنظومة المعلوماتية والإعلامية العدلية.
- البدء بإعداد نشرة فصلية بعنوان "عدالة" لزيادة التوعية القانونية للجمهور الفلسطيني.
- تطوير برنامج الدبلوم العالي في الدراسات القضائية، بهدف إعداد كادر قضائي متخصص لتولي المناصب القضائية في المجالين المدني والجزائي.
- عقد (5) دورات تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة حول غسل الأموال ومكافحة الفساد، ودورة تدريبية أخرى لأعضاء النيابة العامة لمناقشة موضوع القضاء الإداري في فلسطين ونظرة عربية مقارنة، ودورة تدريبية بعنوان المقالة العدلية لمجموعة من موظفي الوزارة.
- تنفيذ يومين دراسيين حول دور القضاء في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز البيئة الحقوقية في فلسطين.
- الإعداد للبيئة الفنية الطبية التي تخص السير في القضايا الجزائية والمدنية حول الإعتداءات الواقعة على الأشخاص، والتطوير في النواحي الأكاديمية والتدريبية لطلبة القانون والطب والعاملين في الضابطة القضائية، والمشاركة في العديد من الدورات المحلية والخارجية، وفي اللجان المشكلة بموجب قرارات مجلس الوزراء.

- عقدت اللجنة القانونية الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة اجتماعاً تحضيرياً لأعضاء اللجنة.
- إعداد دراسة "الرأي القانوني" بشأن مركز الأبحاث والدراسات القضائية، وإعداد مسودة نظام داخلي بشأن تنظيم جلسات مجلس القضاء الأعلى، ومتابعة ملفات طلب النقص بأمر خطي، وإعداد ورقة "الرأي القانوني" بشأن دعوى طعن قضاة من المحكمة العليا ضد القرار الصادر عن مجلس الوزراء الفلسطيني بشأن تنظيم استخدام المركبات الحكومية في القطاع المدني.

أما مجلس القضاء الأعلى فكانت إنجازاته على النحو التالي:

- إنشاء محكمة قضايا الفساد بناءً على المرسوم الرئاسي، وإنشاء مركز الأبحاث والدراسات القانونية بدعم من مشروع "سيادة" الممول من المفوضية الأوروبية.
- التوقيع مع النيابة العامة على مذكرة تفاهم لتطوير نسخة من برنامج إدارة الدعوى الإلكتروني ميزان (2)، وأخرى مع نقابة المحامين لتبادل المعلومات الإلكترونية الخاصة بالمحامين، وإعداد مسودة مذكرة تفاهم حول تنسيق العمل مع معهد التدريب القضائي.
- الاتفاق مع النيابة العامة على توحيد التفنيش على القضاة وأعضاء النيابة العامة من خلال دائرة التفنيش القضائي في مجلس القضاء الأعلى.
- الحصول على (150) تعييناً، وابتعاث (10) طلاب للمعهد القضائي الأردني برنامج الدبلوم، و(13) طالباً للمعهد القضائي اليمني برنامج الدبلوم، وإنهاء (9) طلاب آخرين من المبتعثين للمعهد القضائي الأردني برنامج الدبلوم بنجاح لتعيينهم كقضاة.
- طباعة جزء من قرارات المحاكم واستخلاص المبادئ القانونية في مجلدات، والقيام بدراسات تطوير اللوائح الداخلية لوححدات ودوائر المجلس.
- تطوير النسخة المحدثة لأتمتة نظام إدارة الملفات "برنامج ميزان 2".
- الاتفاق مع المفوضية الأوروبية على إجراء دراسة لاحتياجات ووضع مباني المحاكم القائمة.
- ترميم وتجديد محكمة قفيلية، واستكمال توسعة محكمة أريحا بإضافة طابق وتأثيثه.
- التحضير لتصميم وإعداد برنامج تدريبي متخصص في قضايا الفساد وغسيل الأموال بالتعاون مع بعثة الشرطة الأوروبية، وعقد اللقاءين التمهيدي والأول.
- عقد الورشة الثانية من سلسلة الورشات التي سيتم عقدها حول دور القضاء في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المعهد القضائي الفلسطيني وبالتعاون مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة.
- عقد اللقاء الرابع من برنامج إعداد وتطوير مناهج التدريب القضائي بالشراكة مع مشروع كرامة في جامعة بيرزيت وبالتعاون مع وكالة التنمية الكندية.

وواصلت النيابة العامة مهامها خلال هذه الفترة من خلال:

- توظيف (15) موظفاً قانونياً، و(15) موظفاً إدارياً، وتنفيذ العديد من البرامج التدريبية: برنامج تدريبي مقدم من الشرطة الأوروبية حول إدارة المشاريع، برنامج الخزينة الأمريكية لتقديم دعم فني لأعضاء نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية و غسيل الأموال.
- تحضير ورقة عمل بخصوص إنشاء نيابة الاحداث المتخصصة، ووضعها في الخطة السنوية لعام 2011/2010 على أنها من الأولويات.
- توقيع مذكرة التفاهم بين النيابة العامة ومجلس القضاء الأعلى لإستخدام برنامج ميزان (2) في جميع النيابةات وربطه مع مجلس المحاكم.
- تجهيز النيابةات بجميع الحواسيب والطابعات المطلوبة لإتمام العمل، وتطوير تفاهمات مع الشرطة والمحاكم لتنسيق الجهود وتعزيز التعاون لتسريع النظر والتحقيق والفصل في القضايا المختلفة.
- تعميم نموذج جنين النموذجية في نابلس، والاتفاق على البدء في إعداد تصورات تطبيق النموذج في رام الله.
- التحقيق في (8853) قضية، والفصل في (7983)، وتدوير (4294) قضية.
- بلغ عدد التنفيذات الجزائية الواردة إلى النيابة العامة (6566) قضية، التنفيذات الجزائية المفصولة (2170)، التنفيذات الجزائية المدورة (16259).

ثانياً: قطاع الأمن

أولت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في العام الثاني لعملها مزيداً من الجهود المتواصلة لتعزيز الأمن والأمان لدى المواطن والشارع الفلسطيني، وكان من أبرز إنجازاتها في الربع الثاني لعملها ممثلة بوزارة الداخلية والأمن الوطني بـ:

- بسط سيادة القانون وحفظ النظام وحماية التزامات السلطة الوطنية بما يشمل مصادرة أسلحة ومعدات قتالية، وتفكيك خلايا مسلحة، ومصادرة أموال غير قانونية، وبلغ عدد أنشطة الأجهزة الأمنية (1692) نشاطاً أمنياً.
- بلغ مجموع ما تم تنفيذه من قرارات صادرة وقيود المتابعة ومنجزة (69768) قراراً، وإنجاز (14971) قضية بمختلف أنواعها، و(156) قضية أخرى.
- التعامل مع (1653) حادث حريق، و(447) حادث إنقاذ، واحتجاز (1438) مركبة، وإتلاف (2777) مركبة غير قانونية، وتحرير (18340) مخالفة مرورية، وتنزيل (1275) مركبة عن الشارع لحين تسوية أمورها القانونية، وفحص (45821) مركبة.
- إصدار (6596) تصريحاً بعد الكشف عن المنشآت والمؤسسات والحرف ومطابقتها لشروط السلامة العامة.
- مشاركة (619) متدرباً في دورات داخلية، و(77) في دورات خارجية، وتأهيل وتدريب (13581) متدرباً من المواطنين.
- بلغ عدد القادمين والمغادرين من معبر الكرامة (280027)، وعدد السياح (1632461) سائحاً.
- بلغ عدد النزلاء (255421) نزلياً، وتم توقيف (3053) شخصاً.
- بلغ عدد معاملات الأحوال المدنية (128193) معاملة، بإيراد مالي وصل إلى (418304) دينار.
- إنجاز المعاملات المختلفة، معاملات متفرقات بدون رسوم (140)، معاملات تصحيحات بقرارات لجنة التصحيح (64)، معاملات تسجيل بيانات جديدة لمواطني غزة (9440)، معاملات تعديل بيانات مواطنين من قطاع غزة (1571).
- بلغ المجموع الكلي لمعاملات جوازات السفر بأنواعها المختلفة (48732) جواز سفر فلسطيني، بإيراد مالي وصل إلى (1708925) دينار. وبلغ عدد جوازات سفر غزة المطبوعة (16011) جوازاً.
- عقد لقاء مع المفوضية الأوروبية حول مشروع التعاون بين الوزارة وانتلاف مناهضة التعذيب.
- عقد عدد من الدورات التدريبية تحت عنوان "تكريس احترام حقوق الإنسان" بمشاركة (25) ضابطاً من الأجهزة الأمنية.
- تسجيل (58) جمعية موزعة على المحافظات، وتوجيه إنذار لـ (113) جمعية، وحل (10)، ودراسة ملفات (32)، وزيارة (24)، ودراسة ملفات (36)، وحصول (217) جمعية على الاعتماد البنكي.
- تسجيل (3) فروع جمعيات أجنبية، ومتابعة (75) عملية بنكية لفروع الجمعيات المسجلة لدى الوزارة.
- إصدار (21) عدم ممانعة للمؤسسات الإعلامية، وترخيص جمعيتين من كتبة العرائض، وبلغ إجمالي شهادات حسن السيرة والسلوك (630)، شهادات خلو سوابق (234)، و(2) حسن سلوك لمحلات الصياغة والذهب.
- تنفيذ دورتين للقيادات بمشاركة (100) ضابط من مختلف الأجهزة الأمنية، وتنفيذ دورة كبار الضباط الثامنة بمشاركة (20) ضابطاً من مختلف الأجهزة الأمنية، وإصدار أوامر لمجموعة من ضباط الأجهزة الأمنية الذين تم ترشيحهم للمشاركة في الدورات الخارجية.
- متابعة ملف موظفي العقود مع وزارة المالية، وملفات مع الإدارة المالية العسكرية، ومتابعة ملفات أخرى، منها: مشروع بناء المجمع اللوجستي، تخصيص الأراضي الحكومية للمؤسسة الأمنية، ملف المطارين والتحديث الدوري للبيانات.
- إصدار تقارير شهرية بأنشطة الأجهزة الأمنية، وتقرير يومي يصدر عن المكتب الإعلامي، وإنجاز دراسات وتحليلات حول الاستراتيجيات العامة للقوى السياسية الفلسطينية.
- القيام بـ (5) جولات تفتيشية لـ (5) مديريات، ومتابعة العديد من الشكاوى المرفوعة ومعالجتها.
- إعداد الموازنة للعام 2011، وبلغت حجوزات الموازنة خلال هذه الفترة (2,016,300) شيكل، وإيرادات الوزارة (13,558,246) شيكل.
- الانتهاء من مشروع البورتل، وإعداد مشاريع الدورات في الشبكات وقيادة الحاسوب وإدارة المشاريع واللغة الانجليزية، وإطلاق مشروع فلسطين لتحديث العدالة الجنائية مع الوزارات ذات الاختصاص، والبدء بتنفيذ مشروع مراكز الشرطة الخمسة.
- القيام بجولات ميدانية إلى مقرات الأجهزة الأمنية، وعقد اجتماعات دورية معهم لتحديد احتياجاتهم.
- ترجمة عدد من الوثائق الهامة، وتفعيل آليات تنسيق المساعدات للوزارة وقطاع الأمن من خلال مجموعة العمل الأمني.
- تخصيص أراضي لكل من هيئة الإمداد والتجهيز لبناء مجمع اللوجستيات، وقطع الأراضي لجهاز الشرطة لبناء مراكز ومختبرات جنائية، إضافة إلى تخصيص أراضي لجهاز الدفاع المدني.

وقامت الهيئة العامة للشؤون المدنية خلال هذه الفترة بـ:

- إصدار عدد من التصاريح: تصاريح رمضان وعيد الفطر (200)، المنتخب الأولمبي الأردني (55)، إكسبوتيك (84)، فرقة العاشقين (30)، اتحاد الغرف التجارية (61)، مؤتمر العلاقات العامة النسوي (6)، الوفد الإعلاني الكويتي (10)، مؤتمر الأديان (8).
- عمل الترتيبات اللازمة مع وزارة شؤون الجدار ومركز المعلومات ومؤسسة "Human Watch" لمتابعة اعتداءات المستوطنين، وعمل التنسيق اللازمة لموسم قطف الزيتون.
- عقد ورش عمل مع مؤسسة فلسطينيات، وعمل حلقات تلفزيونية من أجل توضيح آلية عمل الهيئة للمواطنين.
- فتح المدخل الشمالي لمدينة سلفيت، وأخذ موافقة الجانب الإسرائيلي على رفع قدرة الطاقه الكهربائية لبعض القرى، مثل: حارس، كفل حارس وقرية قيرة.
- بلغ إجمالي النفقات التشغيلية للهيئة التي صرفت بكافة بنود الموازنة منذ بداية العام 2010، وحسب الفواتير الواردة للهيئة والمكاتب الفرعية (1177602) شيكل، و(171475) دولار، و(66280) دينار.

ثالثاً: قطاع العلاقات الدولية

واصلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في الربع الثاني لعملها بذل المزيد من الجهود على الساحة الدولية وذلك لحشد مزيد من الدعم الدولي لفلسطين، وزيادة قنوات الاتصال مع المجتمع الدولي، وتمثلت أبرز إنجازات الحكومة الفلسطينية في الفترة المنصرمة في مصادقتها على تشكيل لجنة وزارية خاصة لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة الفلسطينية لتحقيق وفقاً لتقرير جولدستون والتي حققت في واقع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. وفي إطار جهودها الحثيثة لتوطيد أصر التعاون بين فلسطين والمنظمات الدولية صادقت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على تشكيل اللجنة الوطنية لإدارة برنامج التعاون بين فلسطين والوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك في سبيل تطوير العلاقة مع الوكالة الدولية ووضع الدراسات والاحتياجات الفلسطينية في هذا المجال.

كما قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية بما يلي:

- القيام بعدد كبير من النشاطات والفعاليات على المستويين السياسي والدبلوماسي لدعم الموقف السياسي الفلسطيني، والالتقاء بالعديد من وزراء الخارجية العرب والأجانب داخل الوطن وخارجه.
- الالتقاء بممثلي الدول المعتمدة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، وهم: سويسرا، الدنمارك، كندا، السويد، والعديد من الشخصيات: الممثل الخاص لدى (UNDP) جينس تويبرغ، المراقب المستقل للجنة الدولية للصليب الأحمر بار ستنباك، ومنير انستاس من بعثة فلسطين لدى اليونسكو، وزير الدولة الكندي للشؤون الخارجية، ممثلي تونس، سلوفينيا، سفراء وقناصل الدول المعتمدين لدى السلطة الوطنية، رئيسة فنلندا، المبعوث الصيني الخاص لشؤون الشرق الأوسط، مدير عام الشرق الأوسط في الخارجية اليابانية، مندوبين عن (UNDP)، وفد سياسي من الحزب الاشتراكي الفرنسي، مستشار رئيس الوزراء الدنماركي، مدير عام شؤون الشرق الأدنى والأوسط والمغرب في وزارة الخارجية الألمانية، وزير خارجية اليونان، نائب وزير الخارجية سويسرا.
- الالتقاء بممثل الصين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وانغ تشينغ وممثلين عن (UNDP)، وتوقيع اتفاقية المقر الجديد للوزارة، ومقابلة السفير الألماني وممثلة التعاون الألماني، وتوقيع اتفاقية التعاون المالي والتقني بين الطرفين بقيمة (36 مليون) يورو، ومقابلة السفير النيوزيلندي لدراسة إمكانية توقيع اتفاقية مشاورات سياسية بين نيوزيلندا والسلطة الوطنية، ووفد من المركز الشبابي الدولي مؤسسة (مكسيميا روسيا)، ووزراء خارجية سلوفينيا، هنغاريا، بريطانيا، والمفوض العام للاتحاد الأوروبي.
- تنظيم عمل اللجنة التوجيهية الفلسطينية الإسبانية المشتركة، والمشاركة في الدورة العادية رقم (134) لجامعة الدول العربية في مصر، وحضور اجتماعات الدورة (65) لاجتماع الجمعية العمومية في نيويورك، وعلى هامش الدورة عقد وزير الخارجية عدد من اللقاءات الثنائية، والمشاركة في اجتماعات وزراء الخارجية العرب، وفي القمة العربية الاستثنائية في ليبيا.
- الالتقاء بوزير الأسرى؛ لاطلاعه على جهود الوزارة بخصوص موضوع الأسرى في المحافل الدولية، ووزيرة شؤون المرأة، ونائب رئيس جامعة القدس الدكتور زكريا القاق.
- عقد اجتماعات مع مسؤولين من وزارة الخارجية الفرنسية، والقيام بزيارة رسمية إلى اليابان، والمشاركة في العديد من الاجتماعات، منها: الاجتماعات التحضيرية للمجموعة العربية في القاهرة، الاجتماع التحضيري للاجتماع الوزاري الخاص بمراجعة سياسة الجوار الأوروبية، اجتماع اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم، الاجتماع الوزاري المشترك الفلسطيني الإسباني في مدريد.

- متابعة اتفاقية الازدواج الضريبي مع رومانيا، واتفاقية الهيئات ووكالات الأنباء الفلسطينية والرومانية، ومتابعة تشكيل لجنة مشتركة مع رومانيا، ومشروع بروتوكول التعاون الروماني الفلسطيني في مجال الزراعة والصناعة الغذائية، ومتابعة التحضيرات للمعرض الدولي للسياح 2011 في موسكو.
- عقد جلسة بخصوص بروتوكول المشاورات السياسية بين وزارتي الخارجية الهنجرية والفلسطينية، وعرض اتفاقية المشاورات السياسية على عدة دول في آسيا وأستراليا، والمشاركة في اجتماعات المشاورات الفنية الفلسطينية الألمانية.
- إعداد تقرير حول دور البطريركية اليونانية في موضوع بيع أراضي البطريركية إلى شركات إسرائيلية، وتقرير آخر حول مجالات التعاون الخارجي الهولندي والبرامج المتاحة إلى فلسطين.
- المشاركة في تقديم نص القرارات التي ستصدر عن قمة سرت الليبية والخاصة بالقضية الفلسطينية، والتحضير لعقد المؤتمر الدولي الخاص للدفاع عن القدس وحمايتها.
- إعداد تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية بما فيها الأسرى والمياه وتقديمه لمفوض حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة 1967.
- التنسيق مع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير لإقامة مهرجان للجاليات الفلسطينية في أوروبا، والمتابعة حول المؤتمر الأول للمغتربين العرب.
- دراسة الإشكاليات القانونية في الاتفاقية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والأونروا، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م، ودراسة عدد من طلبات تسجيل فروع الجمعيات الأجنبية.
- العمل مع المجموعة الوطنية العليا للخطة التشريعية للحكومة لتطبيق مبدأ السبك القانوني، والعمل على إعداد مشروع قانون بشأن التأجير التمويلي بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال ووزارة الاقتصاد الوطني.
- مراجعة اتفاقية التعاون بين غرفة تجارة وصناعة وزارة سلفيت وغرفة تجارة وصناعة مملكة البحرين، واتفاقية بناء المعهد الدبلوماسي بين وزارة الخارجية ورئاسة التنمية والتعاون التركية (تيكا).
- إنجاز دورة دبلوماسية في مقر الوزارة تحت عنوان "الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق"، والاتفاق مع السفير الهندي على تخصيص منحتين دراسيتين للدراسات العليا "ماجستير" ومنحتين للدكتوراه، ومع سفير جنوب إفريقيا على تخصيص منح دراسية في المعهد الدبلوماسي الجنوب إفريقي في الماجستير، والحصول على برنامج تدريبي من جامعة ميتشجان بالولايات المتحدة.
- إعداد دراسة تحت عنوان "إدارة الأزمات الدولية: الولايات المتحدة والمنطقة العربية نموذجاً".
- متابعة المستحقات المتأخرة لجميع الموردين وتسديد الجزء الأكبر منها، وإعداد الموازنة لعام 2011
- تزويد السفارات الفلسطينية في الخارج بطوابع التصديقات المطلوبة ونماذج الوثائق القنصلية، والمتابعة مع الصندوق القومي لضبط آلية التدقيق.
- إنجاز منات المعاملات والتصديق عليها، وبلغت الإيرادات في دوائر التصديقات (59437) دولار.
- إنجاز مسودة اتفاقية الإطار العام حول التجارة بين فلسطين ومجموعة دول الميركسور من قبل الفريق الوطني.
- إعداد تقارير إعلامية يومية باللغتين العربية والإنجليزية ترصد أهم ما يدور عن الوضع الفلسطيني في الصحف العربية والأجنبية والإسرائيلية، وتغطية أخبار الوزارة والسفارات في مختلف وسائل الإعلام، واستكمال المعلومات الخاصة بوضع سفاراتنا.
- إنجاز (450) معاملة جواز سفر لمواطنين مقيمين في الخارج.
- تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة البرنامج الفني مع وكالة الطاقة الذرية.

خامساً: في مجال الشؤون المالية

في الربع الثاني لعملها استمرت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في تطبيق سياساتها المالية السليمة الهادفة إلى تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي، وتعزيز القدرة الذاتية بغية الوصول إلى مؤسسات فاعلة ومتميزة قادرة على تحقيق ذاتها، وتكوين أرضية صلبة لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة.

وتمثلت إنجازات الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة المالية بـ:

- إتمام جميع الاجراءات المتعلقة بإنشاء محكمة الجمارك البدائية، إضافة إلى استصدار قرار من سيادة الرئيس بإنشاء محكمة الجمارك الاستئنافية.
- بلغ صافي الإيراد من ضريبة القيمة المضافة (563 مليون) شيكل، بزيادة بنسبة (3%) عن العام 2009، وبزيادة (11%) عن العام 2008، نتيجة الاستمرار في تطبيق خطة التطوير الشاملة للإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة.

- بلغت نسبة الزيادة في إيرادات ضريبة الدخل (72%) بالمقارنة مع ما قبل عام من فترة التقرير، حيث بلغت (128 مليون) شيكل، وتم فتح ملفات جديدة بزيادة (8%)، ويعود ذلك لخطة التطوير الشاملة للإدارة العامة لضريبة الدخل.
- زيادة نسبة التحصيلات من ضريبة الأملاك بالمقارنة مع ما قبل عام من فترة التقرير بزيادة (25%)، وتم تجهيز عمل دوائر لضريبة الأملاك بشكل نموذجي متطور والانتهاؤ من كافة أعمال ومراحل التخمين من عمل ميداني ومكتبي للبلديات حسب الخطة.
- تحقيق زيادة في الإيرادات بنسبة (9%) للربع الحالي مقارنة بالربع الثاني من العام 2009، حيث بلغ إجمالي إيرادات الربع الثاني من العام 2009 ما قيمته (553,173,636) شيكل مقارنة مع ما قيمته (601,788,426) شيكل للربع الثاني من العام الحالي، وتوفير مشتقات البترول بالكميات وبالجودة المطلوبة للمواطنين، والقيام بالعديد من الإجراءات الرقابية وزيادة ملاحقة التهريب، وتحقيق أعلى مستوى من الإيراد في شهر 2010/10، وطرح استدرج عروض لتوريد المحروقات للمرة الأولى من خلال الإدارة العامة للوزام العامة وقامون للوزام العامة، وإعادة تأهيل شبكة كهرباء مستودع نعلين.
- تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج التميز، بإصدار تقرير التقييم الذاتي وتعميمه على الإدارات العامة، والبدء في المرحلة الثالثة للبرنامج: مرحلة التحول إلى ثقافة التميز.
- تشكيل لجنة توجيهية لتوحيد الملف الضريبي لكبار مكلفي الضرائب، وذلك لتحقيق زيادة في الإيرادات وتسهيل الإجراءات على كبار المكلفين، واعتماد مكتب في مقر بناية الإيرادات.
- الترتيب للبدء في تنفيذ خطوات مشروع تنمية وتطوير العلاقة بين القطاعين العام والخاص.
- بلغت الإيرادات خلال هذه الفترة (1.015.586) شيكل، بزيادة بنسبة (15%) عن نفس الفترة من العام 2009، إضافة إلى متابعة تحصيل المستحقات الخاصة بالجمارك الفلسطينية لدى الجانب الإسرائيلي.
- ضبط آلاف شرائح الخلوي وبطاقات التعبئة الإسرائيلية المهربة، وضبط (100) طن من المواد الغذائية الفاسدة، و(90) طناً من منتوجات المستوطنات، ومتابعة الاتجار بفواتير المقاصة الوهمية والمزورة.
- المشاركة في العديد من الدورات المحلية والدولية، والمشاركة الفاعلة في العديد من اللجان، والمؤتمرات والاجتماعات ذات الطابع الاقتصادي والمالي، والمشاركة في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، منها اجتماعات منظمة الجمارك العالمية التي تم عقدها في بروكسل، واجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة الفلسطينية التركية.
- متابعة تقاص الدفعات الشهرية المستحقة على شركتي جوال والاتصالات، ومتابعة قرارات المحكمة ذات العلاقة، والتحصير للاجتماع مع الشركة الوطنية بخصوص المستحقات الخاصة بالعام 2010، ومتابعة تحويل أرباح صندوق الاستثمار لصالح حساب الخزينة، ومتابعات مع هيئة سوق رأس المال، وعمل تسويات مع سلطة النقد، ومتابعة رسوم المعابر، والبدء بإجراء مطابقات حسابية واحتساب فروقات يعتقد بوجودها لدى الجانب الإسرائيلي من رسوم المعابر، وتوقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي مع دولة فينتام
- التشغيل التدريجي لنظام إدارة الشيكات المركزي تمهيداً لإغلاق كافة الحسابات البنكية التي لا تخضع للرقابة المركزية ولأجهزة وزارة المالية، والذي يساهم في تقصير فترة تحصيل الشيكات ودون تحويلها إلى عملات أخرى.
- إعداد الموازنة على نمط موازنة البرامج والأداء وضمن إطار إنفاق متوسط الأمد، وإصدار الأسقف المالية، وتغيير تصنيف الحسابات وفقاً لدليل احصاءات مالية الحكومة، وتصميم تقارير الموازنة، وعقد ورشات خاصة بعملية إعداد الموازنة، وإعداد التحليل المالي الربعي الثالث للسلطة الوطنية.
- تسجيل وحوسبة المساعدات العينية، واستلام ملفات أملاك الغائبين في بعض المحافظات، والبدء في تحرير سندات إيداع إيجارات أملاك الغائبين، إلى جانب متابعة إجراءات فك الحراسات عن أملاك الغائبين.
- استكمال ربط نظام بيسان في الإدارة المالية المركزية مع كافة المحافظات، وتدريب العاملين على استخدام النظام بناءً على النظام المالي الجديد، ومتابعة تفعيل الحساب الصفري، إضافة إلى تنفيذ الصرف مباشرة من خلال مراكز المسؤولية تنفيذاً للامركزية الصرف، وعقد مجموعة من اللقاءات والدورات للإدارات المالية بالسلطة داخل الوزارة وفي الوزارات المختلفة. كما تم إصدار الأوامر المالية لمراكز المسؤولية من خلال الحساب الصفري، وإنجاز مطالبات النفقات الرأسمالية لموردي اللوازم ومعاملات الإيجارات والنفقات التشغيلية المركزية.
- إصدار تقرير شهري بالفروض وأرصدها ونشرها على موقع الوزارة الإلكتروني، ومراجعة وإصدار تقرير يومي بأرصدة حسابات الوزارة، ومراقبة ومتابعة الإيرادات يومياً وتحويلها إلى حساب الخزينة الموحد، وكذلك متابعة سقوف الوزارات والمؤسسات الحكومية لحسابات الموازنة الصفري، ومتابعة وإدارة الدين المحلي مع البنوك المحلية. كما تمت متابعة تأكيد المبالغ المخصومة في جلسات المقاصة مع

الجانب الإسرائيلي، ومتابعة ملف براءة ذمة الهيئات المحلية، وعمل تقاص من ضريبة الأملاك مع البلديات.

- اعتماد تصنيف دليل إحصاءات مالية الحكومة 2011 في شجرة الحسابات، واعتماد الأساس النقدي في إعداد الحساب الختامي لعام 2009 وفقاً للمعيار الدولي لمحاسبة القطاع العام، وإضافة جدول الدين الحكومي الخارجي والداخلي إلى تقرير العمليات المالية، وإعداد ونشر التقارير المالية الشهرية في الخامس عشر من كل شهر.
- تنفيذ أكثر من (1500) مشروع من أصل (2450) مشروعاً بميزانية إجمالية تبلغ (254 مليون) دولار موزعة على كافة محافظات الوطن، ومتابعة صرف المنح المقدمة من الجهات المانحة، وإصدار تقرير محدث حول منح دعم الموازنة من خلال حساب الخزينة الموحد، والإشراف على تنفيذ العديد من المشاريع التطويرية الممولة من المانحين. كما تم اعتماد أكثر من (309 ملايين) دولار لتمويل مشاريع خلال فترة التقرير من خلال البنك الدولي، وترأس اللجنة الأوروبية الفلسطينية المشتركة للشؤون المالية الاقتصادية التجارية والتعاون الجمركي، والمشاركة في إعداد خطة عمل مع الاتحاد الأوروبي، وفي العديد من الأنشطة والاجتماعات المحلية والدولية، والإشراف على مشاريع صندوق تطوير وإقراض البلديات، ومشاريع الشراكة الممولة من البنك الإسلامي للتنمية والهيئات والصناديق المالية العربية.
- تنفيذ مشروع اللامركزية في وظيفة التدقيق الداخلي حسب الخطة على مجلس القضاء الأعلى، والاستمرار في تلقي التدريب المهني المتخصص بمساعدة شركة تدقيق حسابات متخصصة.
- تنفيذ الإجراءات الرقابية قبل الصرف على مراكز المسؤولية، حيث تم التحول إلى نظام لا مركزية الصرف، والتأكد من حصر حسابات السلطة ضمن حساب الخزينة الموحد، ضبط التعيينات الجديدة من خلال قانون الموازنة.
- تنظيم ورشة عمل مع الشرطة عن الآلية المالية الصحيحة، وإلزام الأجهزة الأمنية بتطبيق النظام والقوانين المالية، وعقد اجتماعات مع الإدارة المالية المركزية والمدراء الماليين.
- صرف الرواتب للمدنيين والعسكريين والمتقاعدين، وعقد اجتماعات شهرية مع الديوان لمتابعة العمل، واستمرار العمل لاستكمال بناء قاعدة بيانات وشاشات رواتب العسكريين، وتنفيذ العلاوة الإشرافية لكافة الوزارات والهيئات الفلسطينية لمن يستحقونها.
- إنجاز نظام اللوازم وإعداد الصلاحيات الخاصة بذلك للبدء بتنفيذه في جميع الوزارات، وعمل الورشات التدريبية، ومتابعة تطوير ومعالجة المشاكل الخاصة بالنظام المالي المحوسب، وإضافة تقارير وميزات لتسهيل العمل وتدريب العديد من مراكز المسؤولية على النظام، وبناء شاشات وتعديل شاشات خاصة بعمل الموازنة ضمن موازنة البرامج والأداء.
- تطوير نظام بريد ومتابعة المعاملات، والمشاركة في اللجان الفنية للعطاءات المركزية.
- دراسة ومراجعة عدد من مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات، والمساهمة في تحصيل الدين العام لصالح الخزينة العامة. وتم تنظيم اتفاقيات شراء ممتلكات لصالح الخزينة العامة، وتقديم الاستشارات القانونية وتدقيق واعتماد الاتفاقيات والقروض.
- ضبط التعيينات الجديدة من خلال الالتزام بالموازنة، وإتمام بناء وتطوير البنية التحتية للأنظمة الإدارية المحوسبة، والعمل على تحديد الاحتياجات التدريبية، وإنجاز العديد من الدورات التدريبية الداخلية والخارجية.
- متابعة العمل في مشروع إنشاء المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب في وزارة المالية.

سادساً: في مجال التنمية الإدارية

في إطار جهودها الحثيثة لتطوير سياسات التنمية الشاملة، وتوفير الدعم المالي والفني اللازم للمشاريع والبرامج التنموية المختلفة قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في الربع الثاني لعمليها ممثلة بوزارة التخطيط والتنمية الإدارية بـ:

- الانتهاء من إعداد المسودة الأولية للخطة الوطنية العامة 2011-2013 بما فيها التكلفة المالية للخطة وللإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، وتوزيع الموارد على القطاعات الوطنية، والعمل على استكمال القسم الخاص بأجندة السياسات الوطنية.
- إعداد تقرير فلسطين "للأهداف الإنمائية للألفية 2010"، والذي عرض ووزع في إجتماع الجمعية العمومية في أيلول 2010.

- إعداد التقارير حول: "تعزيز الإدماج الاجتماعي في فلسطين"، والمشاركة مع "الاسكوا" في إعداد تقرير إقليمي حول: "التحديات التي يواجهها سوق العمل في المنطقة والحلول المنشودة على صعيد السياسة العامة"، إضافة إلى إعداد ورقة حول استراتيجيات العمالة، وبرامج فعالة لسوق العمل.
 - التنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية لإعداد التقرير الوطني حول تنفيذ إعلان الدوحة للسكان والتنمية 2009.
 - المشاركة في عدد من المؤتمرات والورش واللقاءات المحلية والإقليمية والدولية المتخصصة، أهمها: الاجتماع السنوي الثالث لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادية في دبي، ورشة العمل التي نظمتها الاسكوا في لبنان بعنوان "آليات تطوير خطط عمل وطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325".
 - استمرار العمل على بناء قاعدة بيانات القطاع الاجتماعي، والبدء بإنشاء قاعدة البيانات الإلكترونية المتعلقة بالمتابعة والتقييم.
 - التحضير لعقد الدورة التدريبية الأولى لبناء قدرات الوزارات ومجموعة من المؤسسات في مجال المتابعة والتقييم.
 - إعداد تقرير عن المشاريع المتعثرة أو بطيئة التنفيذ، واقتراح الحلول لتسريع العمل فيها.
 - استكمال العمل على تطوير أدوات القياس والمؤشرات المتعلقة بإستراتيجية الحماية الاجتماعية والصحة والتربية والتعليم.
 - إدارة وتشغيل قاعدة البيانات (DARP) المختصة بالمساعدات والدعم الدولي.
 - عقد الورشة الوطنية الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان لمدة يومين، ومناقشة برامج الصندوق للسنوات الثلاث القادمة، والورشة الوطنية الخاصة بخطة عمل اليونسيف للأعوام 2011-2013.
 - متابعة المناشدة الموحدة "CAP 2011"، حيث تم الانتهاء من إجراء عملية اختيار قوائم المشاريع بالتعاون مع المؤسسات الوطنية.
 - إجراء المتابعات اللازمة بخصوص المشاريع والبرامج والاتفاقيات الدولية، مثل: مشروع المراجعة المؤسساتية لقطاع المياه، مشروع "مئين"، مشروع بناء المحاكم وغيرها.
 - إنجاز خطة العمل التفصيلية للمخطط الوطني، وإنجاز (80%) من الإطار العام له.
 - إنجاز 60% من المخطط الوطني لحماية الموارد الطبيعية والمعالم التاريخية.
 - البدء بحوسبة خارطة الأساس، وإعداد ورقة "فكرة المشروع" ومخاطبة بعض المانحين للتمويل.
 - إعداد خطة العمل الشاملة والموازنة الخاصة بعمل اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية الفلسطينية، والبدء بتنفيذ الجزء الأول من الخطة والخاص بتحليل الواقع، وتزويد الجهات الحكومية والأمنية بالخرائط والمعلومات الجغرافية.
 - العمل مع اللجنة الوطنية لسجل أضرار الجدار في بناء قاعدة البيانات الجغرافية، وتحضير الخرائط والصور الجوية لاستخدامها من قبل الفرق الميدانية التابعة للأمم المتحدة، وحوسبة الأحواض والطرق الزراعية لهذه الغاية.
 - تجهيز ملف استخدامات الأراضي، والعمل الفني على ملف ألد (Landscape)، وإنتاج خرائط ومخططات للجنة تخصيص الأراضي الحكومية.
 - مراجعة عدد من الهيكلية التنظيمية للوزارات والمؤسسات الحكومية غير الوزارية، ودراستها لتعديلها وتطويرها حتى تتواءم مع توجهات الحكومة في البناء والإصلاح والترشيد.
 - إعداد مذكرة حول "الجوانب الدستورية والقانونية للتعامل مع المؤسسات الحكومية غير الوزارية".
 - تنسيق المشروع الخاص بالاحتياجات الطارئة لقطاع العدل، ومتابعة تنفيذ قرارات اللجنة التوجيهية. ومراجعة مسودات الاتفاقيات الدولية الخاصة بتمويل المشاريع.
- ولتعزيز مفهوم الرقابة والمساءلة في المؤسسات، قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بديوان الرقابة الإدارية والمالية بـ:**

- إصدار (46) تقريراً رقابياً بنتائج إجراءات الرقابة والتدقيق على أعمال الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.
- إعداد دليل إجراءات العمل الرقابي بالتنسيق مع شركة ديلويت وبتنسيق من التعاون التقني الألماني، وتحديث وتطوير أدلة الإجراءات المعمول بها في الديوان بما يتوافق وأهداف واختصاصات الديوان، وتحقيق نظام رقابة داخلي نموذجي، وإجراء التدقيق الداخلي على جميع أنشطة الديوان.
- إعداد شرح وتفسير لبعض معايير المراجعة الدولية وتعميمها على موظفي الديوان للعمل بمحتواها لدى ممارسة الرقابة والتدقيق على الجهات الخاضعة للرقابة.

- تفعيل دور القضاء في مساءلة مرتكبي المخالفات والتعاون مع الجهات القضائية، وتزويدها بأدلة الإثبات اللازمة، وإحالة عدد من التقارير إلى الجهات القضائية.
- متابعة عدد من الشكاوى المقدمة إلى الديوان من المؤسسات والأشخاص، والبت فيها وفق الاختصاصات.
- المشاركة في مؤتمر (الانكوساي) العشرين في جنوب إفريقيا بتنظيم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- المشاركة في جلسات العطاءات المركزية بصفة عضو مراقب وإعداد تقارير بالنتائج.
- بدء تنفيذ مشروع بناء القدرات في الديوان والمنفذ من قبل المختصين والخبراء من الاتحاد الأوروبي.
- إعداد وتوزيع استبيان على الجهات الخاضعة للرقابة لقياس درجة رضا تلك الجهات حول الخدمات التي يقدمها الديوان وإعداد دراسات بالنتائج.
- إعداد خطة التدريب العام لموظفي الديوان للعام 2011، وإعداد الخطط السنوية للإدارات والوحدات.
- حوسبة العمل في الديوان من خلال إطلاق نسخ جديدة من الأنظمة المحوسبة.
- رفع كفاءة الموظفين مهنيًا وعمليًا من خلال مشاركة الموظفين في ورش عمل ودورات داخلية وخارجية.
- رفع مستوى الأداء الخدماتي والمالي والإداري، والمساعدة في بناء وحدات رقابة داخلية سليمة وفعالة.
- متابعة مدى التزام الجهات الخاضعة للرقابة بتنفيذ التوصيات التي تتضمنها التقارير الرقابية.
- متابعة شكاوى وتظلمات الجمهور وتشجيع الإبلاغ عن حالات الفساد وهدر المال العام، ونشر ثقافة الرقابة في المجتمع الفلسطيني من خلال الاتصالات والتواصل مع المؤسسات والمجتمع.
- استمرار إعداد وتوزيع نشرة شهرية بأخبار وأعمال وإنجازات الديوان.

وواصلت الحكومة عملها الدؤوب لتنظيم العمل الإداري في مختلف المؤسسات، وكان من أبرز القرارات التي اتخذتها خلال هذه الفترة تشكيل لجنتي تحقيق، ترفيع وتقاعد (5)، نقل موظفين (1)، شؤون تنظيمية (6). وقام ديوان الموظفين العام خلال هذه الفترة بـ:

- تدقيق سجل الحضور والغياب الشهري لكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومتابعة ومراجعة نماذج يوميات السير لجميع موظفي الدولة شهرياً؛ للوقوف على مدى التزام جميع الموظفين بالدوام اليومي ونسبة حضورهم شهرياً، وبلغ عدد مجموع المعاملات المنجزة والصادرة (5986) فيما يتعلق بشؤون الموظفين.
- بلغ عدد المكاتبات الواردة لديوان الموظفين العام (8369) مكاتبة، وعدد المكاتبات الصادرة (10237) مكاتبة، وبلغ مجموع المعاملات المنجزة والصادرة (2399) معاملة، وعدد قرارات التعيين الصادرة من الديوان (770) قرار تعيين، وعدد الإعلانات (20) إعلاناً لـ (18) وزارة ومؤسسة حكومية.
- إعداد الإحصاءات الدورية عن موظفي الخدمة المدنية لجعلها في متناول الباحثين والمهتمين، وتقديمها لصانعي القرار في الديوان لرسم الخطط المستقبلية والقيام بأية إحصاءات أخرى تتطلبها مهام الديوان.
- الاعلان الرسمي عن إطلاق البوابة الالكترونية لديوان الموظفين العام.
- بلغ إجمالي عدد الموظفين في بعثات دراسية، دورات تدريبية ومهام وورش العمل من مختلف المؤسسات الحكومية (563) موظفاً وموظفة.
- تدريب (297) مديراً ومديراً عاماً، ليصبح عدد المتدربين الجمالي من بداية التدريب (835) متدرباً، حيث اشتملت هذه الفترة على (40) مجموعة تدريبية، أما في الوقت الحالي فيتم تدريب (174) مديراً ومديراً عاماً من موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن المرحلة السادسة والأخيرة ضمن (8) مجموعات.

سابعاً: في مجال الحكم المحلي والإداري

نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه هيئات الحكم المحلي في تعزيز العملية التنموية الشاملة، وتوفير الخدمات لكافة المواطنين الفلسطينيين، صادقت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في الربع الثاني لعملها على قرار يقضي بحل لجان المشاريع للتجمعات السكانية في المحافظات الشمالية وضمها إلى الهيئات المحلية المجاورة ويأتي ذلك بهدف تمكين الهيئات المحلية، وتعزيز قدراتها وتطويرها وتمكينها من جباية إيراداتها، وتقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة.

كما وصادقت بالمثل على حل لجان المشاريع للتجمعات السكانية في محافظات نابلس وطولكرم وجنين وضمها إلى الهيئات المحلية المجاورة، لإيجاد هيئات محلية أكبر قادرة على تحقيق التنمية، وتوسيع الجباية وتقليل النفقات وزيادة المساحة وعدد السكان بما يوفر مزيد من المشاريع التنموية التي تساهم في تطور المجتمع المحلي.

وفي جانب آخر قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة ممثلة بوزارة الحكم المحلي بـ:

- متابعة مشروع إعداد المخطط المكاني، عبر المساهمة في اللجنة الوطنية وإعداد الخرائط اللازمة، ومتابعة مشروع ترقيم الأبنية في فلسطين.
- استحداث (4) بلديات: الياسرية، الكفريات، مرج ابن عامر، المتحدة، وإلغاء (46) لجنة مشاريع، و(27) مجلس قروي، وبلديتين.
- نقل إدارة النفايات الصلبة من الهيئات المحلية للمجالس المشتركة في: أريحا، جنين، نابلس، سلفيت، قلقيلية، طولكرم، ونقل إدارة النفايات بشكل جزئي في: بيت لحم، القدس، ورام الله، وتوزيع (3) شاحنات لجمع النفايات الصلبة لمجالس محافظات: طولكرم، سلفيت، وقلقيلية، إلى جانب دعم قدرات المجالس المشتركة للنفايات الصلبة في بيت لحم والخليل.
- توقيع اتفاقيتين مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومؤسسة (CHF)؛ لتنفيذ برنامج تنمية البنية المجتمعية (CIDP) بتمويل (100 مليون) دولار ولمدة 5 سنوات، لتحسين حياة المواطنين في المجتمعات المحلية.
- توقيع مذكرة تفاهم مع المملكة البلجيكية بقيمة (15160000) يورو، لدعم وتطوير وتعزيز المؤسساتية وتنمية القدرات في قطاع الحكم المحلي.
- استلام (25) مشروعاً بقيمة (9.200.000) دولار ضمن برنامج الموازنة التطويرية، وطرح عطاءات (26) مشروعاً بقيمة (12.300.000) دولار، و(59) مشروعاً قيد التنفيذ بقيمة (28.150.000) دولار.
- فتح الدفعة الثالثة من عطاءات تصنيع وتوريد وتركيب تنكات ماء مجرور، وتصنيع وتوريد بركسات متنقلة للسكان ضمن برنامج دعم التجمعات البدوية المهمشة، وعقد اجتماعات مع المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدراسة إمكانية تنفيذ مشروع الطاقة الشمسية لخدمة المواطنين البدو في المناطق (ج) بكلفة (2.3 مليون) دولار، والتعاقد مع الشركة المتحدة لتجارة السيارات لتوريد (12) سيارة باص صغير لخدمة التجمعات البدوية في المحافظات المختلفة.
- استلام (10) مشاريع بقيمة (1.930.000) دولار ضمن برنامج دعم المناطق الأكثر تضرراً من الجدار، وطرح عطاء (20) مشروعاً بقيمة (8.500.000) دولار، و(44) قيد التنفيذ بقيمة (12.400.000) دولار.
- استلام (16) مشروعاً بقيمة (1.790.000) دولار من البرامج التي تتم إدارتها من خلال البنك الاسلامي للتنمية، وطرح عطاء (7) مشاريع بقيمة (890.000) دولار، و(11) قيد التنفيذ بقيمة (1.330.000) دولار.
- تشكيل (93) لجنة دعم لمشروع تطوير القرى والأحياء الفلسطينية (VNDP) في الضفة، و(16) في غزة، وإنجاز مقترحات تفصيلية لـ (4) مشاريع في الضفة، وتحديد أولويات المشاريع، وإقرار (12) مشروعاً على المشروع الإيطالي.
- تنفيذ مشروع تمكين المجتمعات المحلية في محافظة أريحا والأغوار بتمويل من مؤسسة جايا اليابانية بقيمة (4) ملايين دولار، وشمل (14) مشروعاً وتم تنفيذه على مدى (4) سنوات.
- تبيد طرق جديدة، وإعادة تأهيل طرق وأرصفت وأعمال دهان وزراعة أشجار وإنارة للشوارع، وتأهيل طرق وأرصفت وإنارة وأعمال دهان وتركيب يافطات وإشارات مرور ضمن المرحلتين الأولى والثانية من مشروع طرق أريحا الداخلية.
- صرف المبالغ في مختلف القطاعات ضمن المشروع الطارئ لمحافظة الخليل، وصرف (138204) يورو خلال الربع الأخير من العام 2010.
- صرف (292407) يورو خلال الربع الأخير من العام 2010 ضمن مشروع التطوير البلدي الممول من (AFD) في محافظة الخليل.
- ضمن البرنامج الطارئ (KFW-EMSRP II) لقطاع غزة، تمت صيانة وتأهيل البنية التحتية القائمة، وتأهيل وصيانة الطرق وإنارة الشوارع، وتغطية المصاريف الجارية المتعلقة بالخدمات مباشرة مثل المحروقات لتشغيل خدمات الصرف الصحي والمياه والنفايات الصلبة، ودفع تكاليف تجميع النفايات ومعالجتها، وتمويل مشاريع خلق فرص عمل مؤقتة ضمن خدمات البلدية، وبلغ مجمل الإنفاق على المشاريع في قطاع غزة (430351) يورو.
- تنفيذ عدد من المشاريع، حيث بلغ مجمل الإنفاق على المشاريع مكتملة التنفيذ في الضفة وغزة (2701106) يورو، وصرف مبلغ آخر على جزء من المشاريع قيد التنفيذ ضمن برنامج تطوير البلديات.
- مواصلة العمل في مشروع التطوير المحلي في محافظة جنين (LDP)، حيث تم صرف (17640) دولار على المركز الرياضي الثقافي خلال الربع الأخير من العام 2010.
- تقديم بلاغ إعداد الموازنة للعام 2011 لجميع الهيئات المحلية، وإنجاز (110) لجان مالية.

- المصادقة على تعديلات الموازنات، وعقد ورشة عمل تدريبية حول آليات التسكين ودراسة الموازنات.
- التصديق على المخططات الهيكلية لـ الباذان، جماعين، تل/نابلس، جبع/ جنين، برق/ رام الله، مردة/ سلفيت.
- إنجاز المرحلتين الأولى والثانية من عطاءات المخططات الهيكلية الممولة من وزارة المالية والبالغة (40) مخططاً هيكلياً.
- إنجاز المرحلة الثانية والبدء بالمرحلة الأخيرة من إعداد (8) مخططات هيكلية في مناطق (C) الممولة من وزارة المالية، ومتابعة إعداد بدائل لـ (14) مخططاً لتجمعات في مناطق (C).
- عقد جلستين للجنة الوزارية لتخصيص الأراضي حيث تم إنجاز (43) ملفاً، و(3) جلسات لمجلس التنظيم الأعلى، حيث تم المصادقة على (78) قراراً.
- عقد ورشة العمل الخاصة بمشروع تطوير قدرات البلديات في محافظتي بيت لحم والخليل.
- تنفيذ (126) جولة تفتيشية تشمل (22) بلدية، (88) مجلس قروي، مجلسين محليين، (11) لجنة مشاريع، (3) مجالس خدمات مشتركة، والتدقيق على أعمال مصلحة مياه محافظة القدس، وتعيين مراقبين ماليين اثنين.
- متابعة انضمام الهيئات المحلية في شمال الضفة إلى شركة كهرباء الشمال.
- تفعيل الجباية في الهيئات المحلية، ومتابعة تسديد الهيئات المحلية لفواتير الكهرباء والمياه للطرف المزود.
- تأسيس ملتقى "النوع الاجتماعي والحكم المحلي"، واستحداث ميثاق خاص بالنوع الاجتماعي.
- إنجاز الصيغة النهائية لدليل إجراءات التخطيط الفيزيائي، وطرح عطاء (4) مناطق تخطيطية.
- عقد ورشات عمل مع القطاع الخاص والمكاتب الهندسية، المقاولين، والمستثمرين لمناقشة التعديلات المقترحة على نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية رقم (30) لعام 1996.
- متابعة (6) قضايا تم إحالتها للنيابة العامة على خلفية سوء الائتمان في عدد من الهيئات المحلية.
- جاري تنفيذ مشروع دعم قدرات المياه والصرف الصحي في الريف الشرقي والغربي لمحافظة بيت لحم، وتنفيذ مشروع عقربا، وإنشاء مجلسين مشتركين للمياه والصرف الصحي لمنطقتي طوباس وميثلون.
- إعداد مشروع قانون صندوق تطوير وإقراض البلديات، وتنفيذ المرحلة الثانية من دراسة وإعداد (6) أنظمة من مشاريع الأنظمة التنفيذية.
- إنجاز (4) جولات رقابية شملت (3) إدارات عامة ومديرية واحدة، واستكمال جولات الرقابة والتفتيش على لجان التنظيم المحلية، واستقبال (44) شكوى، تم إنجاز ومعالجة (25) منها، والبقية قيد المعالجة.
- متابعة تحويل رسوم النقل على الطرق للعام 2009 وتحويلها للهيئات المحلية، والمتابعة مع وزارة الأشغال العامة والإسكان للمباشرة في تنفيذ مقر الوزارة في رام الله.
- توقيع مذكرة تفاهم مع وكالة التنمية والاعانة الدولية (IRD) تتعلق ببرنامج تدريبي لعدد من مهندسي الوزارة.
- عقد (10) ورشات عمل مع مؤسسة تامر، وورشة أخرى حول تعزيز وتفعيل آليات المشاركة المجتمعية، وعقد يوم عمل حول التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلديات، وعقد لقاء مع اتحاد المستثمرين، وتطبيق وثيقة النزاهة والشفافية في البلديات.

ثامناً: في مجال الإعلام

نظراً للأهمية الكبيرة التي يلعبها الإعلام في الارتقاء بشفافية الحكومة وتعزيز مساءلتها، فقد حرصت على ضمن حق المواطن في الحصول على المعلومات العامة، ونشر أجندة السياسات الحكومية، ولتطوير العمل الإعلامي وإنشاء قطاع إعلامي مستقل ونزيه، حققت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في الربع الثاني من العام الثاني لعملها ممثلة بوزارة الإعلام ما يلي:

- إصدار (6) تراخيص لمؤسسات إعلامية مختلفة، و(22) إيداعاً لمصنفات تعليمية وتربوية مختلفة.
- إخطار (16) مؤسسة إعلامية لتصويب أوضاعها وفقاً للقانون، والتنسيق مع وزارة الداخلية، ووحدة الجمعيات الأهلية في مجلس الوزراء بخصوص تنظيم قطاع الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع الاعلام.
- إصدار (61) بطاقة صحفية للصحفيين الفلسطينيين والعرب والأجانب العاملين في المؤسسات الاعلامية في الوطن، وإنجاز فيلم حول الإعتداءات الاسرائيلية على الصحفيين باللغتين العربية والانجليزية.
- عقد (10) مؤتمرات صحفية "واجه الصحافة" حول القدس، الأسرى، القوانين العنصرية الاسرائيلية، التوثيق في فلسطين، التلاسيما، صبرا وشاتيلا، والحفريات تحت الأقصى.
- تنظيم يوم تطوعي لقطف الزيتون في قرية كفر قدوم المحاذية للمستوطنات بمشاركة الصحفيين الفلسطينيين والأجانب وقناصل من السفارات العربية والأجنبية.

- إعداد تقارير دورية عن الصحافة الأجنبية، ونشرها على موقع الوزارة، وإرسال التقارير والنشرات والبيانات الصادرة عن الوزارة وعن الرئاسة ومجلس الوزراء إلى آلاف العناوين محلياً وخارجياً.
- إعداد مجموعة من التقارير حول قضايا القدس والمستجدات فيها، ونشرها محلياً وخارجياً، ومراجعة (8) كتب حول القدس بصورة نهائية تمهيداً لطباعتها، وإنجاز موسوعة القدس من ثلاثة مجلدات وتحويلها للطباعة.
- عقد ورشة عمل في جنين حول المرأة وقطاع الزيتون، وورشة عمل حول حملة مناهضة العنف ضد المرأة، وإصدار (6) تقارير حول المواضيع التي تهم المرأة في فلسطين، وعقد ندوة حول دور المرأة في الانتفاضة الأولى.
- إصدار (6) تقارير نصف شهرية عن الطفولة الفلسطينية في ظل الاحتلال، ونشرها محلياً وخارجياً، وعدة تقارير خاصة في مناسبات تخص الطفولة.
- إنجاز الميزانية الخاصة بالوزارة بالتعاون مع وزارة المالية، ومشاركة الشؤون الإدارية والمالية، في كافة ورش العمل التي تقيمها وزارة المالية، وديوان الموظفين العام، حول الشؤون المالية والإدارية.
- متابعة حملة "عمار يا بلادي" حول البلدة القديمة في الخليل بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية والمحافظة وبلدية الخليل.
- إعداد (12) حلقة بعنوان "نافذة على القدس"، وبثها عبر المحطات المحلية في الخليل.
- إعداد ونشر تقارير شهرية عن وضع المحافظات الفلسطينية في ظل الاحتلال.
- إصدار العشرات من البيانات الصحافية حول أحداث وتطورات وتداعيات سياسية ووطنية، وإجراءات احتلالية عدوانية.
- تنظيم جولة إعلامية لصحفيين فلسطينيين وأجانب وقناصل على محافظة طوباس والأغوار، للاطلاع على إجراءات الاحتلال بحق مواطني الأغوار من هدم وتشريد.
- تنظيم (3) دورات تدريبية إعلامية لمؤسسات أهلية ووزارات وطلبة جامعات، في إطار برنامج "الإعلام لغير الإعلاميين".
- إعداد وإنتاج ومضات إذاعية تناولت نصوصاً قانونية ومعالم من فلسطين، وبثها عبر محطات جنين المحلية.
- إنتاج ملفات إعلامية خاصة بذكرى رحيل القائد أبو عمار، مذبحه صبرا وشاتيلا، وعد بلفور، إعلان الاستقلال، ويوم التضامن العالمي مع شعبنا.
- إعلان الوزارة عن مسابقة "أفضل صورة عن فلسطين" وتشكيل لجنة لمتابعة هذا الموضوع.
- تنظيم حفل تكريم لصحفي بيت لحم في مخيم الدهيشة بالتعاون مع نقابة الصحفيين.
- المشاركة في تغطية فعاليات أريحا (10000) عام، بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية المختلفة.
- القيام بجولات تفتيش ميدانية على المؤسسات الإعلامية في مختلف محافظات الوطن للاطلاع على مدى التزامها بالقوانين والأنظمة السارية.
- عقد العديد من المؤتمرات الصحفية في محافظات الوطن، حول القضايا التي تهم المواطنين.
- المشاركة في اجتماع دولي حول الإعلام عقد في قبرص، وفي اجتماع التقريب ما بين الإعلام والاتصالات في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، وفي مؤتمر الاتصالات العربيات في عمان.
- تشكيل لجنة أمناء للأرشيف الإعلامي الفلسطيني، ووضع الخطط والتصورات اللازمة لجمع هذا الأرشيف وحفظه وصيانته.
- إنشاء قاعدة معلومات حول المؤسسات والشخصيات النسوية البارزة في فلسطين.
- عقد عدة لقاءات تنسيقية مع نقابة الصحفيين فيما يخص الشأن الصحفي، ولقاء موسع للصحفيين مع محافظ الخليل.

تاسعاً: في مجال المعلومات والإحصاء

- حرصت الحكومة ممثلة بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على توفير البيانات والإحصاءات اللازمة لتطوير السياسات والخطط الوطنية، وقد قام الجهاز خلال هذه الفترة بـ:**
- إعداد دراسة مشروع الربط الآلي المباشر لتحديث وتطوير السجل وخطته التنفيذية وموازنته التقديرية من قبل لجنة سجل السكان، واستمرار لجنة سجل المنشآت في تنفيذ دراسة فحص آليات ومنهجيات تحديث السجل، والتحصير لتنفيذ تجربة قبلية لفحص اليات ومنهجيات بناء وتحديث السجل.
 - تشكيل مجموعات عمل بين الجهاز ووزارات: الثقافة، العدل، الصحة، الشؤون الاجتماعية، شؤون الأسرى والمحررين ووزارة الاقتصاد الوطني.

- تنفيذ مسح ميداني حول السجلات الإدارية بهدف توحيد المفاهيم والمؤشرات الإحصائية مع مصادر البيانات.
- إعداد تقارير النتائج النهائية على المستوى الجغرافي للتعداد 2007 من خلال تقارير المحافظات والدراسات التحليلية من واقع بيانات التعداد.
- طرح العطاءات المتعلقة بالمطبوعات والقرطاسية وشنط فريق العمل الميداني، وتعيين مدراء التعداد ومساعدتهم، وتوفير مقرات لهم، واستدعاء المراقبين والعدادين للتدريب.
- جمع بيانات التعداد الزراعي في الضفة، وجاري العمل على تدقيق السجلات والنتائج الأولية، وتم استلام السجلات المركزية في الضفة.
- تنفيذ (5) مسح ميدانية، إضافة لجمع بيانات السجلات الإدارية وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، وإصدار (7) تقارير إحصائية، و(6) بيانات صحفية، و(3) ملفات بيانات مؤهلة للاستخدام العام حول فلسطين في أنشطة متنوعة.
- تنفيذ مسح ميداني، إضافة لجمع بيانات السجلات الإدارية وتحليل ونشر البيانات الإحصائية وإصدار (3) تقارير إحصائية، و(11) بيان صحفي، وملفين من البيانات المؤهلة للاستخدام العام حول فلسطين في أنشطة مختلفة.
- تنفيذ (3) مسح ميدانية، منها مسح مرفقة مع مسح القوى العاملة، إضافة لجمع بيانات السجلات الإدارية وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، وإصدار تقريرين إحصائيين، ومجموعتي جداول، و(4) بيانات صحفية حول فلسطين في أنشطة مختلفة.
- إعداد ونشر العدد الثاني من تقارير المحافظات التالية: رام الله والبيرة، أريحا، بيت لحم والخليل، والبدء بإعداد العدد (11) من كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، وإعداد ونشر الأطلس الإحصائي الورقي، وجاري العمل على إصدار نسخته محدثة من دليل المفاهيم والمصطلحات الإحصائية لعام 2010، وإعداد نسخة من دليل المؤشرات الإحصائية، وتحديث نسخة من دليل التصنيف المهني الموحد.
- نفذ الجهاز (4) نشاطات تدريبية بمشاركة (79) موظفاً من موظفي الجهاز، والمشاركة في دورتين تدريبيتين بمشاركة (3) موظفين، وورشة عمل واحدة شارك فيها موظفين اثنين، و(3) مؤتمرات بمشاركة (5) موظفين، واجتماع آخر شارك فيه موظف واحد.
- المشاركة في (4) دورات تدريبية خارجية بمشاركة (4) موظفين، و(5) ورش لـ (7) موظفين، و(9) اجتماعات بمشاركة (12) موظفاً، ومؤتمرين بحضور موظفين اثنين، ودورة تدريبية في مجال التحليل الإحصائي بمشاركة (18) مشاركاً من وزارة التربية.
- نشر البيانات الوصفية على صفحة إلكترونية خاصة، واعتماد معايير دولية (Data Documentation Initiative- DDI Accelerated Data Program – ADP) لتجهيز البيانات الوصفية واستخدام برامج (ADP) لتجهيز قاعدة بيانات البيانات الوصفية ونشرها على الإنترنت.
- تأهيل بيانات متخصصة في (5) مواضيع لخدمة البحث العلمي والقطاع الأكاديمي ضمن سياسة توفير بيانات خام للاستخدام العام، ونشر جميع مخرجات الجهاز الإحصائية على الموقع الإلكتروني للجهاز، وتحديث خدمة ربط مبلغ بجدول غلاء المعيشة.

عاشراً: في مجال إدارة الأراضي

- تهدف الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة إلى تطوير سجل شامل ودقيق، وتسهيل إجراءات نقل الملكية، وتلبية مختلف الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطنين في الحاضر والمستقبل.
- وتحقيقاً لذلك واصلت الحكومة ممثلة بسلطة الأراضي:**
- الكشف على (21) طلب تخصيص من قبل اللجنة الفنية لتخصيص الأراضي الحكومية، والموافقة على (4) طلبات تخصيص.
 - استمرار أعمال البناء لمقر سلطة الأراضي في بيت لحم، وتثبيت موظفي العقود العاملين في مشروع تسوية بيت لحم، وإدخال بيانات الأراضي لمحافظة رام الله والبيرة لـ (2900) قطعة.
 - متابعة الاعتداءات على أراضي الخزينة، وتقديم (28) معندياً على أملاك الخزينة للمحكمة المختصة في جنين، أريحا، نابلس والخليل.
 - تسجيل (6) مواقع من أراضي الخزينة في رام الله، البيرة، الخليل، أريحا بمجموع (209.9) دونمات.
 - جرد الأجور المستحقة على مستأجري أملاك الخزينة في كل من أريحا وقلقيلية.
 - تصديق (248) معاملة في دائرة المساحة ما بين معاملات الإفراز والشقق والتسجيل المجدد.

- إصدار (499) إخراج قيد في المناطق التي لم تنتهي فيها أعمال التسوية بعد تدقيق الأوراق الثبوتية وتسلسل الملكيات، و(214) مخططاً لمواقع في مختلف المحافظات لتلبية حاجات أصحاب العلاقة، وإصدار (40) قائمة نتيجة تحري عن أصحاب الملكيات في المناطق التي لم تتم فيها أعمال التسوية.
- فتح (5748) معاملة أراضي في كافة المحافظات، وإنجاز (5000) معاملة، وإصدار (4546) سند تسجيل، وإنجاز وتنفيذ (170) إذن شراء بعد المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء.
- تقديم المعلومات اللازمة للمؤسسات المعنية، ونسخ مخططات أحواض قراوة بني زيد، قباطية وسبسطية، أحواض وجداول التسوية غير المنتهية في مدينة العيزرية بناءً على طلب المؤسسات المعنية.
- إتمام أعمال مساحة (940) دونماً في سلفيت، و(1787) دونماً في بيت لحم.
- إنجاز الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لسلطة الأراضي.
- ترتيب الأرشيف الأردني في مكتب أريحا، وإنجاز كشوفات ميدانية.

قطاع التنمية الإجتماعية

واصلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة خلال الربع الثاني من العام الثاني لعملها تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية المختلفة، وذلك في ظل تطوير شبكة الأمان الاجتماعي والشاملة، وتقليص نسبة الفقر، وكفالة الأمان الاجتماعي.

أولاً: في مجال الحماية الاجتماعية والتمكين

حرصت الحكومة على تطوير شبكة الأمان الاجتماعي المتكاملة والشاملة التي تراعي احتياجات الفئات المهمشة، وتقليص نسبة الفقر، وخلق فرص عمل، وكذلك كفالة الأمان الاجتماعي للمواطنين من مختلف الفئات العمرية وذوي الاحتياجات الخاصة.

وكان من أهم القرارات التي اتخذتها الحكومة خلال هذه الفترة تخصيص (5) دونمات من قطعة الأرض رقم (13) حوض (1) من أراضي بلاطة بمحافظة نابلس لإنشاء مركز للمرضى شديدي الإعاقة في المحافظات الشمالية، وتشكيل اللجنة الوطنية لقطاع العدالة الاجتماعية للأحداث وذلك من أجل بناء نظام متكامل.

وقامت الحكومة خلال هذه الفترة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية بـ:

- التجهيز لصرف الدفعة الثالثة من برنامج التحويلات النقدية بمبلغ (60,493,902) شيكل، لـ (64,896) أسرة فقيرة في الأراضي الفلسطينية، من بينها (34,317) أسرة في الضفة الغربية بمبلغ (32,614,902) شيكل، و(30,579) أسرة في غزة بمبلغ (27,879,000) من برنامج التحويلات النقدية الجديد.
- تحديث بيانات (49,407) أسرة في الضفة من بينها حوالي (26,500) أسرة تقع تحت خط الفقر الشديد.
- مواصلة الجهود لانضمام غزة إلى برنامج التحويلات النقدية الجديد.
- خلال برنامج المساعدات الطارئة، تم اعتماد (1,921,395) شيكل للصرف لـ (680) أسرة في الضفة وغزة، من بينها مساعدات نقدية طارئة بقيمة (1,087,800) شيكل، مساعدات ترميم منازل بقيمة (726,600) شيكل، مصاريف علاج (22,000) شيكل، أجهزة طبية بقيمة (40,495) شيكل، وأضرار احتلال بقيمة (44,500) شيكل.
- صرف مواد تموينية مرتين لـ (45,000) أسرة من برنامج الغذاء العالمي على شكل طرود غذائية بقيمة (14 مليون) دولار في الضفة وغزة.
- مواصلة تنفيذ برنامج الخبز مقابل الطحين في محافظات نابلس، جنين، بيت لحم والخليل لـ (2181) أسرة.
- توزيع لحوم الأضاحي على (12,854) أسرة، من بينهم (3,845) أسرة في الضفة بمبلغ (99,542) دولاراً، و(9,009) أسر في غزة بمبلغ (104,650) دولاراً، بدعم من الهلال الأحمر الإماراتي.
- الحصول على (223,199) دولاراً كمساعدات لأسر فقيرة ومهمشة، ومؤسسات، منها مشروع تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، مشروع الأضاحي، مساعدات مالية لشراء أجهزة حاسوب للمكفوفين.
- مواصلة تقديم خدمة التأمين الصحي الشامل لـ (66,000) أسرة.
- بلغ العدد الكلي للمستفيدين من مشروع التمكين الاقتصادي (DEEP) من الأسر الجديدة (280)، منها (120) حصلت على منح بقيمة (600,000) دولار، و(160) أسرة حصلت على قروض بقيمة (650,000) دولار، وتدقيق أسماء الأسر المستهدفة للاستفادة من البرنامج وعددها (8,000) أسرة.
- جمع البيانات للمرحلة الأولى لتقييم حالات بنك التنمية الإسلامي من أسر الشهداء.

- الموافقة على منح قروض لـ (52) معاقاً جديداً من صندوق اقراض الأشخاص ذوي الاعاقة، ومنح إعفاء جمركي لـ (90) شخص ذوي اعاقة.
- تنفيذ التجربة القبلية للمسح بعد أن تم تدريب (25) باحثاً ميدانياً، وجرى تحليل نتائج التجربة وإجراء بعض التعديلات على أدوات المسح بناء على نتائج التجربة القبلية.
- استكمال البنية التحتية لتطوير مركز الشبيخة فاطمة، وجاري العمل على تجنيد (11) موظفاً للمركز، والحصول على تمويل من الهلال الأحمر الإماراتي كموازنة تشغيلية للمركز لتأهيل المعاقين في الخليل بقيمة (571,000) دولار، وتشطيب الطابق الأول ومباشرة العمل في الطابق للمركز، والمشاركة في ألعاب اللجنة البار أولومبية في محافظة أريحا لـ (5) طلاب من المركز.
- الانتهاء من إعداد الاستثمارات الخاصة بتسجيل المبدعين لمهرجان فلسطين للابداع، وفرزها وعمل مسابقات رياضية وفنية لهم.
- دراسة وتسجيل (33) طالباً جديداً في مركز الشيخ خليفة، والانتهاه من تقييم (42) حالة من المتقدمين.
- تزويد حالتين من المعاقين بالأدوات المساندة، ومتابعة طبية لـ (56) حالة من المتردبين، وتحويل (22) حالة مرضية للعلاج، وتعليم (34) حالة، إلى جانب تشغيل (4) أشخاص من ذوي الاضطراب النفسي.
- توفير مواد خام (قش، خيزران) بقيمة (10,000) شكيل للمدرسة العلانية، وآلات موسيقية، ومواصلة تقديم الرعاية والتأهيل لـ (30) طالباً مكفوفاً في المدرسة العلانية.
- قبول (250) طالباً جديداً، في المراكز الاجتماعية، وتشكيل لجنة وطنية لقطاع العدالة الاجتماعية، وتشكيل لجنة فنية لإعداد مسودة لقانون الأحداث، وتوفير احتياجات لـ (35) نزيلة في مراكز الإصلاح والتأهيل، وتوفير الرعاية لـ (71) حدثاً من الذكور والإناث في مؤسستي دار الأمل ورعاية الفتيات، واستقبال (128) حدثاً في مؤسسة دار الأمل، و(12) نزيلة في مؤسسة دار رعاية الفتيات.
- إنشاء قاعدة بيانات للأيتام ضمن قاعدة بيانات البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية، ورعاية ومتابعة (425) حالة من رقابة السلوك في جميع المحافظات، وتحديث (1,000) حالة يتم إرسالها للهلال الأحمر الإماراتي.
- تنفيذ مجموعة برامج ونشاطات توعوية وقائية للحد من ظاهرة المخدرات في السجون.
- تقديم الرعاية والإيواء لـ (21) مسناً، والإشراف على بيوت المسنين، والاحتفال بيوم المسن العربي، إضافة إلى إعداد ورقة السياسة التشريعية لقانون رعاية وحماية المسنين.
- توفير الحماية والإيواء لـ (100) امرأة معنفة وفي ضائقة من خلال مركز محور، والتدخل مع أسر النساء بهدف عودتهن إلى أسرهن وإعادة دمجهن في الأسرة، حيث تم معالجة (20) حالة.
- الموافقة على أهلية (7) طالبات لأسر تقدمت بطلبات لاحتضان أطفال فاقد الرعاية الأسرية، وإحتضان فعلي لطفلين، وإصدار شهادتي ميلاد لأطفال مجهولي النسب.
- توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة ومؤسسة قرى الأطفال (SOS)، وإصدار (29) شهادة ترخيص لدور الحضانة، ومتابعة أوضاع (42) دار حضانة.
- التدقيق المالي والإداري لـ (4) جمعيات خيرية، ومتابعة إجراءات حل (4) جمعيات بقرار وزارة الداخلية.
- الموافقة على منح إعفاء جمركي لـ (100) سماعة طبية للأشخاص ذوي الاعاقة لجمعية المرابطات الخيرية، وتعديل المرسوم الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الاعاقة لجمعية المرابطات الخيرية.
- الموافقة على تقديم مساعدات مالية لجمعيتين خيريتين: جبل النجمة وجمعية بير زيت للمسنين بمبلغ (20,000) شكيل لكل جمعية، وشراء خدمات للنزلاء من جمعية الاحسان الخيرية بمبلغ (80,000) لـ (200) نزيل.
- تدريب (128) موظفاً من خلال دورات محلية وخارجية، والشروع في تنفيذ برنامج بناء القدرات الممول من الاتحاد الأوروبي، وعقد دورة تدريبية لبرنامج بناء القدرات لـ (50) من مدراء المديرية والمراكز والموجهين المهنيين، وعدد من موظفي الإدارات التخصصية بواقع (24) ساعة تدريبية، وتدريب (12) مديراً للمراكز الاجتماعية للمهارات القيادية، و(20) طالباً على العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- عقد (8) ورشات عمل تطويرية في إطار مشروع بناء القدرات الممول من برنامج الاتحاد الأوروبي، وتحسين جودة البيانات لبرنامج التحويلات النقدية وتفعيل الرقابة على الأداء.
- إعداد مجموعة من المسودات: المسودة النهائية المعدلة لللائحة دور الحضانة، المسودة النهائية المعدلة لللائحة الأسر الحاضنة، المسودة النهائية من نظام مراكز حماية المرأة، والمسودة الأولى من قانون الأحداث الفلسطيني.
- إعداد ورقة السياسة التشريعية لقانون رعاية وحماية المسنين، وورقة السياسة التشريعية المتعلقة بقانون الأحداث، وتشكيل اللجنة الوطنية لقطاع العدالة الاجتماعية للأحداث.

وفي مجال زيادة النجاعة والشفافية في العمل وحماية أموال المتقاعدين، فقد استمرت هيئة التقاعد في:

- مطالبة الحكومة والبلديات بجدولة الديون المستحقة على وزارة المالية من متأخرات لصالح صناديق التقاعد، وإعادة مطالبة وزارة المالية بتسديد أقساط القروض الممنوحة للموظفين مع وزارة المالية.
- الاجتماع مع فريق متخصص من البنك الدولي لمناقشة وتحديد خطوات إصلاح أنظمة التقاعد في فلسطين خلال الفترة القادمة حتى العام 2013، وقد تم الإتفاق على خطة عمل وتحديد مواعيد تنفيذها.
- رفع خطة عمل إصلاح أنظمة التقاعد لدولة رئيس الوزراء لإعتمادها وصياغتها لقرار بقانون تعديل لقانون التقاعد العام.
- تقديم التزامات الهيئة من معاشات ومكافآت وخدمات أخرى حسب قوانين التقاعد المختلفة والمطبقة.
- التواصل مع المؤسسة الدولية للضمان الاجتماعي، فالهيئة عضو فعال منذ عام 1998، والتواصل مع مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردنية ومركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية.
- المشاركة في دورة متخصصة في تصميم أنظمة التقاعد بإشراف مركز التدريب الدولي، والشروع بالتنسيق مع الجامعات وعقد اللقاءات تمهيدا لضمهم.
- دراسة بعض العروض الاستثمارية، ومتابعة الاستثمارات الخارجية والمحلية، وإستمرار منح القروض للموظفين المدنيين.
- متابعة القضية المرفوعة ضد السلطة في نيويورك والتنسيق للشهود لحضور مرافعة المحكمة.
- التنسيق مع الحافظ (البنك العربي) لمراجعة سياسات الاستثمار، وإعداد مقترح لدراسة سياسات الاستثمار من خلال منحة البنك الدولي.
- توقيع اتفاقية بين الهيئة والبنك العربي ليكون الحافظ الأمين لصناديق التقاعد في الهيئة، وفتح حسابات لنظم التقاعد منفصلة لدى الحافظ تمهيداً لنقل الأموال إليه.
- الموافقة على مقترح كراسة الشروط لتعيين مدير الاستثمارات للهيئة، وتم الإعلان لإستقطاب مدير استثمار.
- تقديم مقترح لمجلس الوزراء ضمن خطة الإصلاح لأنظمة تقاعد القطاع العام للإنتقال لنظام المساهمات المحددة الإسمية (Notional Defined Contributions) بالتعاون مع البنك الدولي.
- الإتفاق مع البنك الدولي حول التمويل وآلية ترسية العروض حتى يتم مباشرة تلك الخطوة في الربع القادم مع بداية 2011.
- عقد ورشات عمل ولقاءات مع مؤسسات مختلفة ونقابات الموظفين وجامعات ووزارات، وحضور عدد من البرامج الإذاعية بهدف توعية الجمهور والإجابة عن الإستفسارات.
- تعريف عدد من موظفي الهيئة لبعض المؤسسات الرسمية ويتم تطوير تلك الخطة تدريجياً، وإعداد مقترح خطة لتوعية الجماهير وزيادة المطبوعات واللقاءات، وتم إصدار نشرة خاصة عن قانون التقاعد العام.

ثانياً: في مجال دعم وتمكين الأسرى

تضع الحكومة قضية الأسرى والمعتقلين على أجندتها، وأكدت على موقفها الثابت والمتمثل في اعتبار حرية الأسرى جزء من حرية الوطن، ودعت من خلال توسيع علاقاتها الدولية إلى إنهاء الإجراءات التعسفية بحق الأسرى، وواصلت مطالبة الأطراف الدولية المؤثرة لفضح الممارسات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين، هذا إلى جانب اهتمامها بتحسين الظروف المعيشية للأسرى وعائلاتهم، فقد قامت الحكومة بتشكيل لجنة خاصة لدراسة وتقييم الظروف السكنية لعائلات الأسرى، لتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم والدمار الذي لحق بمسكنهم نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

ومن جانب آخر، ولمواصلة مساندة الأسرى، قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة خلال هذه الفترة ممثلة بوزارة شؤون الأسرى والمحررين بـ:

- تقديم الإرشاد المهني لـ (162) أسيراً محرراً، ومشاركة (47) أسيراً محرراً في دورات مهنية، وحصول (94) أسيراً محرراً على دورات مهنية.
- تقديم الدعم لـ (64) أسيراً محرراً بقيمة (74714) شيكل، وصرف (137) قرصاً استفاد منه (137) أسيراً محرراً.
- بلغ عدد المنتفعين الجدد الذين التحقوا بخدمة التعليم (32) منتفعاً، وتوقيع اتفاقية مع وزارة الصحة للتأمين الصحي للأسرى وذويهم.
- متابعة (289) أسيراً، حيث تم الافراج عن (43) أسيراً منهم في هذه المرحلة.
- رفع منع الزيارة عن (17) أسيراً، وزيارة (88) مركز تحقيق لطمأنة أهالي الأسرى، ومتابعة (208) أسرى، حيث، طلق سراح (29) أسيراً.

- زيارة (86) مركزاً من أجل التواصل مع الأهل، ومتابعة (45) أسيراً امام لجان التلث وتقديم استئناف لـ (51) أسيراً، وتقديم (15) التماساً أمام محكمة العدل العليا، وإجراء (208) زيارات لـ (892) أسيراً.
- تقديم (105) طلبات لرفع المنع الأمني عنهم، و(42) دعوى أمام المحاكم لإنهاء العزل، وتقديم التماسين على قوانين تمييز وبها انتهاك حقوق الانسان ومنع التوجيهي في السجون.
- متابعة (125) أسيراً مريضاً، وتوفير (70) طبيباً متطوعاً لعلاج الأسرى داخل السجون.
- إنجاز هيكلية واضحة ومكتملة وتسكين الموظفين القدامى، والمثبتين غير المسكنين، واعتماد الهيكلية من الديوان، وتدريب (10) موظفين بالتنسيق مع ديوان الموظفين.
- استقبال (20) شكوى من أهالي الأسرى، ومعالجة (15) منها، و(5) قيد الإجراء.
- حصول الأسرى وأسرهم على مخصص الراتب الشهري بقيمة (21716161) شيكل.
- تحويل قيمة بدل كنين للمنتفعين من الأسرى بقيمة (158900) شيكل، وصرف مستحقات التعليم داخل السجون.
- تحويل المستحقات القديمة لـ (302) من الأسرى المحررين بقيمة (941123) شيكل، وتحويل الغرامات المالية بقيمة (549400).
- اعتماد راتب بطالة للمنتفعين الأسرى المحررين الذين أمضوا أقل من (5) أعوام وعددهم (530).
- الانتهاء من حملة "اكتب" حيث تم تقديم (1130) رسالة من أشخاص ومؤسسات، وعقد حفل تكريم لأصغر وأكبر أسير.
- إعطاء (1000) أسير مكرمة ملكية للأسرى وعائلاتهم لأداء فريضة الحج ضمن معايير وضعتها الوزارة.

ثانياً: في مجال مواجهة الجدار والاستيطان

وخلال هذه الفترة واصلت الحكومة بذل مساعيها لمواجهة السياسات الإسرائيلية في مواصلة بناء المستوطنات، وكان من أبرز الإنجازات التي تم حققتها الحكومة خلال هذه الفترة ممثلة بوزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان بـ:

- القيام بعدد من الزيارات الميدانية التي استهدفت المناطق المتضررة للإطلاع على أحوال المواطنين ومعاناتهم، والعمل على دعم صمودهم، ومنها: زيارة قرى بيت سوريك، وبيت إكسا، والنبي صمونيل، شمال غرب القدس المحتلة والإطلاع على مسار جدار الضم والتوسع والفصل العنصري فيهما، وبحث التصدي لمشروع سكة الحديد التي بنوي الاحتلال إنشاءها على أراضي القريتين. زيارة مسجد بيت فجار، المشاركة في احتفال أقامه مجلس قروي ببيت وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الموئل (الهيبينات).
- تنظيم يوم عمل تطوعي يقطف ثمار الزيتون في قرية الجانية برام الله، وزيارة قرى ارتاح، فرعون، ودير الغصون، وزيارة محافظة أريحا والأغوار ومنطقة الجفتك ومضارب آل دعييس، ومدرسة بدو الكعابنة، وقرية الديوك، وتقديم دعم لمواطنين تم هدم بيوتهم من عرب الرشيدة وبلدة بيت أولاً، لتعزيز صمود الأهالي من خلال تقديم بركات، وزيارة قرية بردلة والأغوار الشمالية، وقطنه وخربة أم اللحم.
- متابعة الأمور في منطقة القدس من أجل تعزيز صمود أهاليها، فقد تم زيارة مناطق: الشيخ جراح، سلوان، محيط المسجد الأقصى، مضارب عشيرتا الزراعي والزعاترة، العيسوية، وراس العامود.
- استقبال عدد من الوفود المتضامنة مع الشعب الفلسطيني ضد بناء الجدار والمستوطنات، ومنها: السفير التونسي، رئيس اتحاد العاملين في وكالة الغوث، السيد ماكسويل جيلارد نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة ومنسق الامم المتحدة للشؤون الانسانية المقيم، وفد من الصليب الأحمر، واستقبال وفد من أهالي خربتي سوسيا وزنوتا المتضررين من بناء الجدار.
- تنظيم ندوة حوارية في رام الله بمشاركة العشرات من مسؤولي وممثلي اللجان الشعبية المقاومة للجدار والاستيطان والمؤسسات الأهلية والرسمية المختلفة، ورشة عمل حول فتوى لاهي"أفاق الإستفادة والتفعيل"، ورشة أخرى تحت عنوان "دور المؤسسات الرسمية في دعم الصمود والتخفيف من الآثار السلبية للاستيطان والجدار خاصة في مناطق القدس المحتلة"، ورشة بعنوان "تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في السياسات الإسرائيلية" في قرية بردلة.
- رعاية مؤتمر "قطف الزيتون لدعم المقاومة الشعبية الشعبية"، والمشاركة في إعداد وافتتاح فعاليات أسبوع فلسطين والذي حمل شعار القدس عاصمة أبدية للثقافة العربية في جامعة بيرزيت.

- متابعة (113) إخطار هدم أو وقف بناء أو إخلاء في كل من: المحاجر في بيت فجار، وادي الفاو بطوباس، برطعة، كفر ثلث، سبسطية، دير بلوط، السموع، طرق زراعية في سكاكا، فرعون، منطقة الديوك، سطيحا بأريحا، عرب الزايد والرشيدة، قراوة بني حسان، أهالي الفارسية، راس البقعة، بدو الكعابنة في منطقة الرشاش في دوما، إذنا، الجيب، بيت سيرا، المغير، تفوح، سلفيت، بردلة، بدو الجهالين في وادي القلط، منطقة الراس الأحمر.
- متابعة عدد من قضايا إخطارات وضع يد أو مصادرة واعتداءات مستوطنين، ومنها: قضية أعمدة كهربائية في جالود، وتراكتور في البقعة الشرقية، ومصادرة أرض في كل من جالود، مسحة، عقربة، ارتاح، كفر قدوم، بيت اكسا، واعتداءات مستوطنين في كل من محافظة بيت لحم، النبي صموئيل، الخضر، الجفتك وكفر الديك، سلواد، دير جرير، عين يبرود، اللين الغربي، من خلال المحاميان حسام يونس وتوفيق جبارين.
- متابعة قضايا تسريب أراضي، ومنها: قضية منع دخول مزارعين في دير قديس بادعاء تسجيل أراضي لشركة اسرائيلية، وقضية تسجيل أرض في الخليل للمواطن علاء البكري، وإفشال صفتين لبيع عقارات في سلوان.
- استمرار المتابعات اليومية مع العديد من اللجان الشعبية والهيئات المحلية في مختلف محافظات الوطن والتواصل مع مديرية الارتباط المدني في محافظة رام الله والبيرة بخصوص موسم قطف الزيتون.
- إصدار النشرات الأسبوعية والشهرية المتعلقة برصد الانتهاكات الاسرائيلية فيما يتعلق بقضايا الجدار والاستيطان، حيث تم إصدار (3) تقارير شهرية باللغتين العربية والإنجليزية، و(12) تقريراً أسبوعياً.
- إعداد وإصدار مجموعة من التقارير والدراسات والملخصات، منها: إصدار تقرير بعنوان "المخططات الاسرائيلية الرامية لبناء (50000) وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية"، وإصدار تقرير بعنوان "اعتداءات المستوطنين على شجرة الزيتون ومزارعيها".
- رصد انتهاكات المستوطنين وسلطات الاحتلال فيما يخص عمليات الهدم واخطارات الهدم والاستيلاء على المنازل.
- التعاون مع كل من مجموعة الرقابة الفلسطينية بدائرة شؤون المفاوضات، وزارة الداخلية، لتوثيق الأخبار والمعلومات الميدانية والتأكد منها.
- تنفيذ العديد من قواعد البيانات الجغرافية الضرورية، ومنها ما تم إنجازه من قاعدة البيانات الخاصة بمشاريع دعم الصمود، وقاعدة البيانات الخاصة بالأوامر العسكرية.
- وضع خطة أولية لعمل نواة لمكتبة رقمية في مركز المعلومات، والتنسيق ما بين المؤسسات ذات الصلة.
- التنسيق والمشاركة من خلال تقديم تقرير بعنوان "أثر الجدار على الصحة" لمكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التابع للأمم المتحدة (أوتشا) وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.
- تنظيم إفتار جماعي في قرية النبي صموئيل بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الإماراتي، والتنسيق مع شركة كهرباء محافظة القدس وعمل تفاهم لخصم (25%) على الخدمة وبعض الديون المتعثرة لمتضرري الجدار والاستيطان.
- المتابعة مع المحامي غياث ناصر وتقديم الدعم الفني اللازم من خلال دراسة المخططات مع مجموعة مهندسين ومخططين من القدس ضمن مشروع هيكل (الولجة).
- عمل استدرج عروض والبدء بأعمال مساحة ومخططات خاصة بإخطارات هدم لخربة أم الخير في الخليل، و(10) آبار في منطقة مخطره بالهدم في منطقة سوسيا من أراضي بلدة يطا.
- المشاركة في موسم قطف الزيتون بالعمل مع المتطوعيين وخاصة في قريي بورين، الجانية، وبوابة الرادار، وتأمين متطلبات القطف.
- متابعة إقامة بناء على أرض المواطن محمود صباح وأسرته من قرية تفوح المجاورة لمستوطنة (تفوح).
- إنجاز مشروع هيكلية الوزارة لتقديمه للجنة الإدارية الوزارية، وتم إعداد الموازنة العامة للعام 2011.
- عقد (3) اجتماعات للجنة توحيد المعطيات والمصطلحات، وإنتاج أول مجموعة من المصطلحات. المشاركة في أعمال اللجنة الوطنية لسجل حصر الأضرار .

ثالثاً: في مجال التعليم العام والتعليم العالي والتدريب المهني

يشكل قطاع التعليم ركيزة أساسية في برنامج الحكومة من أجل بناء جيل قادر على حمل الرسالة وإحداث النهضة الفلسطينية، ولذا فقد حرصت الحكومة على توفير "التعليم للجميع" في ظل بيئة تربوية تعليمية تتميز بوجودها العالية، إلى جانب رفع مستوى وكفاءة التعليم العالي الفلسطيني ورفع مستواه. وفي هذا الشأن قامت الحكومة بالمصادقة على تخصيص منفعة قطعة أرض في قرية كفر راعي بمحافظة جنين لبناء مدرسة عليها، وأيضاً تخصيص منفعة جزء من قطعة أرض في قرية عرابة بمحافظة جنين لإنشاء روضة أطفال.

وفي ذات السياق قامت الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم العالي بـ:

- إنشاء وتأثيث وتجهيز (11) مدرسة جديدة في الضفة على حساب المشاريع المنفذة من خلال الإدارة العامة للأبنية بتكلفة (9,550,454) دولار، وتوسعة (6) مدارس قائمة بتكلفة (664,051) دولار، وصيانة مدارس قائمة وإضافة وحدات صحية في (15) مدرسة بتكلفة (629,070) دولار، كما تمت متابعة تنفيذ إنشاء وتوسعة وصيانة في (71) مدرسة ما بين جديدة وقائمة بقيمة (56,685,249) دولار، بالإضافة إلى متابعة إنشاء جامعتي القدس المفتوحة في نابلس وقلقيلية بتكلفة (4,933,946) دولار، كما تم توقيع اتفاقية المشروع البلجيكي المرحلة الثالثة بقيمة (7 ملايين) يورو.
- تزويد مديريةية التعليم والمدارس في القدس بالأثاث، وتزويد جميع الطلبة بالكتب المدرسية مجاناً، وصيانة (20) مدرسة، وبناء (4) وحدات صحية، وتعبيد (3) ملاعب، وعمل مظلات وصيانة كهرباء.
- طباعة وتوريد (1150) نسخة من الكتب الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار في المحافظات الشمالية، بالإضافة إلى طباعة وتوريد (50%) من حاجات الوزارة والمديريات من المطبوعات التربوية، وطباعة حاجة المديريات من كتب المكفوفين.
- إتمام المعاملات لدفع رواتب العاملين والمتقاعدين والبدلاء بمبلغ (340,085,020) شيكل، ومتابعة المعاملات المالية مع وزارة المالية، وتعزيز الأداء الرقابي الخاص بالشؤون المالية، بالإضافة إلى استنباط الموازنة لعام 2011 من الخطة الخمسية.
- إعداد تعليمات امتحان المستوى لعام 2011، وإجراء امتحان المستوى في (3) مراكز: الخليل، نابلس، رام الله، وإعلان النتائج، وكذلك تسجيل الطلبة النظاميين وطلبة الدراسة الخاصة، والبدء بإدخال علامات ونتائج السنوات (94-99) إلى الحاسوب، وتطوير نظام إصدار الشهادات والكشوف من (68-99).
- بلغ عدد المستفيدين من صندوق التكافل الاجتماعي الذين تم صرف مستحقاتهم خلال هذه الفترة (188) مستفيداً، بمبلغ (2,228,845) شيكل، وبلغت إيرادات الصندوق (2,547,259) شيكل.
- تزويد المدارس بأثاث مدرسي وإداري بمبلغ (588,000) دولار، وتزويد المدارس والمديريات بأثاث مدرسي وإداري بمبلغ (1,215,300) دولار على حساب الموازنة العامة.
- تزويد المدارس والمديريات بالأجهزة والمعدات بمبلغ (62,381) دولار، وتزويد الوزارة والمديريات بالقرطاسية والضيافة ومواد التنظيف بمبلغ (426,150) دولار، وتنفيذ عمليات الصيانة في مقرات الوزارة والمديريات بمبلغ (26,997) دولار.
- عقد العديد من الورش التدريبية لأولياء الأمور ومربيات الأطفال في مديريات: جنين، قلقيلية، نابلس، رام الله، وسلفيت في التوعية المجتمعية والتعامل مع الأطفال وقضايا الطفولة المبكرة، كما تم توقيع اتفاقية مع هيئة الإغاثة الإسلامية/أمريكا من أجل تقديم الدعم لـ (40) روضة أطفال في القرى المحرومة والمهمشة.
- دمج كتابي الصحة المدرسية والبيئة والاقتصاد المنزلي للصفين (9,10) الأساسيين، وتعديل الكتب المحسنة المتبقية في العلوم والرياضيات وأدلة المعلم.
- فتح (4) غرف مصادر جديدة، و(22) غرفة للصفوف المدمجة، وتوزيع (20) جهاز ديزي للطلبة المكفوفين، وتدريب (250) معلماً على استخدام الألعاب والوسائل التعليمية للطلبة ذوي الإعاقة، وطباعة (2000) نسخة ملونة من كتاب مائة لعبة مختارة، والقيام بعدة أنشطة وتنظيم ورش عمل وتدريب لمشرفي التربية الخاصة، وعقد عدة ورشات عمل في (16) مديريةية في مواضيع متنوعة.
- تزويد (5) مدارس بأجهزة عرض رقمية وأجهزة عرض (OHP)، وأجهزة تلفاز (LCD)، وتزويد (15) مدرسة بماكانات سحب إلكترونية.
- إنتاج فيلم عن المشروع الفنلندي، و(3) مجموعات من الكتب المنهجية المكبرة للطلاب ضعيفي البصر، كما تم إنشاء (9) مختبرات حاسوب، وتطوير (8) مختبرات حاسوب قائمة.
- تدريب (4950) معلماً في مجالات مختلفة، و(135) مشرفاً تربوياً على استخدام أدوات قياس تفعيل المختبرات والمكتبات في التعليم. كما تم تطوير النسخة الأولية من الدليل المرجعي في المصطلحات القانونية والحقوقية التي يتضمنها المنهاج الفلسطيني، وتطوير الدليل المرجعي في الإشراف والتأهيل التربوي للعام 2010-2011، وتم توزيع الإصدار الثاني من مجلة القانون الدولي الإنساني على المدارس.

- تدريب (21) مرشداً من مرشدي التعليم الجامع في المعهد الوطني، وعقد ورشتين للبدء في إعداد دراسة عن واقع توظيف التكنولوجيا في التعليم، ومتابعة تدريب (110) مدراء جدد، و(47) مكتبياً على مهارات استخدام الحاسوب في المكتبة المدرسية، ووضع خطة إجرائية خاصة بتأهيل معلمي المرحلة الأساسية الأولى للأعوام الثلاثة القادمة بالتعاون مع الجامعات، ووضع الخطة الإجرائية الخاصة بتأهيل (3500) معلم من معلمي الصفوف (1-4)، والانتهاء من إعداد إستراتيجية تطوير الإداريين وفقاً للوصف الوظيفي، كما تم توفير مختبر حاسوب جديد مزود بـ (25) جهاز حاسوب وأجهزة عرض وبرامج حديثة، بالإضافة إلى إنتاج مسودة دليل 2011، وتطوير اتفاقية للتعاون مع معهد (Edocude td).
- تنفيذ العديد من الأنشطة الطلابية الرياضية والثقافية والكشفية وإقامة مخيمات صيفية وإجراء المسابقات والنوادي، والمشاركة في العديد من المهرجانات الرياضية الكشفية والثقافية، كما تم تنظيم حملات العمل التطوعي (قطف ثمار الزيتون)، وإحياء الفعاليات الوطنية والدينية والرسمية، والمشاركة في بطولة كرة الطائرة بالتعاون مع الاتحاد الفلسطيني، وإجراء مسابقات الخط العربي والمناظرة والرسم، وإنشاء (16) نادياً كشافياً إرشادياً على مدار العام، بالإضافة إلى إقامة مسابقات الشطرنج وكرة الطاولة وسباق الضاحية.
- تثقيف (28,800) طالب، و(96) منسق لجنة حول مواضيع تتعلق بالصحة المدرسية، وعقد ورشة عمل لمنسقي الصحة المدرسية في المديرية، وتزويد المدارس بـ (2,550,000) عبوة حليب، و(25,550,000) وجبة غذائية مدعمة لـ (750,000) طالب في (16) مديرية، والمشاركة في تنفيذ دراسة المسح الصحي العالمي للطلبة.
- طباعة وتوزيع نسخة شبه نهائية من المعايير المهنية للمعلمين والمعلمين الجدد باللغتين العربية والانجليزية، وإعداد تصور واضح لمهام المعلم الأول والمعلم الخبير، وإعداد دراسة أولية من خلال مركز القياس والتقويم حول مدى قابلية المعايير للتطبيق من خلال تجريب المعايير في (25) مدرسة، وتشكيل لجنة مؤهلات جديدة من عمداء كليات التربية في الجامعات الفلسطينية، وإعداد مذكرة تفاهم مع التلفزيون الفلسطيني لإنتاج ومضات قصيرة (30-70) ثانية حول رفع مكانة المعلم بالتعاون مع اليونيسكو.
- توقيع العديد من الاتفاقيات مع جهات عدة بهدف خدمة قطاعات التعليم العام والتعليم المهني والتقني والتعليم الجامعي، ومنها: اتفاقيتان مع الإغاثة الإسلامية لتطوير مرافق صحية، وتطوير البنية التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة بقيمة (130,000) دولار، كما تم توقيع اتفاقية مع العديد من الدول الداعمة (إيرلندا، النرويج، ألمانيا، فنلندا) بقيمة (92 مليون) دولار لدعم التعليم خلال الأعوام الثلاثة القادمة، بالإضافة لتوقيع اتفاقية مع الحكومة البلجيكية بقيمة (7 ملايين) يورو، واتفاقية توأمة لـ (10) مدارس في مديرية أريحا مع نظيراتها في السويد، وإطلاق استراتيجية جديدة للتعليم والتدريب المهني والتقني مع مؤسسة (GTZ)، وتوقيع اتفاقية لتعزيز دور الشباب والمرأة في دعم الاقتصاد الاجتماعي في الضفة من ناحية الأمن الغذائي بقيمة (170,000) دولار مع مؤسسة (Food & Agriculture Org).
- حصر أضرار جدار الضم والتوسع العنصري وأثره على التربية والتعليم، ومتابعة حصر الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني، وتغطية أخبار الوزارة ونشاطاتها في وسائل الإعلام، ومتابعة ملف التوأمة مع كل من: ألمانيا، النرويج، فرنسا، السويد، أسبانيا، بريطانيا، وإيطاليا.
- متابعة المشاريع الممولة من اليونيسيف ومشاريع (USAID)، بالإضافة للشراء الرأسمالي لمشروع المنح الصغيرة، وتوريد مشغل ميكانيك السيارات لمدرسة الخليل الثانوية الصناعية، كما تم وضع حجر الأساس للمشروع الكوري لبناء مدرسة وصالة رياضية في الخليل، وشراء مبنى في بيت حنينا بتمويل من حكومة النرويج، وتوقيع اتفاقية مع اللجنة الوطنية بمبلغ (7000) دولار، واتفاقية صيانة وتطوير نظام أتمتة الشؤون الإدارية.
- تلقت وحدة الشكاوى (148) شكوى، تم إنجاز (146) منها، وبقي (2) من الشكاوى عالقة.
- توقيع (8) اتفاقيات تطويرية مع مجموعة من الجامعات والكليات لتنفيذ المشاريع المقبولة والمقدمة للوزارة من خلال صندوق تطوير الجودة المدعوم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، حيث بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع الثمانية حوالي (3.5) مليون دولار.
- توقيع عقد مع شركة ألمانية لتقييم المشاريع المقدمة وعددها (45) مشروعاً إلى صندوق تطوير الجودة خلال فترة السنوات الأربع الماضية.
- الإنتهاء من تحضير الخطة التطويرية بمشاريعها وأنشطتها المختلفة للعام 2011، والتي احتوت على (165) نشاطاً تطويرياً بتكلفة (94 مليون) دولار، ومتابعة ترخيص المكاتب الجامعية وشكاوى المواطنين بخصوص بعض المكاتب.
- متابعة صرف المبالغ المخصصة كمساعدات طلابية وقروض للطلبة، وكذلك الدعم الحكومي للجامعات الفلسطينية العامة، ووضع آلية لتوزيع (2 مليون) دولار على الجامعات والكليات الحكومية كتخفيف للعاملين

فيها، وتمت متابعة صرف منحة مجلس الوزراء (ألف منحة)، ومنحة العلوم التربوية (30 منحة)، والجامعات الفلسطينية (150 منحة)، و(40) منحة في الخارج.

- توزيع جميع النداءات التي وردت على صفحة برنامج (FP7) الأوروبي لتقديم مشاريع بحث علمي، وتحضير مسودة نظام لمجلس البحث العلمي، ومتابعة إنشاء الشبكة الداخلية التي ستوصل بين الجامعات لربطها مع الشبكة الأوروبية، بالإضافة إلى متابعة اشتراك فلسطين في مشروع السنكرترون الدولي.
- صيانة العديد من مباني المدارس الصناعية وتزويدها بالمعدات اللازمة، وافتتاح مدرسة جنين الثانوية الصناعية، والاستمرار في متابعة تنفيذ المشروع المتعلق بتطوير المناهج في التعليم المهني غير الرسمي والرسمي، وفتح تخصصات مهنية جديدة في بعض المدارس، وتم تنفيذ برنامج التلمذة المهنية في تخصص الخراطة والتنجيد والديكور، وتطوير خطة التحكم الصناعي في الكليات.
- تجهيز المعاملات المالية الخاصة باللجان الفنية والإدارية الخاصة بالامتحان التطبيقي الشامل لعام 2010، وإعداد تعليمات الامتحان التطبيقي الشامل للمدارس المهنية.
- تخصيص (4,163,890) دينار لقروض الفصل الأول للعام 2011/2010 بدعم من الصناديق العربية بالكويت، وبلغت التحصيلات البنكية (128,486) دينار، بالإضافة إلى تحصيلات متوقعة بمقدار (666,222) دينار، بالإضافة إلى تجهيز غرفة أرشيف بتكلفة (25,000) دولار بدعم من البنك الدولي تتسع لحوالي (270,000) ملف طالب مقترض، وتدقيق (120,000) كمبيالة.

رابعاً: في الجانب الديني

بعد أن تحولت المساجد إلى منابر سياسية وحزبية، قامت الحكومة الفلسطينية بالعمل على توحيد الخطاب الديني في المساجد، ونظراً لأهمية الجانب الديني ودوره في بناء جيل قادر على حمل أمانة الدين الإسلامي ونشر الدعوة بالحكمة بعيداً عن التطرف والمغالاة، قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بـ:

- تشكيل (8) لجان لمتابعة بناء وإعمار المساجد، حيث تم بناء (6) مساجد ولا زال (90) مسجد قيد الإنشاء.
- عقد اجتماعات شهرية للجنة والمتابعين لمناقشة سياسة وزارة الأوقاف في المساجد.
- صيانة العديد من المقامات والمساجد الدينية وإجراء الترميمات اللازمة، والتواصل مع ديوان قاضي قضاة فلسطين لإصدار الحجج الوقفية للأراضي المقترحة بناء مساجد عليها، والتسريع بإصدار الوقفيات للمساجد المهتدة بالهدم.
- عمل ملفات خاصة بالمساجد المعتدى عليها من قبل الاحتلال والمسجد الإبراهيمي بشكل خاص، والترتيب لزيارات ميدانية لمتابعة واقع المساجد، وإجراء ورشة عمل للجنة.
- إعداد تقرير مفصل على شكل دراسة تبين واقع لجان الزكاة في المحافظات الشمالية، وتشكيل لجنة عليا لرسم السياسات ووضع دليل إجرائي يوضح العلاقة بين لجان الزكاة وصندوق الزكاة بالوزارة.
- قامت لجان الزكاة في المحافظات الشمالية بصرف مبالغ قيمتها (5529273) دينار أردني من كفالات أيتام ومساعدات ورواتب وأجور وأمور أخرى.
- إصدار دليل مدينة القدس "منارات مقدسية" وإعداد دراستين بعنوان: القدس الأيوبية، انتخابات المجلس الإسلامي الأعلى 1920م، وإنجاز الجزء السادس من فهرس مخطوطات فلسطين المصورة "القران الكريم وعلومه"، وتم انتداب (3) موظفين من مؤسسة إحياء التراث للالتحاق بدورة للغة العثمانية في الأرشيف العثماني باسطنبول، وترميم (10.000) وثيقة عربية وعثمانية، واستقبال (7) مخطوطات من جامعة النجاح، وتنظيم ندوة حول الاعتداءات الاسرائيلية على مدينة القدس بالتعاون مع مدينة بنزا في الجامعة الأردنية، وإعادة طباعة وتنقيح دليل الحرم الإبراهيمي لإصداره.
- إنجاز مناهج الصف الحادي عشر الشرعي بجميع مباحث المواد الشرعية التخصيصة لطلبة هذه المرحلة.
- المشاركة في العديد من المؤتمرات وورشات العمل وحضور المعارض، مثل معرض التراث الفلسطيني، ورشة عمل بعنوان "النساء ومسودة الدستور في فلسطين"، و"مسح احتياج النوع الاجتماعي"، ومؤتمر المرأة الثاني، مؤتمر القدس في الضمير العربي والإسلامي، وقامت مديرية العمل النسائي بعقد العديد من الدورات المتنوعة بمشاركة (620) مشاركة، وإعداد ندوات تثقيفية استهدفت (269) مشاركة.
- توحيد صلاة عيد الفطر في جميع المحافظات، والقيام بنشاطات إعلامية مختلفة، وعقد لجنة مقابلة الوعاظ والخطباء بإكراميات لسد حاجة الوزارة.
- تنظيم (50) عقد واتفاقية مع المتقدمين لاستئجار العقارات، ومتابعة ملف المخالفين من مستأجري الأملاك الوقفية، حيث تم تسوية حوالي (120) مخالفة في مختلف المحافظات، وإصدار (80) قرار تأجير.

- تسيير قوافل الحجاج في المحافظات الشمالية والجنوبية لـ (10,000) حاج، والحصول على (2000) منحة للحجاج مكرمة من خادم الحرمين الشريفين، والاتفاق مع تلفزيون فلسطين لبث رسائل الحج، وإعداد تقارير يومية للحجاج خلال موسم الحج.
- الإعداد لمسابقة القدس الرمضانية بعنوان "من أعلام الفكر والأدب والثقافة في فلسطين في القرن الماضي، وعمل بحث كامل عن بلدة بيرزيت من خلال الوثائق العثمانية، وإعداد دراسته عن قرية راس أبو عمار المدمرة عام النكبة، والمشاركة في مؤتمر يوم القدس في جامعة النجاح الوطنية.
- إصدار (8) أعداد من المجلة الإلكترونية "على بصيرة"، وتقديم برنامج ديني أسبوعي على شاشة تلفزيون فلسطين بعنوان "على بصيره".
- القيام برصد إعلامي للانتهاكات على المقدسات والأراضي الوقفية والمساجد، والتغطية الإعلامية الشاملة لصندوق الزكاة الفلسطينية ولجان الزكاة في المحافظات، والتغطية الإعلامية لمشاركة وزير الأوقاف في مؤتمر حور الأديان في إسبانيا، والمشاركة في الاجتماعات الدورية للاعلام الحكومي لدوائر العلاقات العامة لوزارت السلطة مع المركز الاعلامي الحكومي، والمشاركة في برنامج تنمية المهارات الإدارية والقيادية، وفي مؤتمر فلسطين للعلاقات العامة والاتصال في نابلس، والتغطية الإعلامية لنشاطات الإدارة العامة للعمل النسائي من ورشات وندوات ودورات.
- افتتاح ما يزيد على (150) مركزاً جديداً من مراكز التحفيظ والتجويد، وتعيين (150) مدرساً ومدرسة للتحفيظ والتجويد على بند الإكرامية، وحصول فلسطين على المركز الأول في مسابقة المملكة الأردنية الهاشمية الدولية لحفظ القرآن الكريم وتفسيره الخاصة بالذكور، ومراكز متقدمة في العديد من المسابقات.
- تخريج (50) حافظاً وحافظة للقرآن الكريم كاملاً بعد خضوعهم للجان مركزية، إضافة إلى تخريج المئات من حفظة أجزاء من القرآن الكريم.

وقامت دار الإفتاء خلال هذه الفترة بـ:

- المشاركة في مؤتمر عقد في العاصمة البوسنية سراييفو، وفي مأدبة إفطار أقامها الديوان الملكي الأردني.
- المشاركة في (3) مؤتمرات داخلية في العديد من محافظات الوطن، وحضور (5) ندوات ناقشت موضوعات تهم دار الإفتاء.
- استقبال العديد من الوفود، والقيام بزيارات تضامنية مع أبناء الوطن، فقد بلغ عدد اللقاءات الداخلية خلال هذه الفترة (15) لقاءً.
- المشاركة في (11) احتفالاً وافتتاحاً لمراكز مهمة في محافظات الوطن، وتقديم (18) درساً دينياً ومحاضرة.
- عقد سماحة المفتي العام وفضيلة الوكيل المساعد والمفتون في المحافظات (15) اجتماعاً.
- بلغ عدد المقابلات والأخبار المنشورة (155) خبراً ومقابلة، ونشر (12) حلقة من حديث الجمعة الديني في جريدة القدس، وبرنامجاً متلفزاً، و(5) برامج إذاعية.
- صدور العديد من التصريحات الصحفية التي تناولت الكثير من القضايا التي تهم المواطنين.
- بلغ عدد فتاوى الطلاق (922)، الفتاوى العامة (400)، والمئات من الفتاوى الشفوية والإلكترونية، وحل (90) نزاعاً عائلياً وعشائرياً.
- عقد جلسة واحدة لمجلس الإفتاء صدر عنها (3) قرارات وبيانات يدين فيه المخططات الاستيطانية في حائط البراق.
- إصدار العديدين (92,93) من مجلة الإسراء، وكتيب "كيف تحج عملياً"، و(3) نشرات دينية. وإصدار (6) تزكيات.

خامساً: في مجال الصحة

أولت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة القطاع الصحي أهمية كبيرة، وذلك في إطار سعيها لتأمين الخدمات الصحية المختلفة لكافة المواطنين، وبخاصة الفقراء والمهمشين، وتحقيقاً لهذا الهدف قامت الحكومة الفلسطينية خلال هذه الفترة ممثلة بوزارة الصحة بالعمل على:

- افتتاح عدد من العيادات الصحية في المحافظات، منها: الرامة في الخليل، مركز صحي بتير، مركز صحي الخضر في بيت لحم، والقيام بأعمال الصيانة والتأهيل لبعض العيادات الأخرى.
- في مجمع فلسطين الطبية، تم إجراء عمليات القلب المفتوح في مركز القلب والجراحات التخصصية، ومواصلة إجراء عمليات زراعة الكلى لأول مرة في المستشفيات الحكومية، وعمليات جراحة الدماغ والأعصاب، وتشغيل قسم غسل الكلى الجديد، وبناء وتجهيز مركز الأمراض المزمنة غير السارية.

- متابعة برامج التثقيف الصحي على المستوى الوطني، والقيام بحملات التوعية في مواضيع صحية مختلفة، وإعداد دليل الخدمات الإرشادية للصحة المدرسية ودليل التثقيف الصحي المدرسي.
- استلام مبنى مديرية الصحة الجديد في الخليل (استلام أولي) والبدء ببناء مديرية صحة جديدة في جنين وعبادة مستوى ثالث ومديرية صحة في أريحا وطرح عطاء مشروع بناء مديرية صحة دورا وطرح عطاء لعمل مختبر لزراعة البكتيريا في مديرية صحة قلقيلية.
- جاري العمل في مشروع إنشاء وتشطيب مستشفى طوباس الحكومي، وتسليم سيارة عيادة متنقلة للمحافظة.
- الانتهاء من توسعة قسم وحدة غسيل الكلى الجديدة في المستشفى الوطني، وبدء أعمال التشطيب لتوسعة مستشفى جنين الحكومي.
- تزويد مستشفى الشهيد ياسر عرفات في سلفيت بالأجهزة والمعدات الطبية المختلفة، وذلك بعد افتتاح وتشغيل وحدة الكلى والعيادات الخارجية.
- افتتاح الجزء الثاني من قسم الأشعة في مستشفى الخليل، وانتهاء العمل بقسم النسائية الجديد، والموافقة المبدئية على استملاك الأرض المجاورة للمستشفى لعمل التوسعة الأفقية، وبناء محطة توريد الأكسجين وتزويد المستشفى بالأجهزة والمعدات الطبية الحديثة.
- افتتاح قسم العمليات بعد الترميم في مستشفى رفديا، وافتتاح قسم المختبر وبنك الدم بعد الترميم، وترميم قسم الحروق وتجهيز (4) غرف منام للأطباء، وتم تزويد المستشفى بالأجهزة والمعدات الطبية الحديثة.
- بناء طابق جديد في مستشفى الشهيد الدكتور ثابت ثابت في طولكرم حيث يجري تجهيزه بأحدث الأجهزة.
- استمرار عملية الصيانة والترميم في مستشفى أريحا بشكل كلي، وترميم وصيانة مستشفى بيت جالا بشكل كامل بكلفة (2 مليون) دولار، وإعادة تأهيل (7) غرف كوحد غسيل كلى في مستشفى يطا، وافتتاح وحدة التلاسيما في مستشفى قلقيلية.
- القيام بأعمال صيانة في بعض الأقسام في مستشفى بيت لحم، والمباشرة في مشروع البيت البلاستيكي على أرض مستشفى بيت لحم، والمباشرة في مشروع الملعب المتعدد الأغراض بدعم من منظمة الصحة العالمية.
- إعداد الحسابات الصحية الوطنية 2008-2000 بالتعاون مع جهاز الإحصاء الفلسطيني ونشر نتائج الدراسة.
- إعداد دراسة التكاليف حسب العمليات والإجراءات في مستشفى رفديا للمساهمة في تغذية البرنامج المحوسب للوزارة.
- تزويد عيادات الأسنان بكراسي أسنان جديدة، وتجديد معظم الأجهزة السنية المستهلكة، وتزويد هذه العيادات بالمواد والأجهزة الجديدة.
- الانتهاء من دورة الامتياز الحادية عشرة لـ (150) من أطباء الأسنان، واعتماد شهاداتهم، والتسجيل لدورة الامتياز الثانية عشرة لـ (180) من أطباء الأسنان المسجلين، وبدء البرنامج النظري للامتياز.
- الإشراف على تطبيق برنامج الاختصاص، وافتتاح برنامج الدبلوم المهني المتخصص في ترميض الأطفال حديثي الولادة في كلية ابن سينا للعلوم الصحية.
- تحليل بيانات المسح الصحي العالمي لطلبة المدارس، ويهدف إلى دراسة السلوك الصحي لطلبة المدارس ضمن الفئة العمرية 13-15 سنة.
- متابعة عمل مراكز الأشعة في القطاعين الحكومي والخاص من خلال الزيارات الميدانية، للتأكد من عدم وجود تسرب للأشعة والتزام هذه المراكز بالأنظمة والقوانين.
- متابعة العمل مع دائرة الرقابة في وزارة المالية وشركة (Ernest & young) للتدقيق.
- متابعة الشكاوى، وتحويل بعضها إلى جهات الاختصاص، حيث بلغ عددها (22) شكوى، أنجز منها (14)، والباقي قيد المتابعة.

سادساً: في مجال تمكين المرأة

نظراً للمكانة التي تحتلها المرأة الفلسطينية، فقد واصلت الحكومة العمل على تطوير القوانين والتشريعات لتأخذ بعين الاعتبار قضايا واحتياجات النساء، وتطوير إمكانيات المرأة الفلسطينية حتى تكون قادرة على شغل مناصب عليا في الحكومة والقضاء والمجالس المحلية ومختلف الميادين، قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة شؤون المرأة بـ:

- توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة ومؤسسة الرئاسة لاحتضان مراكز تواصل، وذلك خلال حفل رسمي، وبحضور القنصل الإيطالي وبدعم من التعاون الإيطالي.
- إعداد أوراق العمل والتقارير والدراسات التي تخدم الوزارة في عملها تنفيذياً لمحاور عملها الأربعة، كتقرير مشاركة المرأة في المواقع السياسية وصنع القرار، وورقة العمل حول "المرأة في سوق العمل".

- متابعة المشاريع المقدمة لوزارة التخطيط والمالية، من حيث نماذج المصروفات والأنشطة.
- المشاركة في عدة اجتماعات ولقاءات مع مسؤولين دوليين، تصب في أساسها بمحاور عمل الوزارة الأربعة.
- المشاركة في المؤتمرات وورشات العمل المحلية والدولية، منها: مؤتمر "قمة المرأة العربية"، والعديد من المؤتمرات والورشات.
- متابعة وتقييم عمل وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات العامة، وذلك عبر اجتماعيين عقدا لهذا الغرض.
- مشاركة (20) موظفاً من وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات العامة في الدورة التدريبية بكوريا الجنوبية.
- عقد ورشة عمل لمدة يومين بالشراكة مع وزارة الثقافة لتحليل ومراجعة الخطة الإستراتيجية الخاصة بهم لإدماج قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي فيها، وكذلك التنسيق مع وزارات أخرى.
- عقد اجتماعات مع كل من وزارات الزراعة والثقافة والداخلية، بهدف إدماج قضايا النوع الاجتماعي عبر خططهم وسياساتهم وآليات عملهم.
- متابعة الشكاوى الخاصة للمواطنين والمؤسسات التي ترفع للوزارة وتحويلها للجهات المختصة.
- تغطية إعلامية شاملة للصحف والتلفزيونات والإذاعات والمواقع الإلكترونية لجميع نشاطات الوزارة.
- تنفيذ ورشتين عمل لكل من الشرطة والاعلام، حول أهمية مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتنفيذ ورشة أخرى حول مفاهيم النوع الاجتماعي لموظفي الدفاع المدني.
- متابعة جميع القضايا اللوجستية التي تتعلق بطبيعة عمل الوزارة من أمور مالية وإدارية.

سابعاً: في مجال الشباب والرياضة

تأكيداً على الدور الهام الذي يلعبه الشباب في بناء الدولة ومؤسساتها، حرصت الحكومة على تلبية احتياجات هؤلاء الشباب من خلال المشاركات الشبابية والرياضية على المستويين العربي والإقليمي، وذلك لخلق قيادات مؤهلة ومدربة قادرة على القيام بدورها في بناء وتطوير المؤسسات وصولاً إلى بناء الدولة ومؤسساتها.

وفي هذا المجال حققت الحكومة ممثلة بوزارة الشباب والرياضة إنجازات هامة:

- إجراء الانتخابات لـ (18) نادياً رياضياً واعتماد هيئاتها الإدارية الجديدة ولجان مالية جديدة لها.
- الاجتماع مع (6) اتحادات رياضية ومناقشة وضعها والوقوف على منجزاتها، وتسهيل مهمة سفر اتحاديين رياضيين من أجل المشاركة الخارجية.
- إيفاد مدربين إلى جامعة "لايبزغ" في ألمانيا للمشاركة في دورة اللياقة البدنية.
- تنظيم ماراثون أريحا (10 آلاف) عام بمشاركة (3000) متسابقاً.
- المشاركة في دورة متقدمة لمعدّي برامج الرياضة للجميع في البحرين، وفي الندوة العربية السادسة لرياضة المرأة في تونس.
- المشاركة في إعداد ورقة عمل للمؤتمر العالمي السابع للرياضة والتعليم والثقافة في "ديربان" بجنوب إفريقيا.
- المشاركة في ورشة عمل عقدت في وزارة الصحة بعنوان: "اللجنة الوطنية العليا للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية"، إضافة إلى تأسيس (18) مركزاً للعلاج الوطني للمدمنين في بيتونيا.
- زيارة المؤسسات والمراكز التابعة للوزارة في مختلف المحافظات بهدف تنفيذ مسح كامل لبرامج ومشاريع وتوجهات المؤسسات.
- تعميم ممارسة الألعاب الذهنية والشعبية، والمحافظة على التراث الشعبي من خلال المحافظة على الألعاب الشعبية وتطويرها.
- المشاركة في اجتماع خاص بذوي الإعاقة بمبادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية.
- المشاركة في اجتماعات اللجنة العربية الفرعية الكشفية للعلاقات العامة والاتصال في مصر، وتنظيم المخيم الكشفي الإلكتروني الأول على الانترنت بالتزامن مع المخيم الكشفي العالمي "الجوتي 14" على الانترنت بمشاركة 40 كشافاً وقائداً.
- إقامة حفل لمناسبة يوم المرشدة العربية بمشاركة (30) مرشدة، والمشاركة في جلسة بعنوان: "أكتب رسالة لأسير فلسطيني".
- المشاركة في مسيرة "إضاءة شمعة للرئيس" في الذكرى السادسة لرحيل القائد الرمز أبو عمار بالتعاون مع مؤسسة الأشبال والزهرات.

- المشاركة في دورة إعداد القيادات الشابة بالأردن، واستهدفت البرلمانين الشباب في الدول العربية، والمشاركة في بينالي الفنون للشباب بقطر، واستهدف الشباب الموهوبين في مجال الجرافيك.
- إنجاز الدورات التدريبية في (6) محافظات هي: بيت لحم، الخليل، طولكرم، رام الله، القدس، جنين.
- تنظيم ورشة عمل استكمالاً لبرنامج الإرشاد العائلي للعائلات المشاركة في البرنامج بمشاركة (65) مشاركاً.
- إصدار شهادات ترخيص للمؤسسات الشبابية العاملة وفق القانون والملتزمة بإجراء الانتخابات، وتسجيل (7) مؤسسات شبابية جديدة في كل من: القدس، طولكرم، رام الله، نابلس، الخليل وبيت لحم، والقيام بمسح ميداني لـ (40) مؤسسة شبابية في مختلف المحافظات.
- إنجاح مؤتمر الشباب الفلسطيني بمشاركة (1300) شاب وشابة.
- إطلاق الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب، وإعداد مشاريع الوزارة للموازنة السنوية من خلال إدخالها على برنامج وزارة المالية.
- إنجاز الدورة التدريبية الأولى في فلسطين في بناء قدرة كادر الوزارة حول تحليل واقع الشباب وكتابة التقرير الوطني.
- المشاركة في المراجعة السنوية بالتعاون مع اليونيسيف لبرامج الأطفال والطلّاع التي نظمتها الوزارة.
- طرح وفتح عطاء الصالة الرياضية المغلقة في سلفيت بقيمة (1,500,000) دولار من موازنة الوزارة، وطرح عطاء مسبح الأكاديمية الأمنية في أريحا بقيمة (1,500,000) دولار منها (1,000,000) من موازنة الوزارة.
- الإيعاز بتنفيذ مشروع الملاعب التدريبية المعشبة صناعياً ومتعددة الأغراض، وعددها (15) ملعباً موزعة على كافة محافظات الضفة بقيمة (675,000) دولار من موازنة الوزارة.
- التحضير لطرح عطاءات لعدد من المشاريع من موازنة الوزارة: صالة جيوس بقيمة (100,000) دولار، البارلمبية بقيمة (193.000) دولار، ملعب حزما بقيمة (300.000) دولار، سرية رام الله بقيمة (455.000) دولار منها (250.000) دولار من موازنة الوزارة، نادي بيت أمر بقيمة (30.000) دولار، مسبح بيت جالا بقيمة (100.000) دولار، والمتابعة مع وزارة الحكم المحلي بشأن مواعيد طرح العطاءات.
- مشاريع قيد التصميم: الصالة الرياضية المغلقة في عزون، وتطوير مرافق مركز الشهيد صلاح خلف في طوباس، مجمع برطعة الشبابي الرياضي، الصالة الرياضية المغلقة بجامعة القدس، ملعب البيرة الجديدة، مقر نادي شباب الخليل، إستاذ أريحا، إستاذ عقبة جبر، مسبح ومركز اللياقة البدنية في الأمعري، الحديقة العلمية في عنتبا، فندق القمر الشبابي في أريحا، نادي بيت الطفل في الخليل، إضافة إلى زيارة عدد من المشاريع قيد التنفيذ في كافة محافظات الضفة ومتابعتها، والانتهاج من خطة مشاريع المرحلة الثانية بقيمة (13.490.406) دولار وإرسالها إلى وزارة المالية، وتحضير قائمة بكافة المشاريع المقدمة للوزارة وغير المدرجة في المرحلتين الأولى والثانية لتكون ضمن خطة العام 2011.
- عقد اجتماعات مع مؤسسة (CHF) لتطوير مقرات (30) نادياً موزعة على محافظات الضفة، ومناقشة التعاون في مشاريع أخرى، إلى جانب زيارة عدد من الأندية لتحديد احتياجاتها بالتعاون مع (CHF).
- احتضن مركز الشهيد صلاح خلف في الفارعة العديد من الأنشطة الرياضية والشبابية والتدريبية، بالإضافة إلى إقامة احتفالات ومهرجانات، وبلغ عدد المشاركين في مختلف الفعاليات (2376) مشارك ومشاركة.

ثامناً: في مجال الثقافة والتراث

- شكل التراث الفلسطيني رصيماً هاماً في صراعنا مع المحتل الإسرائيلي في الوقت الذي يسعى فيه الاحتلال لطمس الهوية والتراث الفلسطيني، ولحماية التراث الفلسطيني، وتعزيز الثقافة الفلسطينية بأبعادها الإيجابية والتسامحية، وكسب التأييد لفلسطين والتعريف بالإبداع الفلسطيني، قامت الحكومة ممثلة بوزارة الثقافة بـ:
- طباعة (3) كتب من أدب السجون، وخمس نجوم تحت الصفر لحاتم الشنار، وخريف الانتظار لحسن فطافطة، ومرايا لبرهان السعدي، إلى جانب دعم إنتاج وطباعة كتاب عن المخرجات الفلسطينية بإشراف مؤسسة شاشات.
- عقد "مؤتمر تشجيع القراءة" بالتعاون مع الجامعة العربية الأمريكية، وافتتاح معرض كتاب على هامش المؤتمر، والمشاركة في المؤتمر الثقافي في شفا عمرو.
- إعداد قوائم جرد بكتب متوفرة لدى الوزارة في المخازن ووضع خطة التوزيع، وحصر المؤسسات الثقافية والمكتبات والمدارس، حيث بلغ عددها (101) في كافة المحافظات.

- استكمال التحضير لعقد المؤتمر الوطني للمكتبات في فلسطين تحت عنوان "المكتبات في فلسطين بين الواقع والمستقبل"
- دعم تأسيس مكتبة بلدية لحول في الخليل، ودعم وتجهيز مكتبة أطفال في دير ابريع، وكذلك مكتبة أطفال في دير قديس.
- إقامة معارض كتب، منها: معرض كتاب وقراءات في ذكرى وفاة الشاعر محمود درويش في طولكرم، معرض كتاب صور باهر (ام طوبا)، معرض للكتاب ومناقشة كتاب من إصدارات الوزارة في بديا، معرض كتب ومناقشة كتاب من إصدارات الوزارة في طوباس، والمشاركة في معرض عمان الدولي للكتاب.
- تنظيم (5) أمسيات ثقافية رمضان في ديراستيا، سلفيت، قراوة بني حسان، الزاوية، خربة قيس، و(4) أمسيات رمضان بمشاركة مؤسسات مقدسية، وأمسية رمضان "شعر وموسيقى وغناء" بمشاركة جمعية طوباس الخيرية، وأمسية رمضان "عروض موسيقية وغنائية" بمشاركة جمعية الأمل المجتمعية في مخيم الفارعة، وأمسية رمضان لفرق الفنون الشعبية في طولكرم بمشاركة جمعية الياسر، و(30) حلقة بالتعاون مع تلفزيون نابلس للتعريف بالمهن والحرف التقليدية، وندوة ثقافية عن الأديب غسان كنفاني في طولكرم.
- عمل ورشات لأشهر كتاب "دور المرأة الفلسطينية من الثلاثينات حتى 95" في (3) كتب لفيحاء عبد الهادي.
- تنظيم لقاء الأدباء الشهري في معظم المحافظات، وتنفيذ فعاليات الثقافة للجميع في جنين.
- تنفيذ برنامج الكتابة الإبداعية "عناقيد الثقافة"، وعقد دورة كتابة إبداعية بمشاركة مكتب القدس.
- تنفيذ ورشات عمل، منها: ورشتين للخط عربي للأطفال بمشاركة مركز إسعاد الطفولة، ورشة تدريب فن تشكيلي بمشاركة جامعتي البوليتكنيك والخليل، ورشة الطرق والرسم على النحاس بالتعاون مع الجمعية الفلسطينية لفنون الطفل في الخليل، والمشاركة في ورشة إدارة مشاريع وكتابة تقارير.
- تنظيم برنامج التدريب على الفن في الخليل، طولكرم، طوباس، وسلفيت. وإنجاز معارض بأعمال الفنانين المشاركين في الدورة.
- عقد مسابقة في الفن التشكيلي للأشخاص ذوي الإعاقة بمشاركة (70) شخصاً، وتكريم الفائزين.
- عمل (12) لقاءً تلفزيونياً أسبوعياً مع مثقفين ومبدعين بالتعاون مع تلفزيون نابلس، وبرنامج إذاعي ثقافي بالتعاون مع إذاعة طوباس ورايو البلد.
- تنظيم عرضين مسرحيين للأطفال في سلفيت، وحارس بمشاركة مركز الدار البيضاء وجمعية نساء حارس.
- المشاركة والتحضير لعقد "الربوتوار المسرحي، ودعم إنتاج أفلام روائية طويلة، وعرض (4) أفلام وثائقية عن حياة درويش في طولكرم، وعرض فيلم "الزمن المتبقي" وأفلام "كل يوم عيد" في الخليل.
- تنظيم عرض لفرقة زجل شعبي في لحول، ومخيم موسيقي في بروقين، ودعم أمسية موسيقية في بيت لحم.
- المشاركة في اختتام المخيمات الصيفية في محافظات الوطن، وإقامة مخيم القدس التاسع "ابتسامه وأمل" لذوي الاحتياجات الخاصة في عصيرة الشمالية، ومهرجان "أفراح الطفولة" في طوباس.
- عقد ورشتي تدريب موسيقي ضمن مخيم صيفي بمشاركة مدربين من بلجيكا بالتعاون مع منتدى المثقفين في قلقيلية، وورشات رسم على الجدران في الزاوية، رافات بمشاركة مركز سنابل البلد الثقافي ومركز رافات الشبابي للتنمية والإبداع.
- إقامة مهرجان إحياء ذكرى استشهاد الشاعر عبد الرحيم محمود بمشاركة شعراء ومراكز ثقافية وبلدية عنبتا في طولكرم، ومهرجان عن الشاعر محمود درويش، ومهرجان مرج بن عامر للتراث في جنين، ومهرجان المفتول في بيرزيت.
- إقامة (3) مختبرات للتدريب على التصاميم في مجال الحرف التقليدية ضمن برنامج (MDG)، والتعاقد مع (3) خبراء لتدريب أرباب الحرف على تطوير التصاميم.
- إطلاق السجل الوطني لتوثيق التراث الشفاهي، والتعاقد مع فريق خبراء لتنفيذ مشروع توثيق التراث غير المادي، وتدريب باحثين ميدانيين، وإقرار منهجية جمع وتصنيف وتحليل المواد المجموعة وتوثيقها، واستكمال المسح الميداني للحرف التقليدية ضمن برنامج (MDG).
- حصر مكتبات المخطوطات في القدس وعدد المخطوطات فيها بالتعاون مع المؤسسات والمكتبات في القدس.
- تنظيم يوميات مقدسية في فن الحكواتي، ودعم فرقة الفنون الشعبية لشراء أثواب فلسطينية، وتنظيم أيام ثقافية فلسطينية في الدوحة.

- المشاركة في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية، واتخاذ قرار باعتبار القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية، وانتخاب فلسطين نائباً لرئيس اللجنة الدائمة للثقافة العربية، وإقامة أسبوع ثقافي في تركيا بإشراف سفارة فلسطين.
- المشاركة في مؤتمر البايطين للإبداع الشعري، والاتفاق على تفعيل اتفاقيات التبادل الثقافي، وعقد لقاء مع الجالية الفلسطينية المقيمة في البوسنة.
- تمثيل فلسطين في مهرجان المبدعين العرب في الدوحة، ومهرجان الفنون العربية، ومهرجان الفنون الشعبية في بلجيكا، ومهرجان الموسيقى الجامعي في تونس.
- توقيع اتفاقية إنتاج سينمائي مشترك مع المملكة المتحدة.
- تنفيذ الدورة الأولى من المرحلة الثانية من صندوق الثقافة الفلسطيني، حيث تم دعم (36) مشروعاً.
- إطلاق الدورة الثانية من صندوق الثقافة الفلسطيني بمبلغ (300,000) دولار، حيث خصص منها (30%) لمحافظة قلقيلية، و(50%) لقطاع ثقافي، و"فن تشكيلي"، و(20%) للابداعات الفردية، حيث تم استقبال (367) طلباً، من بينها (96) مشروعاً مكتمل.
- تنفيذ برنامج زيارة المراكز الثقافية بهدف تصويب الأوضاع ودراسة الاحتياجات في محافظات: سلفيت، أريحا، جنين، قلقيلية، نابلس، رام الله.
- توزيع كتيبات النظام ودليل الاجراءات والبوسترات الخاصة بوحدة الشكاوى على مكاتب المحافظات.
- عقد اجتماع المجلس الثقافي الاستشاري في جميع المحافظات، وتقييم الخطة الربعية الرابعة.
- إعداد مسودة مشروع الدليل الثقافي، وحضور انتخابات (15) مركزاً ثقافياً بهدف تصويب أوضاعها القانونية.
- متابعة إنشاء مركز ثقافي في قلقيلية، ومتابعة تخصيص قطعة أرض لإقامة مركز ثقافي في أريحا، والمساعدة في ثمن شراء أرض لإقامة مركز ثقافي في طولكرم، والمتابعة مع الحكم المحلي في تنفيذ مشروع توسعة لمركز خليل السكاكيني.
- ترميم متحف الصورة في البلدة القديمة ببيروت.

قطاع التنمية الاقتصادية

سعيًا لتنفيذ برامج اقتصادية فعالة وإيجاد مؤسسات تنظيمية كفوءة، وبناء القدرات الانتاجية الفلسطينية، قامت الحكومة الفلسطينية بتوفير الأسس اللازمة لتأهيل قطاع الصناعة، ودعم المنتج الوطني والخبرات الفلسطينية، وتوفير البيئة الملائمة للاستثمارات، وخلق بيئة تمكن القطاع الخاص من النمو والازدهار، بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتعزيز القدرات الذاتية لاقتصاد دولة فلسطين، وتمثلت إنجازاتها في الربع الثاني لعملها عبر القطاعات التالية بما يلي:

أولاً: في مجال الصناعة التجارية والاستثمار وحماية المستهلك

يلعب قطاع الصناعة والتجارة والخدمات دوراً بارزاً وهاماً في تمكن الإقتصاد الفلسطيني وتعزيز قدراته، ونظراً لأهمية هذه القطاعات الوطنية أولت الحكومة الفلسطينية إهتماماً واضحاً بهذه المجالات بغية الوصول الى التنمية الإقتصادية المنشودة، ففي مجال الصناعة وتأهيلها صادقت الحكومة على قانون الإتحاد العام للصناعات الغذائية والإتحادات التخصصية.

أما على صعيد التجارة والاستثمارات: قامت الحكومة بالمصادقة على اتفاقية المؤسسة الإسلامية للإستثمار وإئتمان الصادرات، ولتمكين الإقتصاد الفلسطيني من الإستفادة من الدعم المالي والتسهيلات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة لدعم الدول الأقل نمواً صادقت الحكومة على مشاركة فلسطين في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للبلدان الأقل نمواً في العالم حتى تتمكن فلسطين من الإستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات للدول الأعضاء مثل تشجيع تدفق الإستثمارات، كما صادقت أيضاً على إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار مع جمهورية فينتام، كما ووافقت أيضاً على توصيات اللجنة لدراسة وتطوير مركز تسهيل التجارة في طولكرم.

أما في مجال الخدمات وتعزيز بيئة الأعمال صادقت الحكومة على إنشاء مؤسسة متخصصة لتنظيم ورعاية قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك لتعزيز استقرار هذا القطاع وخدمة توجهات السلطة وتعزيز خطواتها نحو تنفيذ الأهداف الموضوعية في خطو إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة.

قامت الحكومة الفلسطينية من خلال وزارة الإقتصاد الوطني ب:

- إعداد برنامج تطويري خاص بالترويج للمنتج الوطني، ومتابعة تسويق المنتجات الوطنية في المقاصف المدرسية، واستمرار عمل اللجنة الوطنية العليا لتنظيم السوق الفلسطيني.

- تفعيل العمل في صندوق الكرامة ورصد منتجات المستوطنات لإعلان فلسطين نظيفة من منتجات وخدمات المستوطنات مع نهاية العام الحالي.
- المشاركة في وضع مشاريع للدراسات الاقتصادية الهادفة ذات العلاقة بتنظيم السوق الداخلي ودعم المنتج الوطني، وإعداد ورقة عمل حول برنامج إعادة إدماج العمال الفلسطينيين في المستوطنات داخل سوق العمل الفلسطيني، وإعداد دليل إجراءات تسجيل منشآت خالية من منتجات المستوطنات.
- استمرار الحملات الخاصة بإلزام جميع التجار بإشهار الأسعار على السلع والمنتجات، وتطوير سلامة الأغذية في فلسطين.
- إعداد مقترح مشروع لدعم المنتج الوطني والتوجه لحشد الدعم المالي والفني من خلال توجيه الرسائل للجهات الدولية المانحة.
- الحصول على موافقة رسمية من الجانب الإسرائيلي على محطة التنقية الخاصة بالمنطقة الصناعية في جنين، وكذلك بناء محطة تحويل للطاقة.
- المساهمة الفاعلة في متابعة القضايا العالقة بما يخص صناعة الحجر والرخام في فلسطين، والعمل على إعداد قاعدة بيانات لقطاع المحاجر والكسارات، وخصوصاً في منطقة "ج".
- استمرار إعداد المئات من المواصفات الفلسطينية في القطاع الصناعي وحماية المستهلك، والعمل على الإستراتيجية الوطنية للصناعة.
- تنسيق العمل الخاص بإعداد الرؤية التنموية للاقتصاد الوطني في مدينة أريحا ضمن مشروع أريحا عشرة آلاف عام.
- عقد اجتماعات مع الجانب الإسرائيلي لمناقشة ومتابعة القضايا العالقة بين الجانبين.
- توقيع مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية مع الأردن تغطي التعاون في المواصفات والمقاييس، الطاقة، البحث والإرشاد الزراعي، الحجر الصحي، الصحة الحيوانية، مركز لوجستي، المعارض، الصناعة، التربية والتعليم، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتشكيل اللجان الفنية من طواقم الوزارة للمشاركة في الاتفاقيات الموقعة عالمياً ومحلياً، والاستعداد لإبرام اتفاقيات ثنائية تجارية واقتصادية مع الجزائر، سوريا، وعمان. إلى جانب إعداد دليل معياري للاتفاقيات الثنائية.
- التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لإنشاء قاعدة بيانات الصناعات النسيجية.
- إشراك فلسطين في تأسيس رأسمال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية والمنبثق عن مبادرة الكويت بمبلغ (مليون) دولار.
- إعداد اتفاقيات ومذكرات تفاهم معيارية في المجالات التالية: اتفاقية تجارة حرة معيارية مع العديد من دول العالم، تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة، اتفاقية بشأن عدم الازدواج الضريبي، اتفاقية بشأن التعاون في مجال المواصفات والمقاييس، إعداد مسودة اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الماركسور.
- إقرار تمويل مجموعة من المشاريع المقدمة من القطاع الخاص عن طريق منحة البنك الإسلامي للتنمية.
- تواصل التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي من أجل تسهيل التجارة في فلسطين.
- إعداد مشروع للدخول في الأسواق الإفريقية، وإنجاز ملف يحتوي على تصنيفات الدول من حيث أهميتها السياسية والاقتصادية لفلسطين.
- انعقاد اللجنة الفنية الفلسطينية التركية تمهيداً لعقد مؤتمر دولي في فلسطين لدعم الاقتصاد الفلسطيني، وانعقاد اللجنة الفنية المشتركة مع دول ألقنا لدعم الاقتصاد الفلسطيني.
- التوقيع على اتفاقية تعاون اقتصادية مع جمهورية فيتنام لتشجيع الاستثمار المتبادل في مجال المواصفات والمقاييس، واعتماد الورقة الفلسطينية في الاجتماع الأورومتوسطي الخاصة بتسهيل التجارة الفلسطينية.
- التعاون مع اليونيدو في عدة مجالات منها السلامة الغذائية وتطوير مركز الحجر والرخام.
- استمرار التحضيرات الخاصة بدخول فلسطين بصفة مراقب إلى منظمة التجارة العالمية.
- استصدار قرار من مجلس الوزراء لوضع تصنيف موحد لتعديل الرسوم المستوفاة من الغرف التجارية، وإعداد مشروع تطبيق النظام الموحد في الغرف التجارية.
- عمل مشاريع لعدة قوانين بما يخص المشتريات وسرية المعلومات في قطاع الأوراق المالية، وإقرار الذمة المالية، وإعداد مشروع قانون التأجير التمويلي.
- الانتهاء من إعداد وتعديل قانون الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات التخصصية، واستكمال قوانين حماية المستهلك وإعداد المذكرات الإيضاحية، واستكمال رزمة القوانين الاقتصادية في فلسطين.
- المشاركة مع القطاع الخاص في شتى المجالات الاقتصادية لتنظيم السوق الداخلي والنفذ لأسواق الخارجية، وتمثيل القطاع الخاص في المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك وتشكيل اللجان لدراسة القوانين، ومواصلة قيادة الجهود لتنظيم الرسوم التي يدفعها القطاع الخاص.

- متابعة تأسيس اتحاد المعادن الثمينة الذي حصل على شهادة تسجيل من وزارة الاقتصاد، ومتابعة ملف الجمعيات والهيئات العاملة في النشاط الاقتصادي.
- المشاركة في ورشات العمل من طرح لوائح تنفيذية للقوانين، مثل تنظيم الإعلان عن إجراء تخفيضات عامة على أسعار السلع في المحال التجارية.
- التحضير والمشاركة في ورشة العمل حول قانون ضريبة الدخل وقانون اتحاد الصناعات.
- استكمال بناء قاعدة البيانات الخاصة بالجمعيات التي تتبع لوزارة الاقتصاد حسب قانون الجمعيات.
- متابعة قضايا حقوق المتقاعدين وموظفي العقود، والعمل بنظام (work flow) في بعض الإدارات، وإعداد تقارير إحصائية شهرية حول أداء الوزارة.
- إعداد خطة عمل لتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري والتنظيمي الداخلي في الغرف التجارية الصناعية الزراعية.
- التنسيق المتواصل مع الخارجية والتخطيط من أجل تبادل الوثائق والمعلومات ذات الصلة بالشأن الاقتصادي والتعاون الدولي.
- متابعة مشروع الحكومة الالكترونية ضمن لجان وزارة الاتصالات ومشروع الشبكة الحكومية، وتحديث البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمؤسسات الأكاديمية والبحثية لتطوير البحث العلمي من أجل دعم الصناعة وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- التعاون مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية من أجل بحث آليات وسبل دمج وتشغيل العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات.
- المشاركة في لجنة العطاءات المركزية، والمشاركة في اللجنة الفنية المختصة بالتخطيط المكاني.
- متابعة العمل على إنجاز الخطة الإستراتيجية للنفائيات الصلبة.
- العمل على تحقيق مبدأ اللامركزية في المكاتب الفرعية، وتسهيل تقديم الخدمات للجمهور.

ثانياً: في مجال العمل والعمال

تمثلت إنجازات الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر في الربع الثاني من العام الثاني لعملها ممثلة بوزارة العمل بـ:

- توقيع اتفاقية تعاون في مجال التدريب المهني مع مؤسسة التدريب المهني الأردنية، بالتزامن مع المشاركة في الاجتماع الأول للجمعية العربية للتدريب المهني والتقني المنعقد في عمان.
- المشاركة في مؤتمر الأورو متوسط في بروكسل، وفي أعمال المؤتمر العربي حول الحوار الاجتماعي في المغرب.
- الاجتماع مع وفد البنك الاسلامي للتنمية لدعم مشروع التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة اقتصادياً.
- إطلاق الوزارة ووزارة التربية والتعليم العالي الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني بالتعاون مع المشروع الألماني للتعاون الفني.
- عقد دورات لكادر الوزارة في مجال مفاهيم النوع الاجتماعي، العنف المبني على النوع الاجتماعي، وعقد سلسلة ورشات تدريبية للنوع الاجتماعي والعمل اللائق والعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- عقد دورات تدريبية لخريجي مراكز التدريب المهني بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.
- التوافق على استراتيجية للتشغيل يلتزم جميع المتدخلون فيها بوضعها حيز التنفيذ، وتركز استراتيجية التشغيل على تلبية احتياجات المواطنين وتيسير تحقيق المبادرات الذاتية.
- إعادة تأهيل وتجهيز مكاتب التشغيل في مديرتي نابلس ورام الله، في إطار التعاون الفني بين الوزارة والوكالة الألمانية للدعم الفني.
- بلغ عدد تصاريح العمل داخل الخط الأخضر التي تم تسليمها للوزارة من الجانب الاسرائيلي (20423)، فيما لم يسجل أي تصريح عمل لقطاع غزة. وتم تحصيل مبالغ مستحقة من الجانب الاسرائيلي للعمال داخل الخط الأخضر بقيمة (6.986.259) شيكل.
- المصادقة على (99538) شهادة تعطل للراغبين بالحصول على التأمين الصحي من العمال العاطلين عن العمل والمسجلين على قاعدة بيانات الوزارة.
- تسجيل (123) إصابة عمل، منها (4) قاتلة، في حين تم اتخاذ (587) إجراء تنبيه، و(87) إنذاراً للمنشآت لتصويب أوضاعها القانونية، وتسجيل (15) مخالفة لعدم التزامها بمتطلبات السلامة الصحية والمهنية، فيما تم إغلاق منشأتين.
- نفذت هيئة التفتيش حملة تفتيشية واسعة استهدفت قطاع الإنشاءات والمنزهات والمسابع، ورياض الأطفال في كافة المحافظات.

- فتح حوار موسع بين أطراف الانتاج حول عمالة الأطفال ومخاطرها، وعقد عدة ورشات في كافة المحافظات.
- القيام بزيارات تفتيش على المنشآت والبالغ عددها (1061) منشأة، في حين بلغ عدد العمال في تلك المنشآت المزارة (10662) عاملاً.
- متابعة (306) قضايا نزاع عمل فردية وجماعية، حل منها (95) قضية، في حين حول (52) قضية للقضاء للنظر فيها، وتم التحفظ على (34) قضية، وجاري متابعة (125) قضية أخرى.
- حل إشكالية إضراب العاملين في وكالة الغوث من خلال التوفيق بين اتحاد العاملين العرب في وكالة الغوث وإدارة الوكالة.
- تسجيل (7) جمعيات تعاونية جديدة حسب الأنظمة المعمول بها، حيث بلغ مجموع الأعضاء لهذه التعاونيات المسجلة حديثاً (186) عضواً تعاونياً. كما صادقت الوزارة على (41) ميزانية عمومية بعد التأكد من مطابقتها للأصول، وتم إلغاء تسجيل جمعيتين، وتحويل (6) جمعيات لمخالفتها الأنظمة.
- افتتاح (51) دورة تدريب مهني جديدة التحق بها (1021) متدرباً، موزعين على (35) دورة تدريبية، حيث بلغت نسبة التحاق الفتيات بهذه الدورات (42)% وبمختلف التخصصات، بينما حصلت (6) مؤسسات تدريب مهني خاصة جديدة على ترخيص من الوزارة.
- زيارة الجمهورية التركية، حيث تم الاطلاع على التجربة التركية في مجال التعاون، انبثق عنها تبادل مسودة مذكرة تفاهم بين الوزارة والجانب التركي لتمويل وتطوير الجمعيات التعاونية الزراعية في فلسطين من خلال إنشاء المشاريع التنموية.
- إنجاز استراتيجية النهوض بوضع الحركة التعاونية بالتعاون مع أطراف الانتاج.

ثالثاً: في مجال الزراعة والتنمية الريفية

سعت الحكومة الفلسطينية في الربع الثاني لعملها الى إدارة الموارد الطبيعية بشكل فعال سواء تمثل ذلك بالإصلاح والتأهل للأراضي الزراعية، كما وعملت على تحسين الإنتاجية كما ونوعاً، كما أولت اهتماماً خاصاً الى المزارعين لتعزيز صمودهم على أرضهم وتأهيل ما دمره الاحتلال الإسرائيلي.

وفي هذا الصدد قامت الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة بما يلي:

- رصد عدد من الأمراض الحيوانية والتعامل معها في قطاع الدواجن، مثل مرض التهاب القصبات الهوائية والذي سجل (52) بؤرة، مرض السالمونيلا (3) بؤر، الميكوبالزما (19) بؤرة، أما بالنسبة للحيوانات الكبيرة فقد تم التعامل مع (7) بؤر، حمى مالطية وجدري الضان (16) بؤرة، التكتسوبلازما (15) بؤرة، والكلاميديا (92) بؤرة.
- بدء تنفيذ مشروع مكافحة أمراض المواليد الجدد للمجترات الصغيرة والتمول من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بقيمة (1,5 مليون) دولار.
- تنفيذ حملات التحصين ضد الأمراض الوبائية من خلال تحصين (1994) رأس أغنام ضد الحمى المالطية، و(153385) رأس أغنام ضد التسمم المعوي، و(33200) رأس أغنام ضد الطاعون، و(83) رأس كلب ضد داء الكلب، و(11475) رأس أغنام ضد الحمى القلاعية، و(78900) رأس أغنام ضد الجدري، و(11276) رأس أبقار ضد الحمى القلاعية، وتم إجراء (6) فحوصات مخبرية جديدة للمختبر البيطري المركزي.
- الانتهاء من اختيار المستفيدين من إنشاء البرك لتربية الأسماك وعددها (32) وحدة، وطرح عطاء مركزي لاختيار المكتب الهندسي الاستشاري لإعداد التصاميم الهندسية لبرك التربية والإشراف على تنفيذ الإنشاءات.
- ترخيص (10) جمعيات زراعية ضمن نظام الجلوبل جاب بواقع (260) مزارعاً، إضافة إلى زراعة (30) دونماً من التوت الأرضي، و(6) دونمات زهور وأكثر من (200) دونم من الفلفل والبنندورة العنقودية والكرزية والاعشاب الطبية المعدة للتصدير.
- إعداد الدراسات المطلوبة والاتصال بشركات القطاع الخاص للوصول إلى تأسيس شركة التسويق والاستثمار الزراعي، ومتابعة تنفيذ بنود مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع الأردن، والتعاقد مع مؤسسة ماس لتنفيذ دراسة الميزة النسبية للمنتجات الزراعية وتنفيذ الدورة الوطنية الرابعة حول النظام الوطني للأخبار التسويقية.
- إعداد قانون للتأمينات الزراعية والمصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء، وتم تنسيب مشروع قرار إلى مجلس الوزراء بإنشاء صندوق التأمينات الزراعية ودرء المخاطر.

- إنشاء صندوق للإقراض الزراعي برأسمال ابتدائي (2,5 مليون) دولار في المرحلة الأولى ليصل إلى من (100 مليون) دولار في مراحل المتقدمة، وإعداد وثيقة برنامج الاستثمار والتطوير الزراعي "القرض الإيطالي الميس" بقيمة (30 مليون) يورو، وصياغة مشروع للتمويل الزراعي للأسرى بقيمة (5 ملايين) دولار.
- تقديم خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين، من خلال تنفيذ (12) اجتماعاً، (50) محاضرة، (12) مشاهدة، (4) ورشات عمل، (2) يوم حقل، (5) منشورات، (17) دورة تدريبية، و(34) اجتماعاً في الفروع الزراعية.
- ترميم كامل لمبنى مختبر زراعة الأنسجة، وصيانة الأجهزة والمعدات الموجودة في المختبر.
- إصدار (8) موافقات فنية لاستيراد المنتجات النباتية، و(320) شهادة صحية زراعية نباتية للتصدير للخارج، واستقبال طلبات ترخيص (80) مركزاً لبيع الاشتال، إضافة إلى ترخيص (51) مشتلًا زراعيًا للموسم الزراعي 2010-2011، وإصدار (6) موافقات استيراد للمبيدات الزراعية، و(630) موافقة إدخال للمبيدات الزراعية من خلال مراكز تسهيل التجارة مع الجانب الإسرائيلي.
- تنفيذ العمل الميداني للتعهد الزراعي الأول في محافظات الضفة بمشاركة (1200) مشرف ومرقب وعداد.
- البدء في إعداد الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الزراعي، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر، والانتهاه من إعداد الخطة والموازنة للوزارة لعام 2011.
- إصدار لائحة تعليمات مشتركة بخصوص السيارات الزراعية مع وزارة النقل والمواصلات.
- تطوير استمارة معلومات عن نشاطات الجمعيات المحلية والأجنبية وإعداد خطط عملها لعام 2011، وعقد اجتماع للمجلس الزراعي الاستشاري وتشكيل لجان للاسترداد الضريبي، الاستثمار، المياه، والمستوطنات.
- استصلاح وتأهيل (120) دونماً، وشق وتأهيل (63.5) كم من الطرق الزراعية وفردتها بالبسكورس، وحفر (300) بئر لجمع مياه الأمطار.
- إعادة تأهيل (53) بئراً وتحويلها من السولار إلى الكهرباء، وعقد (20) يوم حقل للمزارعين حول إعادة استخدام المياه المعالجة في الري، ومتابعة إنشاء خزان مياه العوجا، ودعم (18) بئراً بـ (900,000) شيكل من خلال دعم أسعار الوقود لتشغيل الآبار في قلقيلية.
- إعداد قوائم توزيع (1,000,000) شتلة مثمرة سيتم زراعتها في الموسم الحالي، وإنتاج (538,186) شتلة حرجية ورعوية وظلية في مشاتل الوزارة، وشق (20) كم من الطرق الزراعية في مواقع الحراج المختلفة.
- المشاركة في المؤتمر الإقليمي (30) للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).
- مناقشة مكونات "مشروع تحسين خدمات الإرشاد لرفع القيمة المضافة للزراعة في الأغوار" بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA).
- تقديم عدد من وثائق المشاريع الزراعية ذات الأولوية إلى الهيئات والصناديق العربية والإسلامية؛ لتوفير التمويل اللازم، وتقديم عدد من وثائق المشاريع الزراعية إلى وزارة التخطيط والتنمية الإدارية.
- تحرير (253) محضر ضبط زراعي، وعمل (71) محضر إتلاف، وعمل (275) إخطاراً وتعهداً، وتنظيم (1075) جولة تفتيشية على محلات ومنشآت مختلفة.
- تشكيل وحدة خدمات قانونية تعنى بحماية المزارع الفلسطيني من الاعتداءات الإسرائيلية، وتم رفع (4) قضايا لدى المحاكم الإسرائيلية بمطالبة مالية قيمتها (20 مليون) شيكل، وإنجاز ملفات (10) قضايا ضد الشركات والمستوطنات الإسرائيلية بمطالبة مالية تصل إلى (30 مليون) شيكل.
- تنظيم (30) فعالية في كافة محافظات الضفة لمشاركة المزارعين في عملية قطف الزيتون بمشاركة الفعاليات الرسمية والشعبية والدولية، حيث افتتح موسم القطف بمشاركة رئيس الوزراء في محافظة نابلس وطولكرم.

رابعاً: في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تسعى الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة إلى مساندة التوسع المتواصل في صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال التنظيم السليم لهذا القطاع في ظل الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي تحرص على دمج تكنولوجيا المعلومات في حياة كل مواطن، والارتقاء بمجتمع المعلومات، وإنشاء الحكومة الإلكترونية.

وفي هذا الشأن قامت الحكومة ممثلة بوزارة الاتصالات بـ:

- إنجاز مخطط لكيفية إدارة الحكومة الالكترونية، ووضع المرجعيات للمواصفات والمعايير للبوابة الالكترونية، وإنجاز دليل إجراءات يوضح الآلية لكيفية تقديم الخدمات للإدارة العامة للحكومة الالكترونية.
- عقد عدة لقاءات لمناقشة إعداد وثيقة سياسات الحكومة الإلكترونية، وإنجاز المسودة الأولى لمشروع قرار بقانون المعاملات الإلكترونية.
- إعداد الورقة الرئيسية للإطار العام للتبادل البيئي بين الوزارات ويشمل المواصفات والشروط المرجعية.
- توقيع مذكرة التفاهم مع ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لمساعدة الوزارة على تطوير كادر مهني متخصص.
- توقيع اتفاقية مع (USTDA) لدعم جهود القطاع العام الفلسطيني لزيادة القدرة والبنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويوصي المشروع بمنحة تبلغ (567019) دولار لبناء نماذج يتم تطبيقها في كافة الوزارات الحكومية.
- توقيع اتفاقية ثنائية مع حكومة مالطا بشأن التعاون في مجالات الحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني.
- توحيد نظام العنونة بين جميع المؤسسات والهيئات الحكومية، وبناء بنية تحتية مؤتمتة لنظام عناوين فلسطيني لتمكين كافة المؤسسات والهيئات الحكومية من الاستفادة منها.
- وضع خطة لتطوير الكوادر البشرية وإبرام اتفاقية مع (UNDP) لتطوير الكوادر الفنية في المؤسسات الحكومية.
- تشغيل نظام الباركود للرسائل والطرود وتركيب نظام تجريبي للتراخيص، وربط (11) مؤسسة ووزارة حكومية بخط الألياف الضوئية، ومتابعة احتياجات الوزارات والمؤسسات بخصوص فتح المنافذ.
- رفع مستوى تمثيل فلسطين في الاتحاد الدولي للاتصالات بعد المشاركة في مؤتمر المندوبين المفوضين المنعقد في مدينة غوادالاخارا في المكسيك.
- اعتماد قرار مجلس الوزراء بتعديل نظام العوائد والعمل به، حيث تم تخفيض أسعار عوائد ترخيص خدمات الاتصالات بنسبة (50)%.
- فتح باب المنافسة لخدمة الانترنت بترخيص شركات جديدة، والانتقال من خدمة (ADSL) إلى نموذج (Bit-Stream Access)، حيث بلغ عدد الشركات المرخصة المزودة لهذه الخدمة (10) شركات.
- متابعة ميدانية دورية لأداء شركات الاتصالات، ومتابعة الشركات المخالفة، والاستمرار في ضبط سوق الاتصالات والشركات المزودة للانترنت، حيث تم إصدار (66) رخصة خلال فترة التقرير، وإلزام الشركات المرخصة بتزويد الوزارة بالتقارير الفنية والإدارية بشكل دوري.
- تفعيل دور الرقابة على الطيف الترددي وتنظيم زيارات لكافة المحافظات من أجل مسح عام للطيف الترددي.
- الكشف على مواقع محطات البث وإعادة البث التي تقيمه الشركة الوطنية للاتصالات الخليوية وشركة جوال، وإنجاز موافقات الإنشاء والتشغيل، وفحص مستوى الإشعاع الناشئ من محطات بث الشركتين.
- إدخال خدمات بريدية للمكاتب الرئيسية وربطها بشبكة محوسبة مع النظام البريدي العالمي (IPS)، والتحضير لإطلاق مشروع الترميز البريدي للمناطق والأحياء وأماكن السكن.
- إصدار قرار وزاري بترخيص الوكالات البريدية في القرى والأماكن النائية؛ لترشيد الانفاق الحكومي وإشراك القطاع الخاص بعملية التنمية الاقتصادية.
- تفعيل خدمة البريد الحكومي حيث تم تخصيص مركبة لنقل البريد يوميا من وإلى كافة المؤسسات الحكومية.
- الشروع بالخطوات العملية لإصدار طابعي بريد الأول بمناسبة عيد الميلاد المجيد والآخر بمناسبة مرور عشرة آلاف عام على مدينة أريحا.
- افتتاح مكتب بريد نابلس بعد صيانته بطلته الجديدة بالتعاون مع (USAID)، وإفتتاح قاعة التدريب البريدي في أريحا، وتأهيل مكتب بريد في البلدة القديمة من الخليل، والتحضير لافتتاح مكتب بريد في الاغوار.
- تدريب الكادر الوظيفي في مجال نوعية الخدمة البريدية، واستراتيجية البريد الفلسطيني، وعقد ورشة لتدريب الموظفين للعمل على نظام تتبع الإرساليات والبعثات البريدية.
- تخريج الفوج الثالث من موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية (دورة تعزيز القدرات في مجال الانترنت وقيادة الحاسوب وصيانة الشبكات)، وتخرج (300) متدرب ومتدربة.
- استلام (131) شكوى من المواطنين على مزودي خدمات الاتصالات والانترنت، وبلغ عدد الشكاوى المنجزة (79) شكوى، و(47) قيد المعالجة، فيما بلغ عدد الشكاوى المرفوضة (5).

- تزويد وزارة التخطيط بقائمة للمشاريع ذات الأولوية للتنفيذ خلال العام 2011، وإعداد مذكرة تفاهم لتوقيعها بين الوزارة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مجال التعاون.

خامساً: في مجال السياحة والاستثمار

قامت الحكومة الفلسطينية في الربع الثاني من العام الثاني لعملها ممثلة بوزارة السياحة والآثار بـ:

- حماية الآثار من التمدد العمراني، وتنظيم العلاقة بين الوزارات المختلفة العاملة على الأرض بهدف تجنب تأثير البناء والبنية التحتية على التراث.
- استمرار الجولات التفتيشية برفقة الشرطة السياحية في مناطق عديدة من الضفة الغربية، ومواجهة ظاهرة سرقة الآثار والإتجار غير المشروع بالمواد الأثرية.
- مواصلة تنفيذ عدد من فعاليات مشروع التراث العالمي، منها إعداد ملف ترشيح لبيت لحم.
- مقاومة تغيير الطابع التاريخي لمدينة القدس، واستصدار (5) قرارات من اليونسكو حول الأراضي المحتلة، وخصوصاً وضع الحرم الإبراهيمي في الخليل وموقع مسجد بلال (قبة راحيل) في بيت لحم على قائمة التراث الاسرائيلي.
- إنجاز المرحلة الثالثة من مشروع مشروع متحف الرواية في بيت لحم، وإنجاز العمل في المتحف السامري في نابلس بتمويل من اليونسكو، ومشروع متحف دورا بالخليل وبتنفيذ من اليونسكو، وبدء الأعمال التحضيرية لمشروع تطوير المتاحف وخاصة متحف البد في بيت لحم بدعم من الحكومة الفرنسية.
- تنفيذ تنقيبات مشتركة فلسطينية روسية في موقع شجرة الجميزة في أريحا، في إطار مشروع إنشاء متحف في الموقع بتمويل من الحكومة الروسية.
- تسويق السياحة والآثار الفلسطينية محلياً وعالمياً من خلال الصفحة الإلكترونية لقطاع الآثار والتراث.
- تطوير وبناء قاعدة المعلومات الأثرية على المستوى الوطني باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS)، ومواصلة بناء قاعدة البيانات الخاصة بالمواد الأثرية المكتشفة منذ 1994م، واستكمال العمل على قاعدة البيانات المحوسبة، وتواصل عملية جرد المواد الأثرية على المستوى الوطني.
- ترسيم ميداني للعديد من المواقع الأثرية لخدمة المخططات الهيكلية للمدن والقرى الفلسطينية.
- إنجاز المرحلة الأولى من مشروع حصر المواد الأثرية المنقولة إلى إسرائيل منذ العام 1967 بتمويل من اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، والبدء بالمرحلة الثانية من مشروع حصر اللقى الأثرية المنقولة إلى إسرائيل منذ عام 1967 بتمويل من اليونسكو.
- الأرشيف الأولية للصور والسلايدات، حيث تم تزويد الإدارة العامة للسجل الوطني بالأجهزة والأنظمة والبرامج اللازمة بدعم من (JICA).
- إنجاز المرحلة الأولى من مشروع تأهيل تل بلاطة كحديقة أثرية بتمويل من الحكومة الهولندية بقيمة (430 ألف دولار)، حيث جرت في الموقع أعمال التنظيف والتأهيل الأولي.
- تفعيل مشروع تدريب خاص بتطوير وإدارة المتاحف في إطار مشروع الثقافة والتنمية، ومشروع تطوير القوانين الخاصة بالتراث الثقافي بدعم من اليونسكو، وبدء العمل في مشروع خطة حماية متكاملة لسببسية ضمن مشروع (MDG) بدعم من اسبانيا وبالتعاون مع اليونسكو والمجتمع المحلي.
- إصدار كتاب أريحا (10000)، وإصدار بوسترات ومنشورات ومواد دعائية ضمن الاحتفالية.
- تنظيم مؤتمر مانحين لدعم مشروع تغطية الفسيفساء في قصر هشام بالتعاون مع اليونسكو، والبدء بعمل فيلم حول تل السلطان بدعم من (JICA) من خلال مشروع التنمية المستدامة.
- تنفيذ مشروع شارع الأعمدة الروماني في نابلس بتمويل من الحكومة الفلسطينية، ومشروع تأهيل خربة المورق في الخليل، وانتهاء العمل في مشروع تأهيل المسار السياحي في سببسية بنابلس بدعم من (USAID)، وبالتعاون مع مؤسسة (CHF) وبلدية سببسية.
- تنظيم ورشة عمل في بلدة بيرزيت تهدف إلى وضع مبادئ السياحة الريفية في فلسطين، ولخلق جسم يجمع كافة المؤسسات العاملة في هذا المجال.
- توقيع مذكرات تفاهم، منها: مع الجانب الروسي للعمل في موقع شجرة الجميزة في أريحا، حيث تتضمن إنشاء المتحف الروسي مع الحديقة المتحفية، مذكرة تفاهم مع جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية للمساهمة في تأهيل وإعادة تقييم ودراسة موقع قصر هشام، وتنفيذ الموسم الأول من المشروع المشترك، وتجديد مذكرة التعاون مع جامعة روما (لاسيانزا)، وتوقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة (CHF)، وتوقيع اتفاقية تعاون مشترك مع الحكومة الفرنسية حول المتاحف والتدريب بقيمة (مليون) دولار.
- بلغت رسوم معاملات الترخيص التي تحول إلى وزارة المالية (23163 ألف) دينار أردني خلال هذه الفترة، وبلغ عدد المعاملات (1215) معاملة.

- المشاركة بشكل فاعل في جلسات مجلس التنظيم الأعلى واللجان المركزية بهدف إبراز وإظهار المواقع والمباني الأثرية والتاريخية من أجل الحفاظ عليها ووضعها ضمن الخطط التنظيمية وخطط الحماية.

قطاع البنية التحتية

نظراً لأهمية وحيوية هذا القطاع وانعكاساته على المواطن الفلسطيني، وأهميته في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين كالتنقل والمياه والإسكان والكهرباء، حرصت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية لمختلف السكان في المناطق المهمشة والنائية استناداً إلى خطتها الرامية إلى تهيئة وبناء المؤسسات على ركائز داعمة وقوية.

وقامت الحكومة بحل لجان المشاريع للتجمعات السكانية في المحافظات الشمالية وضمها إلى الهيئات المحلية المجاورة وتعزيز قدراتها وتطويرها، وحل لجان المشاريع للتجمعات السكانية في محافظات نابلس، طولكرم وجنين وضمها إلى الهيئات المحلية المجاورة، بغية إيجاد هيئات محلية أكبر قادرة على تحقيق التنمية، وتوفير خدمات أفضل للمواطنين بكفاءة وفعالية.

أولاً: في مجال النقل والمواصلات والمنافذ الدولية

أولت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة قطاع النقل والمواصلات أهمية كبيرة، حيث حرصت على إنشاء وتشغيل مرافق ووسائل نقل حديثة وأمنة لربط ربوع فلسطين، وربط فلسطين بالعالم من خلال سعيها لتشغيل المطارات الدولية في الضفة وقطاع غزة، وبناء المعابر الحدودية.

ولتحقيق ذلك قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة النقل والمواصلات بـ:

- إنجاز المخطط الهيكلي والمساحي لموقع المطار الجديد بالبيعة، ومخططات شبكات ربطه بالطرق الرابطة المحلية والإقليمية.
- البدء بإعداد الدراسة البيئية الأولية للمطار الجديد بالبيعة (PRE- EIA) من قبل سلطة جودة البيئة بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة وبإشراف الوزارة وسلطة الطيران.
- تحديد الدراسات اللازمة للمباشرة بإنشاء المطار والتكلفة التقديرية لها، وإعداد تصاميم أولية لإنشاء المطار.
- تطوير نظام ترخيص السائقين والمركبات بنسبة (98%)، وحوسبة (90%) من هندسة المركبات، و(90%) من الخدمات التي تقدمها الشؤون الفنية، و(65%) من نظام النقل على الطرق، وتنفيذ (80%) من الربط مع الدينامومترات، وحوسبة (40%) من المدارس والمعاهد. وحوسبة نظام شؤون الموظفين، و(25%) من نظام الأصول الثابتة والمستودعات، و(75%) من الإجراءات المالية للترخيص، و(40%) من نظام النقل على الطرق، و(15%) من نظام هندسة المركبات والمدارس والمعاهد والنقل الحكومي، و(90%) من نظام التقارير، و(40%) من نظام الإيرادات، وإنشاء قاعدة بيانات إحصائية للوزارة والأقسام التابعة لها.
- تطبيق نظام الامتحان النظري الإلكتروني (التورنيا) في مديريات ترخيص الخليل ورام الله ونابلس، وتنفيذ (80%) من نظام الأرشفة الإلكترونية.
- تحضير المواصفات الفنية والشروط الخاصة بالبطاقات المغنطة وطرح العطاء، وإعداد مسودة نظام رسوم مالي حديث، وإقرار نظام استخدام المركبات الحكومية، والانتهاج من دليل الإجراءات الخاص بالنقل على الطرق والترخيص، و(70%) من الأدلة لباقي الإدارات.
- إعداد عدة دراسات حول حوادث الطرق ومواضيع السلامة المرورية في فلسطين ومتابعة حوسبة حوادث الطرق مع الشرطة وشركات التأمين.
- جمع (1177) مركبة غير قانونية، و(105) دراجات، ومصادرتها بالتعاون مع الشرطة وبيعها بالمزاد العلني كخردة بقيمة (766.095) شيكل.
- توسيع مشروع "إعرف وطنك"، بإعداد دراسات باحتياجات المحافظات إلى شاخصات إرشادية، وتصميم وإنتاج (5) سبوتات إعلامية بالتعاون مع تلفزيون وإذاعة فلسطين، وتنظيم حملات الفحص الشتوي.
- تمليك (73) رخصة تشغيل عمومي مستأجر، و(174) رخصة تشغيل جديدة بمبلغ (16,209,000) شيكل.
- استمرار حملة الرقابة على استخدام المركبات الحكومية بالتعاون مع الشرطة، واستلام (345) مركبة حكومية جديدة وتسليمها للجهات المعنية، وعمل مزاد بيع قطع مركبات جديدة بمبلغ (5600) شيكل تم إيداعها في خزينة السلطة، ومتابعة بيع (450) مركبة حكومية للموظفين.

- إصدار العديد من الأوامر الفنية لمنتجي المجرورات المحليين لضبط وتنظيم عملها، وإدخال (887) مركبة من الجانب الآخر لسد الحاجة في السوق المحلية، وإنجاز معاملات استيراد لـ (3800) مركبة مستعملة من خارج فلسطين، و(48) مركبة جديدة، و(60) طلب استيراد لقطع غيار، و(196) طلب لإعفاء جمركي.
- إعداد مسودة الإطار العام لمخطط الطرق والمواصلات في فلسطين بما في ذلك المرفقات من الخرائط.
- إعداد المقترحات والخرائط المركبة لوسائل النقل المختلفة في فلسطين والتي تربطها مع العالم ودول الجوار، ومتابعة ذلك في المحافل الدولية المتخصصة.
- المشاركة في الاجتماعات الخاصة بلجنة إعداد المخطط الوطني المكاني، وإعداد خطة العمل التنفيذية للمخطط والمواصفات الفنية للتصوير الجوي المطلوب وخارطة الأساس.
- إعداد أولويات ومشروعات البنية التحتية لمبادرة البنك الدولي ومنتدى النقل الأورومتوسطي لتسهيل التجارة والنقل في دول المشرق العربي ومع دول اليوروميد بمشاركة جهات حكومية وغير حكومية، وبحث أولويات ومشروعات البنية التحتية الإقليمية.
- المشاركة اجتماعات اللجنة العليا الأردنية الفلسطينية المشتركة والبحث في عدة قضايا، وتنفيذ البنود التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع السابق للجنة، والمشاركة كذلك في اجتماعات مجموعات عمل التمويل والبنية التحتية الأورومتوسطية في بروكسل، وفي الدورة الثالثة والعشرون لمجلس وزراء النقل العرب ومؤتمر السلامة المرورية للاتحاد الدولي للنقل على الطرق في الإسكندرية.
- تأجير طائرتي الفوكر لخطوط جوية تعمل في مصر، والمشاركة في اجتماعات اتحاد النقل العربي الجوي للطيران، وساهمت الدول العربية في دفع اشتراكات عن فلسطين بقيمة (236000) دولار، والمشاركة في اجتماعات "الايكاو" بكندا وفي مؤتمر هيئة الطيران العربية بالرباط، ومؤتمرات نقل جوي إقليمية في عمان.
- استئجار طائرات حديثة من طراز (Air Bus 320) لنقل حجاج فلسطين من قطاع غزة عبر مطار العريش إلى المدينة المنورة والعودة من جدة، وبلغ عدد المنقولين جواً (4385) حاجاً وحاجة، و(1050) حاجاً وحاجة من الضفة من مطار ماركة الأردن إلى مطار جدة والعودة.
- المشاركة في اللجنة الفنية البحرية المنبثقة عن مجلس وزراء النقل العرب بالجامعة العربية ومجلس إدارة اتحاد الموانئ العربية والهيئة العامة للموانئ العربية ومشروع الطرق البحرية السريعة، ومشروع البحر المتوسط الآمن.
- البدء بتطبيقات لتطويع النماذج العددية الخاصة بالتنبؤات لعمل خرائط جوية خاصة بفلسطين، وتدريب موظفين اثنين لرفع قدراتهم للتعامل مع قواعد البيانات باستخدام (Oracle Language) بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، وموظفين آخرين على استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في المركز الجغرافي باستخدام (Arcview).
- توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة راند للبحوث الإستراتيجية للتعاون، لإعداد رؤية لمستقبل قطاع النقل والمواصلات في فلسطين وآليات تقديم الدعم للنهوض بهذا القطاع وفق المتطلبات والمعايير الوطنية، ومذكرة تفاهم مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والاجتماع مع اتحاد مستوردي السيارات المستعملة في فلسطين تمهيداً لعمل مذكرة تفاهم مع الاتحاد لتنظيم عملية الاستبدال.

ثانياً: في مجال الطاقة

حتى تتمكن من تلبية الاحتياجات الفلسطينية من الطاقة وتنوع مصادرها، تواصل الحكومة بذل أقصى جهودها لاستغلال مصادر الطاقة البديلة، وإنشاء شبكة وطنية لتوزيع الكهرباء، وتنمية ثقافة تقنين الاستهلاك عند المواطن الفلسطيني، وذلك لتقليل التكلفة الإجمالية.

وقامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية خلال هذه الفترة بما يلي:

- إنجاز دراسة الجدوى الخاصة ببناء محطة توليد كهرباء شمال الضفة من خلال عطاء تقديم الإستشارات الموقع مع شركة دوليه.
- بدء تنفيذ مشروع عمل دراسة استشارية خاصة بتقييم مصادر الطاقة المتجددة في فلسطين بقيمة (180,000) دولار.
- إيصال التيار الكهربائي لقرى رأس طيرة، ضبعة، وادي الرشا بتمويل من وزارة المالية وحكومة النرويج، ويتم تنفيذ مشروع كهربة تجمعات بدوية في منطقة خشم الكرم جنوب الضفة وبنمويل من وزارة المالية.
- توقيع عقد مشروع توريد مواد توزيع كهربائية خاصة بمشروع بناء نظام التوزيع الكهربائي في شمال الضفة بقيمة (17,3 مليون) يورو، والممول من الحكومة الإسبانية.

- تنفيذ (95%) من مشروع كهربية منطقة محاجر بيت فجار وانجاصة الممول من وزارة المالية بقيمة (3 ملايين) يورو.
- استمرار تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتوسعة شبكات توزيع الكهرباء لـ (13) منطقة وتجمع في شمال وجنوب الضفة ويتمويل من عدة دول مانحة بالإضافة لوزارة المالية.
- استمرار تنفيذ مشروع توسعة لشبكات توزيع الكهرباء لـ (18) منطقة وتجمع في منطقة امتياز شركة كهرباء القدس.
- تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع كهربية آبار مياه في شمال الضفة، والتحضير للبدء في المرحلة الثانية بتمويل من وزارة المالية.
- تقييم عطاء توريد محولات قدرة ومحطة تحويل لشركتي توزيع كهرباء القدس والشمال بكلفة تقديرية (800,000) دولار وبتتمويل من حكومة النرويج.
- استمرار المفاوضات مع الشركة القطرية بخصوص عقد مشروع بناء محطات التحويل ذات الجهد (161/33KV)، ويشتمل هذا المشروع على بناء (4) محطات تحويل في مناطق شمال ووسط وجنوب الضفة بقيمة (44.5 مليون) يورو بقرض من بنك الإستثمار الأوروبي، إضافة إلى مشروع محطة التحويل (161/22KV) شمال قطاع غزة.
- بدء مشروع تدقيق الطاقة في المنشآت الصناعية بتمويل من الحكومة الفرنسية بهدف الترويج لكفاءة استخدام الطاقة وترشيد الاستهلاك في المصانع، بالإضافة إلى برنامج توعية لترشيد استهلاك الطاقة.
- التحضير لإطلاق مشروع إعداد خطة وطنية لكفاءة استخدام الطاقة وترشيد الإستهلاك في فلسطين ضمن مشروع الإطار الإستراتيجي العربي لكفاءة استخدام الطاقة.
- إنجاز انضمام مدينة جنين لشركة توزيع كهرباء الشمال ضمن المرحلة التشغيلية الثانية للشركة.
- مأسسة وتعزيز قدرات شركات توزيع الكهرباء، حيث تم توريد وتركيب وتشغيل مشروع أنظمة المعلومات لشركات توزيع الكهرباء في الضفة والقطاع بقيمة (756,000) دولار، وتوقيع عقود مع شركات أجنبية ومحلية بقيمة (869,000) دولار لتوريد آليات ومعدات لشركة توزيع كهرباء الشمال وشركة كهرباء القدس وبتتمويل من حكومتي النرويج والسويد.
- طرح عطاء توريد آليات شركة توزيع كهرباء غزة بقيمة تقديرية (230,000) دولار بتمويل من حكومتي النرويج والسويد.

ثالثاً: في مجال المياه والمياه العادمة

في الوقت الذي يسيطر فيه الاحتلال الاسرائيلي على مصادر المياه في فلسطين، واصلت الحكومة الفلسطينية العمل وبذل الجهود للحصول على الحقوق المائية الفلسطينية، وإنشاء شبكة مياه عامة تكفل تزويد المواطن الفلسطيني بالمياه الصالحة للاستخدام البشري وفقاً للمعايير الدولية.

وقامت الحكومة ممثلة بسلطة المياه الفلسطينية بـ:

- المشاركة في المنتدى العالمي السادس في باريس، وفي عدة اجتماعات، منها: الاجتماع الثالث للمجلس الوزاري العربي، الاجتماع الثالث للجنة الفنية العلمية الاستشارية في جامعة الدول العربية، اجتماعات قناة البحرين.
- استمرار حملة وقف التعديت ومحاسبة المعتدين ومتابعتها مع الجهات القضائية لوقف الانتهاكات تجاه قطاع المياه.
- إطلاع مندوب اللجنة الرباعية على الوضع المائي والعقبات الإسرائيلية وضرورة التدخل لتسهيل العمل في المشاريع المائية.
- عقد اجتماع موسع لبحث الوضع المائي في محافظة أريحا، والبحث في شكاوى المواطنين.
- توقيع اتفاقية إنشاء محطة تنقية غزة، ووضع حجر الأساس لمشروع محطة تنقية دير شرف.
- المتابعة مع وزارة الحكم المحلي لإنشاء مجلس خدمات مياه الصرف الصحي لمنطقة طوباس وميتلون.
- المشاركة في اجتماعات اللجنة المشتركة والحصول على موافقات لتنفيذ بعض المشاريع، وترأس اجتماع اللجنة المشتركة (الفلسطيني الأمريكي الإسرائيلي) لمناقشة المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع المياه.
- جاري العمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع بقيمة (160.333.562) دولار، وتنفيذ مشاريع بقيمة (5.219.611) دولار.
- افتتاح مشروع مجاري طولكرم وسبسطية، وتدشين العمل في مشروع دار صلاح وبئر دير الغصون.
- تنفيذ خزانين مياه لعكابا وظهر العبد، والانتهاء من مشروع خط مياه ناقل رئيسي لمجموعة قرى عقربا.
- تشكيل لجنة تقييم عطاء المراجعة المؤسسية لقطاع المياه، وتحضير الاتفاقية للتوقيع مع الجهة المانحة.

- زيارة موقع الفشخة لتنفيذ مشروع الفشخة المائي، وإطلاع الجهات المانحة على أهميته الاستراتيجية.
- القيام بجولة ميدانية على مصانع الأنابيب للتأكيد على الحملة الوطنية الهادفة إلى تشجيع المنتج الوطني.
- عقد مجموعة من اللقاءات مع الوكالة الفرنسية و(KFW) الألمانية لمتابعة المشاريع الممولة من قبلهم، وسلسلة من اللقاءات مع الوكالة الأمريكية.
- عقد مجموعة من اللقاءات الإعلامية التي تركزت حول الأزمة المائية في محافظات الضفة، وتنظيم جولات ميدانية للصحفيين وبعض الجهات المانحة في طولكرم ونابلس، للإطلاع على مشاكل الصرف الصحي.
- تنظيم مجموعة من المحاضرات المتعلقة بحقوق المياه الفلسطينية والقانون الدولي، وتنظيم حملة توعية مائية، ومخيم صيفي بيئي للأطفال بهدف تشجيعهم على المحافظة على المياه.
- المشاركة في دورة لـ (80) مدرساً من كافة مدارس الضفة في موضوع معالجة المياه وإعادة استخدامها.
- عقد ورشة عمل لدراسة نظام تعرفه المياه المستندة إلى مؤشرات اجتماعية واقتصادية.
- المشاركة في اجتماع اللجنة التوجيهية لمشروع (MEDRC)، وإعداد التقرير النهائي لمشروع (INNOVA- MED).
- الاستمرار في حملة فحص المياه للتأكد من سلامتها وخلوها من التلوث، والاستمرار في الحملة الأمنية للوصلات غير الشرعية لوقف التعديات على خطوط المياه.
- تشكيل لجنة لإدارة أزمة المياه في محافظة بيت لحم، وتنظيم حملة ميدانية في محافظة الخليل لمتابعة الأزمة المائية.
- التواصل مع الدول المانحة بهدف تحويل محطة تحلية مياه البحر في غزة لسد العجز المائي المتفاقم.
- استمرار حملة تحصيل رسوم عدادات المياه الجارية في قرى ميثلون.
- تنظيم ورشة عمل لمناقشة مشروع الصرف الصحي لشرق نابلس، وتوفير (6) منح للبحث في الصرف الصحي.
- المشاركة في مجموعة من المؤتمرات الخارجية، منها في المغرب وإيطاليا.
- متابعة الملخصات الخاصة بالمياه العابرة (2010-2011 MENA region).
- الانتهاء من الدورة التدريبية للمجالس الخدمات المستهدفة في الأردن.
- وضع المعايير الخاصة بتطوير المحطات الجديدة.

رابعاً: في مجال البيئة والموارد الطبيعية والنفايات الصلبة

واصلت الحكومة الفلسطينية بذل جهودها الرامية للمحافظة على الأراضي الفلسطينية وحمايتها، وذلك عن طريق نشر الثقافة التي تحث المواطنين على تقليص كميات النفايات الصلبة التي ينتجها وإعادة استخدامها وتدويرها، والانضمام إلى المساعي الدولية التي تستهدف محاربة ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من آثارها على أبناء شعبنا.

ولتحقيق ذلك قامت الحكومة ممثلة بسلطة جودة البيئة خلال هذه الفترة بـ:

- البدء بتنفيذ مشروع تقييم القطاع البيئي وتطوير قدرات سلطة جودة البيئة، ومشروع تطوير خطة للإصلاح المؤسسي والسياساتي لسلطة جودة البيئة.
- تشكيل لجنة فنية بخصوص المفاحم في جنين لوضع التعليمات الفنية والإشترطات البيئية الخاصة بذلك، وتشكيل اللجان الفرعية للجنة الوطنية لتغير المناخ واعداد خطط العمل المرجعية لها.
- المشاركة في (3) دورات تدريبية ضمن إطار برنامج "أفق 2020" في مجال المياه العادمة، تحلية المياه وإدارة النفايات العضوية. حيث سعت سلطة البيئة إلى إشراك عدة وزارات ومؤسسات للحضور والمشاركة في مقابلة مع تلفزيون فلسطين عن البلاستيك والخردة.
- عقد مجموعة لقاءات مع برنامج "أرض وسما" في راديو فلسطين حول الكيماويات والمخلفات، وحول تغير المناخ، وإنتاج فيلم عن التنوع الحيوي، وعن المياه في فلسطين، وإصدار عديدين من نشرة "بيئتنا".
- إنشاء الحديقة البيئية "مركز التعليم البيئي"، وتجهيز (10) أندية بيئية في قرى شمال رام الله، وعمل مركز تعليم بيئي في رمون.

- المشاركة في تطوير منهاج تاسع وعاشر في مجال البيئة، ورفع مسودة نظام حماية الطبيعة إلى مجلس الوزراء.
- إعداد مقترح مشروع لتطوير القانون واللوائح التنفيذية مع الـ (IDLO)، والبدء بتنفيذ مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر، وتشكيل اللجان الفنية اللازمة للإعداد.
- الشروع في مشروع جديد لتحليل وضع سلطة جودة البيئة وتحديد الأدوار والمسؤوليات
- مراجعة دراسة تقييم الأثر البيئي ومنح الموافقة البيئية لمحطة المياه العادمة في خانينوس، ومراجعة المسودة الأولى والثانية لمشروع الإصلاح المؤسسي لسلطة جودة البيئة.
- المشاركة في مؤتمر الأطراف الستة عشر لاتفاقية التغير المناخي وتبني مجموعة السبعة وسبعين والصين لطالب فلسطين المشاركة في فعاليات الإتفاقية.
- متابعة عضوية فلسطين في المجموعة التي تقودها باكستان في مرفق البيئة العالمي.
- بلغت الموافقات البيئية الممنوحة للمشاريع التطويرية والصناعية (71)، مشاريع قيد الدراسة والمتابعة (17).
- معالجة (30) شكوى، و(3) قيد المتابعة، و(2) حولت لجهات قضائية أو مؤسسات مختصة.

خامساً: في مجال الإسكان والمباني

تشكل عملية تنمية قطاع الإسكان أهمية كبيرة لما لها من فوائد ومزايا تعود على المجتمع، من خلال توفير المساكن، وإعداد معايير البناء والإسكان التي تضمن إنشاء مساكن تتصف بمواصفات السلامة والأمان التي يستطيع أبناء شعبنا تحمل تكاليفها، إلى جانب تحقيق الاكتفاء الذاتي من المباني العامة التي تمتلكها الحكومة.

وخلال هذه الفترة قامت وزارة الأشغال العامة والإسكان بـ:

- تنفيذ (9) مشاريع إعادة تأهيل أو صيانة مجموعة من الطرق في المحافظات المختلفة بقيمة (8.12 مليون) شيكل لإعادة تأهيل (4.1) كم، وصيانة مجموعة أخرى من الطرق، والانتهاء من تنفيذ مشروع إعادة إنشاء طريق تم تمويله من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بقيمة (6.27 مليون) دولار بطول (19.6) كم.
- المباشرة أو الاستمرار في تنفيذ (19) مشروعاً لإنشاء أو إعادة تأهيل أو إعادة إنشاء مجموعة من الطرق بقيمة (6.39 مليون) دولار، و(16.05 مليون) شيكل لإعادة تأهيل أو إنشاء (51.1) كم، وصيانة مجموعة من الطرق، إضافة إلى مشاريع يتم تنفيذها من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتشمل إعادة تأهيل وإنشاء وصيانة (24) طريقاً بمجموع أطوال تبلغ (111.4) وبكلفة تصل إلى (42.0 مليون) دولار.
- طرح عطاءات (4) مشاريع لإعادة تأهيل أو إعادة إنشاء مجموعة من الطرق بقيمة (2.79 مليون) دولار لإعادة تأهيل أو إنشاء (7.7) كم من الطرق.
- القيام بأعمال الصيانة لمجموعة من الطرق التي تم إنشاؤها في نابلس، رام الله والخليل.
- تحضير التصاميم ووثائق عطاءات مجموعة من مشاريع الطرق، ومتابعة التصاميم لمجموعة من مشاريع الطرق ذات الأولوية.
- تنفيذ (11) مشروعاً لإنشاء أو إصلاح أو صيانة لمجموعة من المباني العامة بقيمة (0.81 مليون) دولار و(13.16 مليون) شيكل، منها المرحلتين الثانية والثالثة من استراحة أريحا، وأعمال التكييف لمباني وزارة المالية، وترميم وصيانة مبنى الدار البيضاء في سلفيت، وإنشاء مبنى وحدة الكلية في مستشفى رام الله، واستكمال تشطيب مبنى الهلال الأحمر في الخليل، وإنشاء طابق إضافي في مبنى جمعية الاتحاد النسائي العربي في البيرة.
- المباشرة أو الاستمرار في تنفيذ (15) مشروعاً لإنشاء أو تشطيب أو إصلاح أو صيانة مجموعة من المباني العامة بقيمة (3.31 مليون) دولار، و(56.81 مليون) شيكل، ومنها: تشطيب وتأهيل مبنى الإذاعة والتلفزيون، مبنى مختبرات الصحة العامة المركزية، تأهيل استاد أريحا وأستاذ عقبة جبر، ترميم وتوسيع قاعة جلسات المجلس التشريعي، إنشاء صالة النادي الأرثوذكسي في بيت ساحور، مبنى سلطة الأراضي،

- وإضافة طابق إلى مستشفى الشهيد أبو القاسم في يطا ومبنى محافظة طوباس، والإشراف على تشطيب مبنى وزارة الداخلية في مشروع حي السلام (8000) متر.
- طرح (7) مشاريع لإنشاء أو تشطيب أو إصلاح أو صيانة مجموعة من المباني العامة بقيمة (1.85 مليون) دولار، و(4.52 مليون) شيكل، ومنها: إنشاء مركز صحي في دورا، إنشاء مبنى إداري في أشغال طولكرم وأريحا، وتجهيز مبنى الضرائب لوزارة المالية، وإنشاء مبنى الدفاع المدني في بير نبلا.
- مواصلة تنفيذ المبنى الأول من مشروع مجمع الوزارات والذي سيضم وزارتي التخطيط والاقتصاد الوطني بقيمة (32.63 مليون) شيكل، والمبنى الثاني: وزارتي الأشغال العامة والإسكان والداخلية بقيمة (35.25 مليون) شيكل، ومبنى مجلس الوزراء بقيمة (22.63 مليون) شيكل.
- طرح عطاء مبنى وزارة العدل وجزء من أعمال التسويات والأعمال الخارجية بقيمة تقديرية (7.3 مليون) دولار.
- تنفيذ مشروعين لإنشاء أو تشطيب بعض المباني الأمنية، وشملت هذه المشاريع مبنى مقر الشرطة والنمات في سلفيت بقيمة (2.43 مليون) شيكل، ومبنى مديرية الأمن الوقائي في رام الله بقيمة (2.29 مليون) شيكل، ومراكز العمليات المشتركة في رام الله وسلفيت بقيمة (0.61 مليون) شيكل.
- الاستمرار أو المباشرة في تنفيذ (8) مشاريع لمباني ومنشآت أمنية شملت مشروع الأعمال الخارجية لأكاديمية الأمن الوقائي في أريحا بقيمة (0.77 مليون) دولار، مبنى الشرطة الخاصة والأمن الوطني في الخليل بقيمة (3.15 مليون) شيكل، مركز العمليات المشتركة في نابلس وطولكرم بقيمة (0.70 مليون) شيكل، مركز العمليات المشتركة في أريحا بقيمة (0.60 مليون) شيكل، مركز العمليات المشتركة في قلقيلية (بقيمة 0.45 مليون شيقل)، مركز العمليات المشتركة في جنين بقيمة (0.34 مليون شيكل، ومبنى الصالة الرياضية للأمن الوقائي في نابلس بقيمة (0.20 مليون) دولار.
- طرح عطاءات مشروعين لإنشاء جدار استنادي ووحدة صحية لحراسات الشرطة في الطيرة بقيمة (0.08 مليون) دولار، وتدعيم سور مركز التأهيل والإصلاح في بيت لحم بقيمة (0.30 مليون) شيكل.
- مواصلة تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع مقاطعة نابلس والتي تشمل عطاء مبنى قائد الأمن الوطني في نابلس، ومبنى الأركان بقيمة (13.9 مليون) شيكل، وكذلك عطاء مبنى النمات ومبنى محافظة نابلس ومكاتب وزارة الداخلية بقيمة (18.93 مليون) شيكل، ومبنى السجن ومديرية شرطة محافظة نابلس بقيمة (17.79 مليون) شيكل.
- المباشرة في تنفيذ عطاء إنشاء مبنى الأمن الوقائي بقيمة (1.94 مليون) دولار، ومبنى المخبرات العامة بقيمة (2.32 مليون) دولار.
- الاستمرار في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء مقاطعة جنين والتي تشمل الأسوار الخارجية وتجهيز الموقع بقيمة (4.40 مليون) شيكل، وتقييم وإحالة عطاءين في المرحلة الثانية من المشروع والتي تشمل عطاء مبنى قائد الأمن الوطني في منطقة جنين ومبنى الأركان بقيمة (3 ملايين) يورو، وعطاء مبنى نمات الأمن الوطني ومبنى الشرطة ومبنى الصيانة ومحطة وقود بقيمة (3.3 مليون) يورو.
- المباشرة في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مقاطعة طولكرم بقيمة (3.20 مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ مبنى القائد العام لمنطقة طولكرم بقيمة (8.30 مليون) شيكل.
- تنفيذ مشروع الأعمال الخارجية في معسكر العمليات في النويعة بقيمة (3.54 مليون) شيكل، ومبنى التجهيز والإمداد في المعسكر بقيمة (2.34 مليون) شيكل، وإعداد وثائق العطاء للمرحلة الأخيرة من المشروع بقيمة (2.4 مليون) شيكل.
- تنفيذ مشروع إنشاء مبنى الغرف الصفية في معسكر التدريب في النويعة بقيمة (4.45 مليون) شيكل، ومبنى صالة الطعام بقيمة (4.99 مليون) شيكل، ومبنى الخدمات بقيمة (2.37 مليون) شيكل، والاستمرار في تنفيذ مشاريع أعمال الموقع والبنية التحتية بقيمة (7.07 مليون) شيكل، وخزانات المياه ووحدة معالجة المياه العادمة في معسكر التدريب بقيمة (1.64 مليون) شيكل.
- الاستمرار أو المباشرة في تنفيذ مبنيين للنمات في معسكر الأمن الوطني في جنين بقيمة (6.53 مليون) شيكل، ومشروع مبنى النمات الثالث ومبنى صالة الطعام بقيمة (7.05 مليون) شيكل، وأعمال البنية التحتية في المعسكر بقيمة (2.96 مليون) شيكل، ومبنى صيانة المركبات ومبنى الخدمات في معسكر العمليات في جنين بقيمة (3.52 مليون) شيكل، وخزان مياه أرضي وخط المياه الخارجي بقيمة (0.30 مليون) دولار.
- طرح عطاءات خط كهرباء الضغط العالي بقيمة (0.24 مليون) دولار، ومبنى القيادة العامة ومبنى التجهيز والإمداد في المعسكر بقيمة (6.65 مليون) شيكل، وإنشاء خزانات مياه أرضية ومحطة تنقية في المعسكر بقيمة (1.86 مليون) شيكل.

- المباشرة في تنفيذ انشاء بركة سباحة واسوار في ثكنة حرس الرئاسة في أريحا بقيمة (0.38 مليون) دولار، وطرح عطاءات إنشاء الأسوار الخارجية في الثكنة بقيمة (0.59 مليون) دولار، وإنشاء خزان مياه علوي ووحدة صحية في الثكنة بقيمة (2.28 مليون) شيكل.
- الاستمرار في تنفيذ إنشاء عمارة خامسة في الإسكان النمساوي في نابلس، وتضم (22) شقة سكنية بقيمة (6.34 مليون) شيكل، ومشروع إسكان قفيلية والذي يشمل إنشاء (3) عمارات سكنية تضم (74) شقة سكنية، بالإضافة للأعمال الخارجية بقيمة (13.50 مليون) شيكل.
- تقديم الدعم والاستشارات لكافة الوزارات ومؤسسات السلطة، والدعم للبلديات والجمعيات، إضافة الى شق الطرق الزراعية، والقيام بأعمال المقايسة والتخمين للأراضي والمباني التي تنوي السلطة الوطنية الفلسطينية شراءها أو استئجارها.
- طرح (49) عطاءً لوزارات ومؤسسات السلطة الوطنية المختلفة، وإحالة (26) عطاءً لوزارة الأشغال العامة والإسكان، و(9) عطاءات لوزارة التربية والتعليم العالي، و(6) لسلطة المياه، و(3) لوزارة الزراعة.
- متابعة تصنيف المقاولين من خلال لجنة التصنيف الوطنية، حيث تم تصنيف (42) مقاولاً في الفئات والدرجات المختلفة.
- الانتهاء من المسح الميداني لشبكة الطرق في الضفة الغربية لإنشاء قاعدة البيانات لهذه الشبكة، وربط البيانات بنظام المعلومات الجغرافية (GIS) في الإدارة العامة للطرق في الوزارة.
- المباشرة في إعداد خطة التحول في الوزارة وتحديد أولويات التحول المؤسسي بناءً على نتائج وتوصيات تقرير التقييم الذاتي للوزارة.
- المشاركة في اللجنة التوجيهية العليا لمراكز التميز ضمن مشروع تنمية القدرات والتي انبثق عنها مؤتمر التميز.
- تنفيذ (3) ورش عمل داخل الوزارة فنية وإدارية بمشاركة (30) موظفاً وموظفة.

الصعوبات والتحديات التي واجهت الحكومة

قطاع الحكم:

- السيادة الجزئية على جغرافيا الوطن الذي يواجه مختلف القطاعات الحكومية، وقطاع العدل على وجه التحديد سواء أكان ذلك نتيجة للاحتلال الإسرائيلي الذي لا زال جاثماً على الأرض أو نتيجة للانقسام الحاصل في شقي الوطن (الضفة الغربية، وقطاع غزة).
- غياب الأطر التشريعية المتمثل بعدم انعقاد المجلس التشريعي، بالإضافة الى محدودية التنسيق والعمل التكاملية بين مؤسسات قطاع العدالة.
- امتهان كرامة القاضي وتعريضه للتفتيش وإيقافه على الحواجز العسكرية، وكذلك عدم تمكن المحضرين و معاوني القضاء من أداء دورهم القانوني في إتمام عمليات التبليغ للدعاوي أو غيرها بسبب الاغلاقات والمنع.
- عدم تمكن الشرطة من إلقاء القبض على بعض المشتبه بهم بسبب تواجدهم في أماكن خاضعة لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي.

- قيام عدد من السفارات الفلسطينية في الخارج بمراسلة الوزارات المختصة بشكل مباشر، وأيضاً بعض الوزارات بمراسلة السفارات مباشرة، الأمر الذي يسبب إرباكاً في العمل، وكذلك قيام بعض المؤسسات الحكومية بمراسلة الممثلات والقنصليات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية دون الرجوع إلى وزارة الشؤون الخارجية.
- عدم وجود تنسيق أو تعاون بين عدد من مؤسسات ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية مع وزارة الشؤون الخارجية من حيث الاجتماعات التي تعقدها مع الأطراف الدولية والإقليمية ومن حيث الاتفاقيات التي تبرمها، الأمر الذي يصعب معه إلزام المنظمات الدولية والإقليمية لاحترام التعامل مع وزارة الشؤون الخارجية كإبوابة لمؤسسات ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية.
- عدم وجود آلية أو تشريع قانون ناظم للعلاقة بين وزارة الشؤون الخارجية والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة على أرض فلسطين.
- ضعف التكامل بين دوائر التخطيط والمالية في الوزارات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود اختلاف في قوائم المشاريع الجارية أو المنوي تنفيذها والتي تقدم إلى وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ووزارة المالية.
- عدم توفر صور جوية قانونية حديثة ودقيقة لإتمام خارطة الأساس وانجاز المخططات القطاعية الخاصة بإعداد المخطط الوطني المكاني، وكذلك صعوبة الحصول على بعض الوثائق الخاصة بالمخطط المكاني وتحديداً في قطاع غزة، وعدم توفر خرائط أحواض القرى الفلسطينية لدى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.
- ضعف وغياب القدرات في مجال المتابعة والتقييم في الوزارات والمؤسسات المختلفة.
- المماثلة لدى بعض المؤسسات تجاه الإيفاء بالالتزامات أو تجاه تزويد وزارة التخطيط والتنمية الإدارية بالمعلومات اللازمة لعملها.
- تضارب المسؤوليات -في بعض الأحيان- فيما يتعلق بالتوقيع على الاتفاقيات مع الجهات المانحة والمسؤولية المباشرة عن تنفيذ المشاريع وخصوصاً بين مؤسسات قطاع العدالة.
- جاهزية بعض ممثلي الوزارات غير كافية لمناقشة جوانب الدعم مع الجهات المانحة، ولكنها في تطور ملحوظ، بالإضافة إلى ضعف التزام بعض المؤسسات الدولية بسياسات الحكومة المتعلقة بتنسيق وإدارة المساعدات، مما يؤثر على فاعلية الدعم المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- استمرار حالة التشطي وانعدام التنسيق ما بين الوزارة والمنابر الإعلامية الرسمية (الإذاعة، والتلفزة ووكالة الأنباء والمعلومات وفا ومركز الإعلام الحكومي).
- عدم تحقيق الاستقلال المالي والإداري الكامل لديوان الرقابة ليتوافق ومتطلبات المنظمات الدولية والإقليمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- عدم ملائمة بعض مواد قانون الديوان مع متطلبات منظمة الأنتوساي والمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة.
- ضعف تحويل توصيات الديوان إلى قرارات ملزمة للجهات الخاضعة للرقابة مما يؤثر سلباً في تطبيقها والأخذ بمحتواها، بالإضافة إلى غياب وتعطيل الدور الفاعل والرئيسي للمجلس التشريعي
- المعوقات التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على أعمال التسوية والمساحة في المناطق المصنفة ج.
- تأثر عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بسبب الواقع السياسي الحالي في قطاع غزة والذي أدى إلى عدم نشر بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2007 لقطاع غزة ، وعدم التمكن من جمع بيانات التجارة الخارجية، والنقص في بيانات الشتات وبيانات عرب 1948.

قطاع التنمية الاجتماعية:

- تزايد اعداد المستحقين للمساعدة، بسبب اجراءات الاحتلال الاسرائيلي التعسفية، وما ينتج عنها من ارتفاع لنسب الفقر والبطالة والتهميش، بالإضافة إلى استمرار الانقسام السياسي الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- وجود تعقيدات مجتمعية وثقافية فيما يتعلق بالتعامل مع بعض المشاكل الاجتماعية الحساسة، كالمراة والمعاقين.
- جدار الفصل العنصري حول المدينة المقدسة والحواجز العسكرية الثابتة على جميع مداخل المدينة تؤثر سلباً على المسيرة التعليمية فيها، حيث تعيق وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم، إضافة إلى آثار الجدار على كافة المناطق التي تضررت باختراقه لأراضيها، وكذلك تسرب الطلبة من مدارس القدس

- التوصل شبه المعدوم بين الضفة العربية وقطاع غزة أثر إلى حد كبير على كافة نواحي العملية التعليمية، إضافة الى عدم قدرة الوزارة على متابعة شؤون العملية التعليمية في قطاع غزة نتيجة ممارسات الاحتلال من جهة والإنقسام من جهة أخرى.
- عدم توجه الطلبة بالنسبة المرجوة نحو التعليم التقني والمهني، وكذلك عدم إقرار قانون التربية والتعليم.
- عانت الوزارة وما زالت من آليات الرقابة الإدارية والمالية التي تمارس عليها من قبل الجهات المختصة، الأمر الذي يعيق العمل ويعطل الأداء إلى حد كبير ويعزز البيروقراطية.
- غياب تشريعات فلسطينية لتنظيم الشأن الديني في فلسطين الأمر الذي أدى الى عمل الوزارة بقانون الأوقاف الأردني لعام ، والذي أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى وزارة المالية والجهات الرقابية بان وزارة الأوقاف حسب قانون 1966 وزارة سيادية لها استقلال مالي وإداري وان قانونها الخاص مقدم علي قانون الموازنة.
- قلة المقبلين على الوظيفة في قطاع المساجد؛ بسبب ضعف الرواتب وانعدام الحوافز والعلاوات أسوة بغيرهم من الموظفين، و ارتباطهم بالمسجد على مدى النهار والليل وبالتالي يجب أن تكون لهم علاوة لا تقل عن 40 % للائمة والمحفظين و20% للأذنة وخدم المساجد.
- قلة الدعم المالي في استثمار الاملاك الوقفية والذي يحول دون مقدرة الوزارة من استثمار الاملاك الوقفية دون الحاجة إلى اعلانها للاستثمار من خلال المزاد العلني ، وكذلك الاعتداءات المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي على ما يقدر بنسبة 40% من الأراضي الوقفية من مناطق.
- الأعمال الطارئة التي تستغرق وقتا كبيرا وجهد إضافي، علما بان هذه الأعمال تكون مهمة وذات علاقة بإستراتيجية الوزارة وخطتها. كمشاركة الموظفين في إعداد استراتيجياتية العنف الموجه ضد المرأة.
- عدم وجود نظام محوسب متكامل وقاعدة بيانات يتم فيها تخزين بيانات الأسرى والأسرى المحررين وحفظ تفاصيل الخدمات التي تقدمها الوزارة للمتنتعين، بالإضافة الى عدم توفر نظام أرشفة سواء نظام يدوي أو الكتروني ويعود إلى قيود مفروضة من قبل الموازنة.
- اعتماد هيئة التقاعد على المساعدات الخارجية في تسديد التزاماتها مع عدم وجود رؤية واضحة للمانحين بشأن المتأخرات ، وارتباط موضوع قضية حجز الأموال في نيويورك بالمسائل السياسية العالقة.
- صعوبة التنسيق مع وزارة الشؤون الإجتماعية خلال تطبيق المادة"120" بشأن البحث الإجتماعي وعدم الصرف لبعض المتقاعدين المستحقين.
- صعوبة توافق هيئة التقاعد مع مؤسسات القطاع الخاص لوضع نظام خاص بهم والزامهم به مستقبليا، واحتياج القطاع الخاص لتنظيم وتطوير النظم الإدارية لتكون بشكل واضح.
- التراجع الإقتصادي العالمي وانهار المؤسسات المالية المصرفية العالمية مما يساهم باستمرار حالة عدم الثقة، بالإضافة الى عدم استقرار وتهيئة السوق المحلية للإستثمار الجيد والأمن، وكذلك الحصار المفروض على أجزاء من الأراضي الفلسطينية.
- عدم وجود أرصدة كاملة في الحسابات لتطبيق نظام المساهمات المحددة واستثمار الإستقطاعات للحسابات الخاصة.

قطاع التنمية الاقتصادية:

- السياسات الإسرائيلية الهادفة لجعل السوق الفلسطيني سوقاً مستهلكاً لمنتجاتها لا سوقاً منتجاً ومناقساً، وكذلك عدم السيطرة على المعابر والحدود وتقسيم المناطق الى A,B,C، وانعكاسها على المناخ الإقتصادي الفلسطيني.
- تعنت الجانب الإسرائيلي ورفضه للتطبيق الدقيق والأمين للإتفاقيات الموقعة، ووقف الجانب الإسرائيلي التعامل بتنفيذ الإتفاقيات من طرف واحد.
- ضعف مبادرات وثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص رغم الإنجازات المتحققة.
- قلة الوعي بين العمال واصحاب العمل في قانون العمل عدم احترام تطبيق أحكام قانون العمل من قبل بعض أرباب العمل بالإضافة على عدم وجود محاكم عمالية وقضاة عمل في المحافظات حتى الان.
- الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها سوق العمل الفلسطيني، بالإضافة الى عدم اقرار قانون تنظيم العمل النقابي.

- نقص في بعض التجهيزات الفنية والتي تؤدي لصعوبة انجاز عمليات الكشف الفني الدقيق على محطات البث الخاصة بشركات الإتصالات والرقابة على الطيف الترددي، بالإضافة لعدم تخصيص الترددات اللازمة لبناء شبكات الاتصالات اللاسلكية.
- عدم المصادقة على نظام هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.
- صعوبة تطبيق برامج وسياسات الوزارة في قطاع غزة بسبب استمرار الانقسام.
- استمرار الحصار المفروض من قبل الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة، مما يعرقل تكاملية اقتصاديات الزراعة ما بين المحافظات الشمالية والجنوبية، بالإضافة الى استمرار الاحتلال الاسرائيلي في اقامة جدار الضم والتوسع، وكذلك التعديت من قبل المستوطنين على المزارعين، ومتابعة مصادرة الاراضي لاغراض الاستيطان، والسيطرة على الموارد المائية والمراعي والمعايير.
- محدودية الموارد المالية المخصصة للقطاع الزراعي من الدول المانحة.
- الإحتلال الاسرائيلي وإجراءاته، خاصة المتعلقة بالحد من حرية الحركة، وإمعانه في فصل القدس وتهويدها.

قطاع البنية التحتية:

- يواجه قطاع الإنشاءات بشكل عام مشكلة التذبذب الدائم في أسعار المواد الإنشائية وفي أسعار صرف الدولار واليورو مقابل عملة التداول (الشيكل الإسرائيلي) والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق فجوات تمويلية للكثير من المشاريع.
- التأخر في دفع بعض المطالبات المالية المستحقة للمقاولين، وهذا راجع الى بعض التأخير في تحويل الدفعات المالية الى حساب السلفة المستدامة لدى الوزارة.
- إعادة تاهيل الطرق الواقعة في المنطقة المسماة "C"، لأنه لا يمكن العمل في هذه المنطقة دون موافقة الاحتلال على ذلك ويعتمد في كثير من الاحيان الى وقف العمل في بعض المشاريع.
- العوائق التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي في إعطاء التراخيص اللازمة للحصول على نقاط ربط مع الشبكة القطرية لكهربة بعض التجمعات السكانية أو التراخيص اللازمة لبناء خطوط كهرباء في مناطق (C) بحجة عدم وجود مخططات هيكلية.
- التأخر في انجاز موضوع استملاك قطع الأراضي الخاصة بمحطات التحويل الأربعة (161/33KV) في الضفة الغربية.

التوصيات العامة

قطاع الحكم:

- تعزيز عملية التكامل بين دوائر التخطيط والمالية في الوزارات والمؤسسات الحكومية غير الوزارية.
- عمل منهجي ومبرمج من أجل رفع القدرات وتطوير المهارات في مجال المتابعة والتقييم، وإضافة دوائر المتابعة والتقييم على الهياكل التنظيمية للمؤسسات.
- توضيح العلاقات بجوانبها المختلفة بين بعض المؤسسات الوطنية التي تتشارك أو تتداخل في بعض المسؤوليات.
- العمل على تطوير وإقرار سياسة "الباب الواحد" المتعلقة بالدعم الدولي لرفع مستوى فعالية المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- ضرورة اشراف وزير الإعلام على المنابر الإعلامية الرسمية، وإيجاد صيغة للتنسيق الدائم فيما بين الوزارة وهذه المنابر (الإذاعة والفضائية، وكالة وفا ومركز الاعلام الحكومي).

قطاع التنمية الاجتماعية:

- ضرورة إقرار قانون التربية والتعليم وتعديل قانون التعليم العالي ليتسنى للوزارة ضبط كافة جوانب العملية التعليمية في مختلف مستوياتها.
- ضرورة تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي والإقليمي والدولي، وكذلك استكمال قانون النقابات لينظم العلاقة بين كافة المؤسسات، ومواصلة تعزيز التوجه نحو اللامركزية بشكل تدريجي في مختلف القطاعات.

- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين وتفعيل هيئة تطوير مهنة التعليم، وعكس فلسفتها عند مراجعة قانون الخدمة المدنية، وكذلك الاستمرار في تنفيذ برنامج التعليم العلاجي.

قطاع التنمية الاقتصادية:

- الإسراع في تشكيل هيئات مستقلة وشبه حكومية تأخذ على عاتقها استنهاض القطاعات التي تعمل وفق سياسات وتوجهات الحكومة وهذه الهيئات هي الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني والهيئة العامة للتشغيل والهيئة العامة للتعاون، والهيئة الوطنية للسلامة والصحة المهنية.
- تحويل وزارة العمل من وزارة تقديم الخدمات الى وزارة تعنى بالسياسات والإشراف على تطبيق القوانين المتعلقة بقطاع العمل وقيادة عملية التنسيق والحوار بين اصحاب العلاقة وعلى جميع المستويات، ومراقبة ضبط الجودة ، وتطبيق قانون تنظيم العمل النقابي.
- العمل على تحقيق خطط اقتصادية قصيرة الأمد لتطوير التشغيل والتدريب المهني، تعمل على تلبية متطلبات واحتياجات السوق المحلي بعد دراسة ميدانية وإحصائية للسوق المحلي من قبل كادر مجهز ومدرب ومؤهل.

قطاع البنية التحتية:

- توفير المعلومات الأولية عن الأطر المالية التي يمكن أن تتوفر لتنفيذ المشاريع والبرامج المختلفة المدرجة في خطة الإصلاح والتنمية، على أن تشمل هذه المعلومات توفر المصادر المالية للمشاريع والبرامج المختلفة مقداراً وتوقيتاً.
- التأكيد على ديمومة التدفق المالي لحساب السلفة المستدامة للوزارة بناء على خطة التدفق النقدي للمشاريع، لتمكن الوزارة من دفع المستحقات المالية للمقاولين والإستشاريين دون تأخير.
- التأكيد على كافة الجهات المستفيدة من المشاريع التي تنفذها الوزارة بضرورة تحديد احتياجاتها ومتطلباتها في هذه المشاريع والإنطلاق في ذلك من فهم واضح للأهداف المحددة للمشاريع من قبل الجهات المستفيدة.